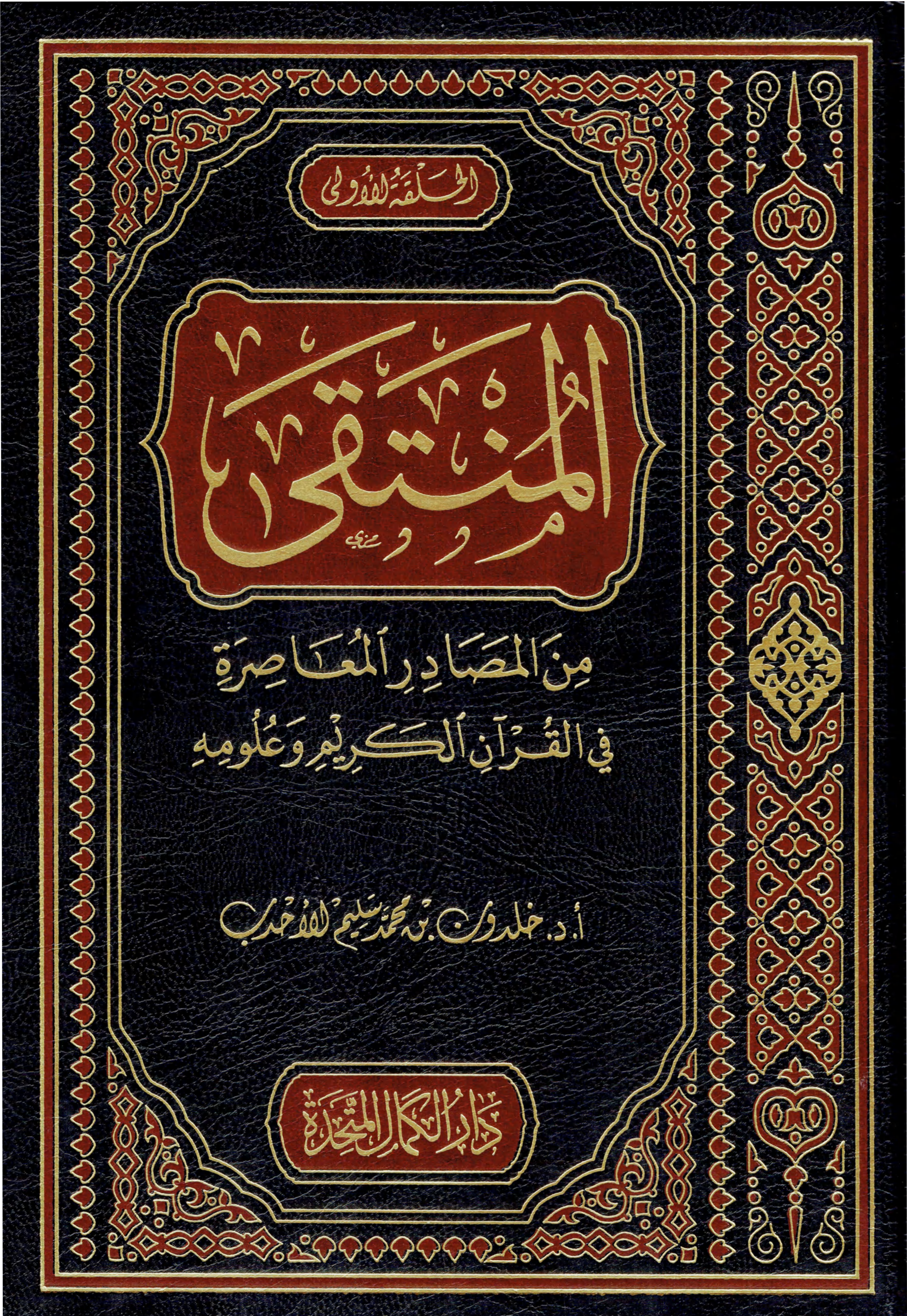

الحلقة الأولى
المنتقى
من المصادر المعاصرة
في القرآن الكريم وعلومه
أ.د. خلدون بن محمد سليم الأحدب
دار الكمال المتحدة


المنتقى
من المصادر المعاصرة
في القرآن الكريم وعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

دار الكمال المتحدة

سوريا ـ دمشق

تلفاكس: ٠٠٩٦٣ ١١ ٩٨٣٧

موبايل : ٠٠٩٦٣ ٩٦٦١٣٦١٣٣

info@al-kamal.net

www.al-kamal.net

طباعة وتوزيع



سوريا ـ دمشق

ص . ب : 34306

هاتف : 00963112227001

فاكس : 00963112227011

لبنان ـ بيروت

ص . ب : 4462/14

هاتف : 009611652528

فاكس : 009611652529

E_mail : info@daralnawader . com

Website : www.daralnawader.com

ISBN 978-9933-9282-0-9







الحلقة الأولى



أ.د. خلدون بن محمد سليم الأحدب

دار الكمال المتحدة



المقـدِّمـة

الحمدُ لله وَحْدَه لا شريكَ له، أَنْزَلَ الكتابَ بالحقِّ، لا يأتيه الباطل من بين يدَيْه ولا مِنْ خَلْفِه؛ ليُخرجَ الناسَ من الظلمات إلى النور بإذْنِه ويَهْدِيَهُم إلى صراطٍ مستقيم، وصلواتُ الله تعالى وسلامُه على خِيْرَتِه مِنْ خَلْقِه سيِّدنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً، بَلَّغَ الرسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَحَ للأُمَّةِ، وتركهم على المحَجَّة البيضاء ـ الواضحة بنور القرآن العظيم الذي لا يَخْبُو نُورُه، وضياءِ السُّنَّة المشرَّفة التي لا يَخْفُتُ ضياؤها ـ فكان ليلُها كنهارِها، لا يَزيغُ عنها إلَّا هالك.

وبعدُ: فإنَّ الإمام المجدِّد ابن خَلْدُون ـ عبد الرحمٰن بن محمد (٧٣٢ ـ ٨٠٨هـ) ـ عَقَدَ في «مقدِّمته» (١٢٤٠/٣) فصلاً عَنْوَنَ له بقوله: «فصل في أنَّ كثرةَ التآليف في العلوم عائقةٌ عن التحصيل» قال في مُفْتَتَحِه:

«اعْلَمْ أنَّه ممَّا أَضَرَّ بالنَّاس في تحصيل العِلْم والوقوفِ على غاياتِه - كثرةُ التآليف، واختلافُ الاصطلاحات في التعليم، وتعدُّدُ طرقها، ثم مطالبةُ المتعلِّم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذٍ يَسْلَمُ له مَنْصِبُ التحصيل.

فيحتاجُ المتعلِّمُ إلى حِفْظِها كلِّها أو أكثرِها، ومراعاةِ طُرُقِها، ولا يَفي عُمُرُهُ بما كُتِبَ في صناعةٍ واحدةٍ إذا تجرَّدَ لها، فيقعُ القصورُ ـ ولا بُدَّ ـ دون رُتْبَة التحصيل». انتهى.

وهذا الذي قـرَّره الإمام النابغة ابـن خَلْدُون رحمه الله كان واحـداً مِنْ أَهَمِّ البواعث إلى إدراك الحاجة إلى مِثْلِ هذا «المنتقى».

وإذا كان الكثير مِـنْ أهل العِلْم بل وبعـضُ خاصَّتِهم ـ فضلاً عن غيرهم ـ يظنُّون أنَّ الكتابـةَ في ذلك على الوجه الجامع المُرْتَجَى: دِقَّةَ انتقاءٍ، وصوابَ اختيارٍ، وحُسْـنَ تقديمٍ، وتمامَ تعريفٍ، واعتدالَ إبرازٍ، مقروناً بالإشارة إلى مواضع الإجادة أو التجديد أو الفَرَادة في الأفكار والفهـوم والمعاني والمباني، ومِـنْ ثَمَّ تقويماً كُلِّيّـاً جامعاً يقوم على النَّصَفَة والعَدْل، والاعتدال والحِكْمة، والأدب والتَّنَزُّه ـ هو من أسـهل الأغراض العلمية وأهونِ طرائق التصنيف، وأقلِّها عَناءً ومسؤوليةً وتَبِعَةً؛ فإنَّ الأمر خلافُ ما ظنُّوا وتَوَهّموا، فهو يحتاج إلى عِلْمٍ راسخٍ، واطِّلاعٍ واسـعٍ، ومعرفةٍ أكيدةٍ، وتَتَبُّعٍ دقيقٍ، ومقارَنةٍ مسـتوعِبةٍ، وفَهْمٍ متقدِّمٍ، وتذوُّقٍ عالٍ، وبصيرةٍ منيرةٍ، ونظرةٍ جامعـةٍ، ونقدٍ مُحْكَمٍ، مع التحلِّي بالإنصاف والعدل والأدب.

وينبغي أَنْ نكون علـى ذُكْرٍ بأنَّ «الانتقاء» ـ مِنْ وَجْهٍ ـ: شـهادةٌ وتزكيةٌ وتأريخ، ولها جميعاً أحكامها ومراتبها وآدابها ومسؤوليتها وتَبِعاتُها.

وهذه الشـهادة وتلك التزكية وذلك التأريخ يعنـي تقويمَ الكتاب تقويماً علميّاً ـ جملةً ـ، وتبيينَ منزلته ومكانته في ما كُتِبَ وصُنِّفَ في موضوعه، وإبرازَ ملامح الجِدَّة والتجديد فيه، وإظهارَ مجهود مصنِّفه في عمله وإتقانه له ومدى نجاحه فيـه، ومبلغ أثره في عصره، وموقعه من تاريخ العلم.

وأَمْرٌ آخـر لا بُدَّ مِـنْ ملاحظته هو: ضـرورة أَنْ يحمل هـذا الانتقاء والتعريف والتأريخ مَدْخلاً كاشـفاً منيراً مُوَطِّئـاً ومُمَهِّداً لموضوع الكتاب

ومقاصــده، ومكانة مؤلِّفه بيــن العلماء في عَصْرِه ومِصْــرِه ، ويكون ذلك بإجمالٍ وإيجاز وإلماح.

وهذه المعاني مجتمعةً لا تتحقَّق ـ على وجهها الأكمل ـ، ولا يكون لها بالغ الأثر إلَّا إذا عاش الكاتب مع الكتاب الذي انتقاه وعَرَّفَ به وأبرز محتواه زماناً صالحاً سـيطر فيه على مشاعره وعقله وتفكيره مُدَّةً طويلة، بل واستمر سلطانه عليه ـ من حيث يشعر أو لا يشعر ـ.

إنَّ الانتخاب ـ على الصِّفَة التي تقدَّمت ـ يحتاج إلى استعداد عقلي، وإلى ثقافة واختبار وتحقيق.

كما يحتاج إلى أمانة المؤرِّخ للعلوم وَنَصَفَتِهِ، وإلى معرفة أقدار العلماء المصنِّفين ومنازلهم؛ ليتمكن المنتخِبُ بعــد أَنْ مَخَضَ تلك الكُتُبَ الكثيرةَ الوفيرةَ من اصطفاء ما استحسنه منها، وما هذه الكتب المنتخَبة المعدودة إلَّا كما قال أبو الطيِّب المتنبي:

وما الخَيْلُ إلَّا كالصَّدِيقِ قليلةٌ   وإنْ كَثُرَتْ في عَيْنِ مَنْ لا يُجَرِّبُ

وقِوَامُ ذلك: المنطقُ السليم، والبحث العميق، والاستنتاج الدقيق، والرأي الصائب، والذائقة العالية، والحقُّ المجـرَّد، مع الإنصاف والتغليب، فإنَّ مَنْ تَتَبَّعَ العَيْبَ لم يعجز عن إيجاده، ومن طلب العُذْرَ لم يَفُتْه.

ويكونُ القَصْدُ: بيانَ قيمة الكتاب، وشرحَ فكرتِه، وكشفَ حقيقته، وإبرازَ مضامينه؛ حتى يكون القارئ على بصيرة منه قبل شروعه في قراءته، فإذا ما قرأه ارْتَقَى بنفسه وارتفع إلى الحقائق والمطالب التي فيه والتي تَعْمَلُ عَمَلَها في إيمانه وعاطفته وعِلْمِه وفِكْره وتصوراته وسلوكه وفؤاده وضميره، أي: في قيامه بواجب العبودية ووظيفة العُمْران.

ولا يغيب عن البال أبداً أنَّ المُنتقي والمُزَكِّي والمقوِّمَ والمقدِّمَ والمُعَرِّفَ بالكتب المختارة الواصف لها، له في صَنِيْعِه أحوالٌ أجادَ مِدْرَهُ[1] أهل البيان أبو عثمان الجاحظ - عمرو بن بَحْر (ت ٢٥٥هـ) - في كتابه «البيان والتَّبيُّن» (٣٧٥/٣) في وصْفِها وكَشْفِها، فقال:

«قد تُرْبي الصِّفَةُ على العِيان، فلمَّا رأيتُها [يعني: الكتب] رأيتُ العِيانَ قد أَرْبَى على الصِّفَةِ، فلمَّا فَلَيْتُها أَرْبَى الفَلْيُ على العِيان، كما أَرْبَى العِيانُ على الصِّفَةِ». انتهى.

فالقارئُ العارف البصير الفَطِن عليه أن يُنْعِمَ النَّظَرَ، ويُطيلَ التفكُّرَ والتأمُّلَ، ويُحسن الوزن، وينصف القول، عَقِبَ قراءته الواعية لما انْتُقِيَ وقُدِّمَ له.

لماذا الكُتُبُ المُعَاصِرَةُ ؟

تحدَّث الإمام الأصولي النَّظَّار أبو إسحاق الشاطبي - إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ) - رحمه الله تعالى في «الموافقات» (١٤٥/١ - ١٥٤) - في المقدِّمة الثانية عشرة - أنَّ أَخْذَ العِلْم عن أهله له طريقان: المشافهةُ - وهي أنفعُ الطريقين وأسْلَمُهما -، ومطالعةُ كُتُبِ المصنِّفين ومُدَوِّنِي الدواوين، وأنَّه يُشْتَرَطُ لتحقيق النفع بالطريق الثاني شرطان:

الأوَّل: أنْ يَحْصُلَ لطالب العِلْمِ مِنْ فَهْم مقاصد ذلك العِلْمِ المطلوبُ، ومعرفةُ اصطلاحات أهله.

والثاني: «أَنْ يتحرَّى كُتُبَ المتقدِّمينَ من أهل العِلْمِ المراد؛ فإنَّهم أَقْعَدُ به من غيرهم من المتأخِّرين، وأصلُ ذلك التجربةُ والخَبَرُ.

---

(١) المِدْرَهُ: زعيم القوم وخطيبهم المتكلِّم عنهم، والجمع مَـدَارِهُ. «تاج العروس» مادة (دره) (٣٣/١٩).

أمَّا التجربةُ فهو أَمْرٌ مشاهَدٌ في أيِّ عِلْمٍ كان؛ فالمتأخِّرُ لا يَبْلُغُ مِنَ الرُّسوخ في عِلْمٍ ما يَبْلُغُهُ المتقدِّم، وحَسْبُكَ مِنْ ذلك أهلُ كُلِّ عِلْمٍ عمليٍّ أو نظريٍّ، فأعمال المتقدِّمينَ ـ في إصلاح دُنْياهم ودِيْنِهِمْ ـ على خلاف أعمال المتأخِّرين، وعلومُهُم في التحقيق أَقْعَدُ، فتحقُّقُ الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقُّق التابعين، والتابعونَ ليسوا كتابِعِيْهِم، وهكذا إلى الآن، ومَنْ طالَعَ سِيَرَهُم وأقوالَهُم وحكاياتِهِم أَبْصَرَ العَجَبَ في هذا المعنى.

وأمَّا الخَبَرُ ففي الحديث [الصحيح]: «**خيرُ القرون قَرْني، ثم الذين يلُونهم، ثم الذين يلونهم**». وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ كُلَّ قَرْنٍ مع ما بَعْدَهُ كذلك... فلذلك صارت كُتُبُ المتقدِّمين وكلامُهُم وسِيَرُهُم أَنْفَعَ لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العِلْم على أيِّ نوعٍ كان، وخصوصاً علم الشريعة الذي هو العُرْوَةُ الوُثْقَى، والوَزَرُ الأَحْمَى[1]». انتهى.

وعلى سَدَاد ما قاله الإمام الشاطبي رحمه الله وتَعَيُّنِ الإقرار بأهمية وأولوية كُتُب الأئمة المتقدِّمين ومكانتها وهيبتها ـ في كُلِّ عِلْمٍ وفَنٍّ ـ وأنَّ لها مِيْسَمَها الخاصَّ، وطابَعَها المتميِّز، بما تَوَفَّرَت عليه من عِلْمٍ غزيرٍ، ونظرٍ دقيق، وتحقيق بالغ، وتأسيس وتأصيل، وجِدَّةٍ وابتكارٍ، ممّا لا يمكن التقليل من شأنه وبالغ أثره ـ فضلاً عن استحالة تجاوزه ـ؛ لأنَّه كُفْرَانٌ وأيُّ كُفْرَانٍ، وهَدْمٌ وأيُّ هَدْمٍ ـ فإنَّ ذلك لا يعني بحالٍ أنَّ المتأخرين والمعاصرين لم يُدْلُوا بدِلائِهم، ولم يقدِّموا جديداً مُبْتَكَراً نافعاً، ولم يحقِّقوا عويص المسائل ودقائق العلم، ولم يُفَرِّعوا الأصول ويشيدوها، ويُقَعِّدُوا ما لم يُقَعَّدْ، ويؤصِّلوا ما لم يؤصَّل، ويُنَقِّحُوا ما لم يُنَقَّحْ، ويحرِّروا ما احتاج إلى تحريرٍ، ويَتَعَقَّبُوا ما

---

(١) (**الوَزَرَ**): الملجأُ، وأصل الوَزَرِ: الجبل المنيع. «لسان العرب» مادة (وزر) (٥/٢٨٢). و(الأَحْمَى): جاء في «المعجم الوسيط» مادة (حمى) ص ٢٠٠: «أَحْمَى المكان: جعله حِمَىً لا يُقْرَبُ».

احتاج إلى تعقيب، ويستدركوا ما احتاج إلى استدراك، ويُضيفوا ما احتاج إلى إضافة، مع التقريب والتيسير وحسن التبويب.

وغنيٌّ عن البيان أنَّ ذلك لا ينسحب على جميع ما كتبه المتأخِّرون والمعاصرون، بل هو مخصوصٌ بالبعض دون الكُلِّ، وبالأقلِّ دون الأكثر ـ وبدرجاتٍ متفاوتةٍ فيما بينها، وفيما بين العلوم ذاتها ـ، ومن ثَمَّ كان الانتقاء والاصطفاء والاختيار فيما بينها.

وبَدَهيٌّ أنَّ حياة العِلْمِ ونماءَه وتطورَه ورُقِيَّه وتحقيقَ غاياته يتطلب استمراريةَ العطاء النوعي، ودوامَ التفاعل الواعي، وإدراكَ احتياجات الحاضر والمستقبل، والعملَ على تحقيقها، وهذه قضية سُنَنِيَّة عُمْرَانيَّة، ومن ثَمَّ فإننا ندرك تماماً خطورة شيوع مثل مقولة: «ما تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ شيئاً»، وما خَلَّفَتْهُ مِنْ ضَعْفٍ ممتدٍّ، وضُمورٍ مُسْتَحْكِمٍ، وافْتِقارٍ مُذِلٍّ، وعَجْزٍ مَقِيتٍ.

وقد أُدْرِكَ خَطَرُ ذلك مُبَكِّراً جدّاً ـ في وَقْتِ تقدُّمِ العلوم والفنون وازدهار الحضارة الإسلامية وصدارتها ـ، فهذا هو الإمام المتبحِّر ذو الفنون أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ينقل عنه الأديب الناقد ياقوت الحَمَويّ (ت ٦٢٦هـ) في ترجمته له في كتابه «معجم الأدباء» (٢١٠٣/٥) قولَه:

«إذا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يقولُ: ما تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ شيئاً فاعْلَمْ أنَّه لا يُريدُ أَنْ يُفْلِحَ».

وتأمَّل مَلِيّاً في قول الإمام المُتَفَنِّن الثَّبْت ـ خطيب أهل السُّنَّة ـ ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوري ـ عبد الله بن مُسْلِم (ت ٢٧٦هـ) ـ في كتابه «إصلاح غلط أبي عُبَيْد في غريب الحديث» ص ٤٥ ـ ٤٦:

«ولا نَعْلَمُ أنَّ الله ﷻ ... خَصَّ بالعِلْمِ قوماً دونَ قومٍ، ولا وَقَفَهُ على زَمَنٍ دونَ زَمَنٍ، بل جَعَلَهُ مشترَكاً مقسوماً بين عِبادِه، يَفْتَحُ للآخِرِ منه ما أَغْلَقَهُ عن

الأوَّل، وينبِّهُ المُقِلُّ فيه على ما أَغْفَلَ عنه المُكْثِرُ، ويُحْيِيْهِ بمتأخِّرٍ يَتَعَقَّبُ قولَ متقدِّمٍ، وتالٍ يَعْتَبِرُ على ماضٍ[1].

وأَوْجَبَ على كُلِّ مَنْ عَلِمَ شيئاً مِنَ الحَقِّ أَنْ يُظْهِرَهُ ويَنْشُرَهُ، وجَعَلَ ذلكَ زَكاةَ العِلْمِ كما جَعَلَ الصَّدَقَةَ زَكاةَ المال». انتهى.

وقد تَشَــبَّعَ بتلك الحقيقة وَوُفِّقَ منتهى التوفيق في التعبير عنها بأسلوبه الجَزْلِ وبيانهِ المُشْــرِقِ الإمامُ اللغوي المفوَّه أبو العبَّاس المُبَرِّد ـ محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ـ حيث يقول في كتابه «الكامل» (٤٣/١):

«ليس لِقِدَمِ العَهْدِ يُفَضَّلُ القائلُ[2]، ولا لِحِدْثانِ عَهْدٍ يُهْتَضَمُ[3] المُصِيبُ، ولكنْ يُعْطَى كُلٌّ ما يَسْتَحِقُّ».

ثم أَتَى مِنْ بَعْدِهِ الإمام اللغوي الفقيه الناقد ابن فارس - أبو الحسين أحمد ابن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ) ـ فزاد الفكرة تأصيلاً وقوَّةً، فقال في رسالته في الردِّ على محمد بن سـعيد الكاتب ـ كما في «يتيمة الدَّهْر في محاسـن أهل العَصْر» لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) (٤٦٤/٣) ـ ط دار الكتب العلمية ـ:

«ومَنْ ذا حَظَرَ على المتأخِّر مضادَّة المتقدِّم؟ ولِمَه تأخذُ بقول من قال: ما تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ شيئاً، وتدع قول الآخَر: كم تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ؟

وهل الدُّنيا إلَّا أزمانٌ، ولكلِّ زمانٍ منها رجالٌ ؟ وهل العلومُ بعد الأصول المحفوظة إلَّا خَطَرَاتُ الأفهام [في المطبوع: «الأوهام»]، ونتائجُ العقول؟ ومَنْ

---

(١) أي: يعيدُ النظر في رأيه.

(٢) قال العلَّامة الزَّبيدي في «تاج العروس من جواهر القاموس» (٨٨/١) ـ عند شرحه لخُطْبَة صاحب «القاموس» ـ: «الفائِلُ بالفاء، وضبطه القَرَافي وغيره بالقاف وهو غلط، فَالَ رأيُهُ كباع فهو فائِلُهُ؛ أي: فاسِدُهُ وضعيفُه».

(٣) «مبنيّاً للمجهول؛ أي: يُظْلَمُ و يُنْتَقَصُ، مِنْ هَضَمَهُ حَقَّه إذا نَقَصَهُ» . «تاج العروس» (٨٨/١).

قَصَرَ الآدابَ على زمــانٍ معلومٍ، ووقَفَها على وقتٍ محــدود؟ ولِمَه لا يَنْظُرُ الآخِرُ مثلما نَظَرَ الأوَّلُ حتى يؤلِّف مِثْلَ تأليفه، ويجمعَ مِثْلَ جَمْعِه، ويَرَى في كُلِّ ذلك مِثْلَ رأيه؟! وما تقولُ لفقهاءِ زماننا إذا نَزَلَتْ بهم من نوادر الأحكام نازلة لم تخطر على بال مَنْ كان قَبْلَهُم؟! أَوَمــا عَلِمْتَ أنَّ لكلِّ قلبٍ خاطراً ولكلِّ خاطرٍ نتيجة...». انتهى.

وكان إفصاحُ المتأخِّرينَ عن ذلك وتقريرُهم له يَحْمِلُ نوعَ بَسْطٍ وفلسفةٍ وإدراك مَعْنِيٍّ ظُلِمَ ووقع عليه الجَوْر، فما حَمَلَهُ ذلك على شطَطٍ في قولٍ أو تجاوزٍ لِقَدْرٍ أو نسيانٍ لفَضْلٍ.

فمِنْ مشهور القول وذائِعه ما قاله إمام العربية في وقته ابن مالك الأندلسي ـ محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ـ في خُطْبَة كتابه النَّحْوي الصَّرْفي «تســهيل الفوائد وتكميل المقاصد» ص ٢ ـ ط دار الكاتب العربي ـ:

«وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلٰهيةً ومواهبَ اختصاصيَّةً، فغيرُ مُسْتَبْعَدٍ أنْ يُدَّخَرَ لبعض المتأخِّرينَ ما عَسُرَ على كثيرٍ من المتقدِّمينَ. أعاذَنا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ باب الإنصاف، ويَصُدُّ عن جميل الأوصاف». انتهى.

قال العلَّامــة اللغوي المحــدِّث المُرْتَضَــى الزَّبِيدي ـ محمــد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ) ـ في أوائل مَعْلَمَتِه ـ الناطقة الشاهدة على فضل المتأخِّرين ـ «تاج العروس من جواهر القاموس» (٨٨/١ ـ ٨٩) في تفسير قول الإمام ابن مالك هذا:

«والمعنى: أنَّ تقدُّمَ الزمان وتأخُّرَه ليست له فضيلةٌ في نَفْسِه؛ لأنَّ الأزمانَ كلَّها متساويةٌ، وإنما المعتبَرُ الرِّجالُ الموجودونَ في تلك الأزمان، فالمصيبُ في رأيِه ونقلِه ونقدِه لا يضــرُّهُ تأخُّرُ زمانِه الذي أظهــرَهُ اللهُ فيه، والمخطئُ الفاسدُ الرأي الفاسدُ الفَهْمِ لا ينفَعُه تقدُّمُ زمانِه، وإنما المعاصَرَةُ ـ كما قيل ـ حِجَابٌ، والتقليدُ المَحْضُ وبالٌ على صاحبه وعذاب.

أنشدنا شيخنا الأديب عبدالله بن سلامة المؤذِّن:

قُلْ لِمَنْ لا يَرَى المُعاصِرَ شيئاً ... ويَـرَى للأوائـل التَّقْديمـا
إنَّ ذاكَ القديـمَ كان حديثـاً ... وسَيُسْـمَى هذا الحديثُ قديما

.... والمرادُ من ذلك كلِّه: النَّظَرُ بعَيْن الإنصاف من المعاصِرينَ وغيرِهِم؛ فإنَّ الإخلاصَ والإنصاف هو المقصودُ مِنَ العِلْمِ». انتهى.

كما عَلَّقَ على قول الإمام ابن مالكٍ مِنْ بَعْدِهِ العلَّامة الفقيه المحقِّق ابن عابدين ـ محمد أميـن بن عمر (ت ١٢٥٢هـ) ـ في مقدِّمة كتابه الشـهير «ردّ المحتار على الدُّرِّ المختار» ـ المعروف باسم «حاشية ابن عابدين» ـ (٢٨/١) فزاده بياناً وظهورَ حُجَّةٍ، فقال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

«إنَّ تفضيلَ المَرْءِ بأوصافِه لا بتقدُّمِه؛ لأنَّ كُلَّ متقدِّمٍ قد كان حادثاً، ولم يَزِدْ بتقدُّمِه عمَّا كان عليه وقتَ حدوثِه، وهذا المعاصِرُ سـيمضي عليه زمانٌ يصير فيه قديمـاً، فإذا فَضَّلْتُم ذلـكَ المتقدِّمَ بأوصافـه لَزِمَكُمْ تفضيلُ ذلك المعاصِرِ الذي سيبقى قديماً بأوصافه أيضاً». انتهى.

وهذا هو العلَّامة حَاجّ خليفة[1] ـ مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ) ـ يزيد في مقدِّمة كتابه الجامع النافع «كشـف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٣٩/١) الفكـرةَ وضوحـاً، ويبيِّـن عواقب قولهم: «مـا تَرَكَ الأوَّلُ شـيئاً»، فيقول رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

«واعْلَمْ أنَّ نتائج الأفكار لا تقف عند حدٍّ، وتصرفُّاتِ الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكلِّ عالِمٍ ومتعلِّمٍ منها حظٌّ يُحْرِزُه في وقته المقدَّر له، وليس لأحدٍ أَنْ

(١) لفظ (حاجّ خليفة)، ينطقه الإخوة الأتراك: (حاجِّي خليفة)، فهو خاصٌ بهم، بيد أنه سَرَى إلى أكثر الناطقين بالعربية ! وهو لَقَبٌ لُقِّبَ به بعد أن حَجَّ وتَرَقَّى بين الكُتَّاب. وانظر ـ إن شئت ـ ما كتبته حول هذا اللقب مطوَّلاً في «التصنيف في السُّنَّة النبوية وعلومها» (١٩/١ ـ ٢٠).

يزاحمه فيه؛ لأنَّ العالَمَ المعنوي واسعٌ كالبحر الزَّاخِر، والفَيْضَ الإلٰهي ليس له انقطاعٌ ولا آخِر، والعلومَ مِنَحٌ إلٰهيّة ومواهبُ صَمَدانيّة، فغيرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يُدَّخَرَ لبعض المتأخِّرين ما لم يُدَّخَرْ لكثيرٍ مِنَ المتقدِّمين، فلا تغترَّ بقول القائل: «ما تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ»، بل القولُ الصحيحُ الظاهرُ: «كم تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ»، فإنما يُسْتَجادُ الشيءُ ويُسْتَرْذَلُ لجَوْدَتِه ورداءَتِه في ذاتِه، لا لِقِدَمِه وحُدُوثِه.

ويقالُ: ليست كلمةٌ [في الأصل: ليس بكلمة] أَضَرَّ بالعِلْم مِنْ قولِهم: «ما تَرَكَ الأَوَّلُ شيئاً»؛ لأنَّه يَقْطَعُ الآمالَ عن العِلْم، ويَحْمِلُ على التقاعد عن التعلُّم، فيقتصرُ الآخِرُ على ما قدَّم الأَوَّلُ من الظواهر، وهو خَطَرٌ عظيمٌ وقولٌ سقيمٌ، فالأوائلُ وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدِها فالأواخرُ فازوا بتفريع الأصول وتشييدها، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**أُمَّتي أُمَّةٌ مبارَكةٌ لا يُدْرَى أَوَّلُها خيرٌ أو آخِرُها**[1]». انتهى.

ثم يأتي العلَّامة ابن عابدين ـ السابق الذكر ـ ليتكلَّمَ في مقدِّمة كتابه «ردّ المحتار» (٣٢/١ ـ ٣٣) عن مزيَّة المتأخِّرين، فيقول رحمه الله تعالى:

---

(١) رواه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ـ في ترجمة (العبَّاس بن عبدالمطلب) ـ ص١١٥ ـ ١١٦ ـ ط مجمع اللغة العربية بدمشق ـ عن عمرو بن عثمان بن عفَّان مرسَلاً، وفي إسناده (سيف بن عمر التميمي): «متروك باتفاق» كما قال الحافظ الذهبي في ترجمته في «المغني في الضعفاء» (٢٩٢/١). وقد رَوَى التِّرْمِذِيُّ في «سننه» برقم (٢٨٦٩) وغيره عن أنس ابن مالك مرفوعاً: «**مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المَطَرِ، لايُدْرَى أَوَّلُه خيرٌ أم آخِرُهُ**». قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/٧): «وهو حديث حسن، له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة». وما أَسَدَّ قولَ العلَّامة أبي الحسن السِّنْدي ـ نور الدين محمد بن عبد الهادي (ت ١١٣٨هـ) ـ في شرحه له في «حاشيته على مسند الإمام أحمد» (١٨٣/١١) ـ ط قطر ـ عندما قال: «أي: المَطَرُ كلُّه خير، أَوَّلُه يُنبت، وآخِرُه يُربي، كذلك هذه الأُمَّةُ المرحومة المباركة كلُّها خير، ولم يُرد الشَّكَّ، وإنما أراد أنهم في كثرة الخير تَشابَهَ أمرُهم، وكاد لا يتميَّزُ أَوَّلُهم مِنْ آخِرِهم. وهذا لا ينافي أنَّ أَوَّلَهم خيرٌ في الواقع، كما جاء: «**خير القرون قرني**» الحديث ...». وانظر «التمهيد» للإمام ابن عبد البر (٢٥٠/٢٠ ـ ٢٥٥).

«وأنتَ ترى كُتُبَ المتأخِّرينَ تفوقُ على كُتُبِ المتقدِّمين في الضبط والاختصار، وجَزَالَة الألفاظ، وجَمْعِ المسائل؛ لأنَّ المتقدِّمين كان مَصْرِفُ أذهانهم إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل. فالعالِمُ المتأخِّر يَصْرِفُ ذهنَهُ إلى تنقيح ما قالوه، وتَبْيين ما أَجْملُوه، وتقييد ما أَطْلَقُوه، وجَمْعِ ما فَرَّقُوه، واختصارِ عباراتِهم، وبيانِ ما استقرَّ عليه الأمرُ من اختلافاتِهم». انتهى.

وهذا البيان وذلك التقرير من المتأخِّرين ينسحب في جملته على المعاصرين وما قدَّموه وساهموا بِه.

وشيءٌ آخر مُهِمٌّ دَفَعَ إلى التوجُّه إلى تآليف المعاصرين وما نَهَدوا به وتصدَّوا له: أنَّ أئمة العلوم والفنون من المتقدِّمين والمتأخِّرين المبرِّزين فيها قد قامت حولَهم وحولَ ما تميَّزَ مِنْ تصانيفهم وكان له موقعُه وأثرُه في تاريخ العلوم التي تناولوها ـ دراساتٌ وبحوث وملتقيات ومؤتمرات كادت أَنْ تأتي على جِلَّتِهم، وهذه التآليف والدراسات التي تناولتهم ـ وبالمنهجية العالية التي اتصف بها بعضها ـ ممَّا تميَّز فيه المعاصرون واستقلُّوا به.

وبتلك الأعمال تَمَّ تقويمُ التصانيف وأصحابِها ومعرفةُ محالِّها وآثارها في تاريخ العلوم والفنون والنهوض بها.

أمَّا المعاصرونَ الذين أَعْطَوا وبَذلوا، شيَّدوا وبَنَوا، دَفَعُوا وأَعْلَوا، عانوا وتحقَّقوا، وتميَّزوا وتفرَّدوا ـ فلم تُوَفَّ في الأغلب حقوقُهم، ولم يُنَزَّلوا وآثارَهم المنازلَ التي هُمْ لها أَهْلٌ، ولم تَرْفَعِ الأُمَّةُ رأسها ـ كما ينبغي أن ترفعه ـ بهم، ولم يُدْرَكْ ـ كما يجب ـ محلُّهم في تاريخ العلومِ والفنون ونهضةِ الأُمَّةِ ورُقِيِّها وسلامةِ فِكْرِها وصِحَّتِه، وحِرَاسةِ الدِّين بمنظومته ـ عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً ـ والحفاظِ على قِيَمِ الإنسانية العليا!!

ولهذا أسبابُهُ غيرُ المجهولة ـ غالباً ـ، ممَّا ليس محلُّ تناولِهِ في هذا التقديم، بَيْدَ أنَّه مِنْ صِدْقِ القولِ والنُّصْحِ غيرِ المَشُوبِ الإقرارُ بأنَّ سبباً رئيساً من تلك الأسباب التي أفضت لما تقدّم: المعاصرونَ أَنْفُسُهُمْ ـ في كثرتهم أو أكثريتهم ـ!

وبيانُ ذلك ـ والأمر أغلبي ـ أنَّ اختلاف المشارب والمذاهب والمدارس ـ بدلاً من إيجابية التنوُّع فيها وضرورته ـ، مع المزاحمة والمكاثرة وغلبة الذاتية والفردية، وتمكُّن العصبية، واستحكام الهوى، وتوطُّن العُجْب، واستفحال التحزُّب ـ جعلهم لا يقومونَ بالواجب نحو إخوانِهم وأقرانِهم ورُصَفائِهم كما قاموا به ـ من وجوهٍ ـ تجاه المتقدِّمين والمتأخِّرين وآثارهم، فَضُيِّعَ ما ضُيِّعَ، وانحسر ما انحسر، ونُسي ما نُسي، وأُهمل ما أُهمل، وفُوِّتت مقاصد، وطاشت عقول، وغُيِّب منهج، وأُخِّرَت أولويات، ومال الميزان ـ إلَّا في أعمالٍ هي الأَقَلُّ شموليةً ومنهجيةً وعمقاً ونَصَفَةً ـ.

ومِنَ المقاصد المرجوة لهذا «المنتقى»، قضاءُ بعض حقوق هؤلاء المؤلِّفين المعاصرين الذين أتحفوا الأُمَّة بقرائح عقولهم، وغزير علومهم، ودقائق فكرهم، وعالي تحقيقاتهم، وجميل رَصْفِهم، ومُونَق بنائهم، وصادق عاطفتهم وغيرتهم، وتجذُّر انتمائهم إلى هذا الدين ورسالته، وإلى هذه الأُمَّة والإيمان بخيريتها.

أليست هذه الكُتُبُ المنتقاةُ ـ وأمثالُها في كُلِّ ضروب العِلْم والمعرفة ـ ممَّا نَدِيْنُ له في كثيرٍ من علومنا وفكرنا وثقافتنا وعواطفنا ومشاعرنا؟ ألم تَعْمَلْ عَمَلَها في عقولنا وذائقتنا وأسلوب تفكيرنا وسُمُوِّ أرواحنا والاعتزاز بهُويتنا؟ ألم تبعث في النفوس الأماني والمطامح البعيدة ـ بعِلْمٍ وبصيرةٍ وواقعية غالبة ـ؟

ومِنْ تلك المقاصد بَعْثُ الهِمَمِ وشَحْذُها، والدعوةُ إلى تَعَشُّقِ العِلْم، والتَّشَوُّقُ إلى طلب المزيد، والإخلاص فيه، والصبر عليه، والنبوغ فيه، والتخلُّق بأخلاقه، والوقوف عند حدوده، والسَّيْرُ فيه على مَنْهَجِ أَهْلِهِ وحَمَلَتِهِ، مع الإكبار والإعظام لهم دون إفراطٍ أو تفريطٍ، أوغُلُوٍّ أو جَفَاء.

ومِنْ تلك المقاصد أيضاً: الإيمان بأنَّ «فلاح الأُمَّة في صلاح أعمالها، وصلاحَ أعمالها في صِحَّة علومها، وصِحَّةُ علومها أَنْ يكون رجالها أُمَناءَ فيما يروون أو يصنِّفون»[1]؛ ممَّا يقتضي إحياءً وتجديداً، إبرازاً وتعريفاً بتلك المصنَّفات ومحالِّها وآثارِها.

وقد ضَمَّ هذا «المنتقى» بعضَ المصنَّفات المتميِّزة لشباب العلماء والباحثين؛ لموقعهم في العِلْم، ولما حَمَلَتْهُ تلك المصنَّفات مِنْ إضافةٍ وجِدَّة، ولما تحقَّق فيها ـ غالباً وبتفاوت ـ ممَّا تحقَّق في مؤلَّفات أسلافهم من المعاصرين الكبار ـ ممَّا ذُكِرَ في هذا «المنتقى» أو غيره ـ مِنْ غزارة العِلْمِ، ونَصَاعَةِ الفَهْمِ، وسَعَةِ الاطِّلاعِ، وبُعْدِ النَّظَرِ، ودِقَّةِ الترجيحِ، وصوابِ الاختيار، وإحكام الصَّنْعَة، وتَفَنُّنِ المعرفة.

وهذا «المنتقى» يعودُ أصلُه إلى مشروعٍ واسعٍ يتناول جَمْهَرَة العلوم الإسلامية وقاعِدَتَها، وهي:

- القرآن الكريم وعلومه.
- السُّنَّة النبوية وعلومها.
- السيرة النبوية.
- الفقه الإسلامي.

---

(١) من كلام العلَّامة المصلح الشيخ محمد الخَضِر حسين رحمه الله في كتابه «رسائل الإصلاح» (١٣/١).

- أصول الفقه.
- مقاصد الشريعة.
- السياسة الشرعية.
- الفتوى وفقه المستجدات.
- الاقتصاد الإسلامي.
- العقيدة الإسلامية.
- الأديان.
- الفِرَق.
- المذاهب المعاصرة.
- الفلسفة الإسلامية.
- الفكر الإسلامي.
- الحضارة الإسلامية.
- التربية الإسلامية.
- الدعوة الإسلامية.
- التاريخ الإسلامي.
- اللغة العربية وآدابها.

وقد مَرَّ المشروع في مرحلتين:

الأُولى منهما: اتجهتْ صَوْبَ بَذْلِ الجهد المستطاع للوقوف على المؤلَّفات المعاصرة في كُلِّ عِلْمٍ من هذه العلوم، وبعد النَّظَر فيها والتَّفَحُّص لها والمقارنة ـ المحتاج إليها ـ فيما بينها، تَمَّ انتِخابُ ما تميَّز منها وكان على الجادة منهجيةً وسعياً صوب الجِدَّة والتجديد، والإفادة والإصابة، مع ملاحظة أَنْ تغطِّي الكُتبُ المنتخَبةُ في كُلِّ عِلْمٍ ـ إفراداً أو جَمْعاً ـ: موضوعاتِه وكليَّاته ودقائق بنائه، وتُحقِّقَ ثمراتِ مقاصده.

وكان مجمــوعُ ما تَمَّ انتخابُه فــي هذه المرحلة - فــي تلك العلوم ـ: (١٧٥٠) كتاباً، وقد أُفْرِدَتْ قائمةٌ خاصَّةٌ للمنتخَب في كُلِّ عِلْمٍ منها جعلتها بين يدي للمرحلة الثانية التالية.

وكثيرٌ مِنْ هذه الكُتُبِ المنتخَبَةِ ممَّا يَسَّرَ المولى تعالى قراءته والانتفاعَ به ـ على مَــدَارِ عقودٍ من الزمان ـ وما لم تتيسَّــر قراءته بتمامــه كان الاطِّلاعُ المستوعِبُ عليه؛ ولذا كان هذا الانتخاب ـ بفضل الله تعالى ومِنَّتِه ـ قائماً على استحضارٍ ومعرفةٍ وعِلْمٍ وحَيْدَةٍ، وهذه المرحلة استغرقت سنين عدداً.

أمَّا المرحلة الثانية: فإنَّها هي المقصودة من هــذا العمل، وتَوَجَّهَتْ إلى (الانتقاء) من هذا (المنتخب)، ثم التعريف الجامع المقَنَّن بالمؤلَّفات المنتقاة هذه، وَفْــقَ النَّهجِ الذي سـيُوقفُ عليه في هــذا «المنتقى»، وَوَفْــقَ الرؤية والضوابط والبواعث التي أُتي عليها فيما سبق من التقديم وفيما سيأتي بعد.

وكان الابتداءُ المبارَكُ بـ «المنتقى من المصادر المعاصرة في القرآن الكريم وعلومه»؛ لأنَّه ـ وبإيجاز ـ لا يوجد جُزْءٌ مِنْ معارف الأُمَّة إلَّا وهو وسيلة مِنْ أجل القــرآن الكريم. وقد أَبْدَعَ الإمــامُ اللغوي الناقد المحقِّــق ابن فارس ـ أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ) ـ غاية الإبــداع، وكان ذا بصيرةٍ وتوفيق عندما عَقَدَ في كتابه الفَرْد في فقه اللغة «الصاحبي» ص ٧٨ ـ ٨٦ فصلاً مستقلًّا عَنْوَن له بقوله: «الأســباب الإســلامية» بيَّن فيه أنَّ كُلَّ مواصفات العلوم عند العرب نشأت بسببٍ إسلاميٍّ قرآنيٍّ. ولنفاسته وجِدَّتِهِ نقله الإمام السيوطي رحمه الله تعالى (ت٩١١هـ) بطوله في كتابه «المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها» (٢٩٤/١ ـ ٢٩٨).

ومِنْ وَجْهٍ مقابلٍ كان القرآن الكريم هو المصدرَ الأَوَّل للعلوم كلِّها.

أليس مُنَزِّلُه الحقُّ سبحانه وتعالى هــو مَنْ قال عنه: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال جَلَّ شأنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

وقال جَلَّ عُلاه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

ألم يأتِ في الأثر الصحيح[١] عن سيِّدنا عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّه قال: «إذا أردتم العِلْمَ فأثيروا القرآنَ؛ فإنَّ فيه عِلْمَ الأوَّلينَ والآخِرين».

فوجب لذلك كُلِّه أن يكون الاستفتاح بالقرآن الكريم وعلومه.

وممَّا يجب استحضارُه عند قراءة هذا «المنتقى» وما يليه ـ إن شاء الله تعالى ـ أنَّ ما ذُكِرَ فيه من «المؤلَّفات» التي تَمَّ انتقاؤها مِنْ مُنْتَخَبِ المرحلة الأولى لا يعني البتة أنَّ ما لم يُنْتَقَ منه ـ أو من غيره ـ لم يتحقَّق فيه ـ جملةً وتفصيلاً - ما تحقَّق في الكُتُب المنتقاة من الصفات والخصائص ـ التي سبق ذكرها ـ، فإنَّه ليس من مقصود العمل الاستقصاء والإحاطة، بل المقصود تقديمُ ما عَجَمْتُ عُودَه، ولاحظت أكنافَه، وتعرَّفْتُ أوصافه، واستقصيت أغراضه، وبصرت موقعه، وأكثرت تقليبه، وامتحنت مذاهبه، وتدبَّرت حاله، واجتهدت في كونه الأميز والأنفع من بين ما تميَّز ونفع. وإذا وقع في اجتهادي خطأٌ أو قصورٌ ففاتني ما فاتني ـ وهو حاصلٌ لا بُدَّ -ـ فالعُذْرَ كُلَّ العُذْرِ ممَّن كان عمَلُه حَرِيّاً أن يكون في هذا «المنتقى» فغفلنا عنه، فليس كُلُّ العَمَلِ عَرَفْنَاهُ، ولا كُلُّ العِلْمِ دَرَيْنَاهُ، وعلينا في ذلك الاجتهادُ، والله تعالى من وراء القصد.

---

(١) سيأتي تخريجه في ص ٢١٨.

وأَمْرٌ آخَرُ لا يقلُّ أهميةً عن سابقه، وهو أنَّ هذه (المؤلَّفات) المنتقاة والتعريفَ بها وذِكْرَ مشتملاتِها ـ لا يعني بحالٍ تصويبَ كُلٍّ ما جاء فيها والموافقةَ عليه، فهذه الأعمالُ أعمالٌ جليلةٌ تحقَّق فيها ما تقدَّم من الصفات والخصائص ما جَعَلَها في هذا المحلِّ، إلَّا أنَّها في المآل أعمالٌ بشريةٌ اجتهدَ أصحابُها وُسْعَهم، فقدَّموا قرائح عقولهم، وخلاصة فُهُومِهِم، ودقائق تحقيقاتهم، وراجح اختياراتهم، وهي قابلة للاستدراك والتعقيب واختلاف الأنظار وتنوُّع الاجتهاد.

ويكفي في هذا المقام استحضار ما رواه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (١١٩٤١) مرفوعاً من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: **«ليس أحدٌ إلَّا يؤخذ مِنْ قوله ويُدَعُ، غيرَ النبيِّ ﷺ»**[1].

وهذا «المنتقى» تَغَيَّا ابتداءً عموم المهتمين بالدراسات الإسلامية والعربية ـ والقرآنية على وجه الخصوص، وبالأخص طلبة الدراسات العليا ـ، كما ينتفع منه ـ أو من بعض ما جاء فيه ـ عمومُ المثقفين الذين لهم حَظٌّ مَرْضِيٌّ مِنَ العِلْمِ والاهتمام والإقبال.

أمّا أَهْلُ الاختصاص، فينتفعونَ منه ـ أو مِنْ بعضِه ـ مِنْ أوجهٍ غيرِ خافيةٍ، وأَهْلُ العِلْمِ يُكَمِّلُ بعضُهم بعضاً.

أمَّا ما يتعلَّق بترتيب الكُتُبِ المختارَةِ في هذا «المنتقى»، فقد رُوعي وحدة الموضوع، فَضُمّ النظير إلى النظير والشبيه إلى الشبيه، مع التسلسل المنطقي لمنظومة هذا العِلْمِ والإفادة منه.

---

(١) وإسناده حسن كما قال الحافظ العراقي ونقله عنه الزَّبيدي في «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» (٤٣٢/١). لكن يغلب في نقدي ـ والله تعالى أعلم ـ ترجيح وقْفِهِ على ابن عباس رضي الله عنهما، والمقام لا يحتمل التفصيل.

ولا يفوتني أَنْ أتوجه بالشكر الجزيل لابننا البارّ الأستاذ محمد عماد قلب اللوز ـ وفَّقه المولى تعالى ـ الذي شاركني تصحيح تجارب الطَّبْعِ مَرَّةً بعد مَرَّةٍ.

وبَعْدُ: فمن مأثور القول وذائِعه: «**اختيارُ الرَّجُلِ وافدُ عَقْلِهِ**»[1]، أي: صادِرٌ عنه ومُنْبَعِثٌ منه.

والعبدُ الفقير إلى مولاه يقول: «**اختيارُ الرَّجُلِ مَبْلَغُ عَقْلِهِ**».

وقد وقفتُ بأَخَرَةٍ على كلمةٍ غاليةٍ للإمام المُتَفَنِّن أبي الفرج ابن الجَوْزي ـ عبد الرحمن بن علي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ) ـ في كتابه «صفة الصفوة» (١٤/١) حيث يقول رحمه الله تعالى:

«**لكلِّ شيءٍ صناعةٌ، وصناعةُ العَقْلِ حُسْنُ الاختيار**».

فأسأل المولى القدير قبولَ صالحِ العَمَلِ، وحُسْنَ ختامِ الأَجَلِ، وصلواتُ ربِّي وسلامُه على المبعوث رحمةً للعالمين سيِّدنا محمَّدٍ وعلى الآلِ والصَّحْبِ أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رَبِّ العالمين.

وكتب

خلدون بن محمد سليم الأحدب

---

(١) «العقد الفريد» لابن عبد ربِّه الأندلسي (ت ٣٢٧هـ) (٢/١).

كيف نتعامل مع القرآن

المؤلِّف: محمد الغَزَالي رحمه الله تعالى (١٣٣٦ ـ ١٤١٦هـ = ١٩١٧ ـ ١٩٩٦م).

الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)، (٢٤٠) صفحة.

في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٠/٤) عن زياد بن لَبِيْد رضي الله عنه، قال: ذَكَرَ النبيُّ ﷺ شيئاً، فقال: «**وذَاكَ عند أَوَانِ ذَهَاب العِلْم**». قال: قلنا: يا رسولَ الله، وكيف يذهبُ العِلْمُ ونحن نَقْرَأُ القرآنَ ونُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، ويُقْرِئُهُ أبناؤُنا أبناءَهم إلى يوم القيامة؟ قال: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يا ابن لَبِيْدٍ، إنْ كنتُ لأَرَاكَ مِنْ أَفْقَه رجلٍ بالمدينة، أَوَلَيْسَ هذه اليهودُ والنصارى يقرؤُونَ التوراةَ والإنجيلَ لا ينتفعونَ ممَّا فيها بشيءٍ؟**».

هذا الكتاب مُدَارَسَةٌ عالية جرت بين الشيخ الداعية البصير محمد الغزالي رحمه الله تعالى والأستاذ الفَقِه عمر عبيد حسنة، حول مناهج فهم القرآن الكريم وقضايا تفسيره وتأويله وتصنيفه وتبويبه، وعلاقاته بعلوم المسلمين قديماً وحديثاً، وكيفية جَعْلِه المصدر الأول لثقافة المسلم المعاصر، ومعرفته، وعِلْمِه، وتوجيهه.

وهذه المُدَارَسَة النوعية تَتَّسِم بمداخل نقدية عديدة، تبعاً لتعدد وتنوع الموضوعات التي تشملها، في محاولاتٍ بذلها المتدارسان ـ السائل

والمجيب ـ لاستخلاص وعي قرآني بقواعد معرفية تقارب ضوابط المنهج الذي لا يأخذ بكلِّ مـا وَرَدَ ضمن الفكر الموروث والسـائد دون تمحيص وتحليل ونقد.

وكانت قاعدة هذه المُدَارسـة ومُنطلَقها: النظرة الكلّية الجامعة الشاملة الخالدة لهذا القرآن المجيد، مجرَّداً عن حـدود الزمان والمكان، فهو يغطِّي الوجود الكوني وحركته وعلاقاته، وعَبْر استمرارية وتغيُّرات الزمان والمكان، فهو منهج متكامل للحياة والأحياء مَعَاشاً ومَعَاداً؛ لتتحقَّق فيهم ـ عند التزامهم الواعي ـ العبودية الحَقَّة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

كما حفلت هذه المُدَارَسَة بنظراتٍ صائبةٍ متنوعة توجه إلى كيفية التعامل مع القرآن العظيم بوصفه مصدراً للعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والحضارة.

والموضوعات التي عُرِضَ لها في هذه المُدَارَسَة:

١ ـ مدخل.

٢ ـ من آثار هَجْر القرآن.

٣ ـ العودة إلى القرآن.

٤ ـ من تجربتي الذاتية.

٥ ـ حسن استثمار مرحلة الطفولة للحفظ.

٦ ـ تقنيات الحفظ وضرورة استمرار التواتر في المشافهة.

٧ ـ دور المناهج التراثية في فهم القرآن والتعامل معه.

٨ ـ المدارس القرآنية الحديثة.

٩ ـ شمول الرؤية القرآنية.

٢٩ ـ شمول الرؤية القرآنية: الكون المادي والمعنوي.

٣٠ ـ القصور عن إدراك محاور القرآن.

٣١ ـ القرآن فَتَحَ النوافذ أمام النظر العقلي.

٣٢ ـ الدَّوْرُ المفقود للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

٣٣ ـ قصور في إدراك الفكر القرآني.

٣٤ ـ غياب المنهج القرآني.

٣٥ ـ التدرُّج في العودة إلى الأحكام القرآنية.

٣٦ ـ الاختلاف هل يعني تفريق الدِّيْن؟

٣٧ ـ الحكمة والميزان.

٣٨ ـ هل اختلاف وجهات النظر الاجتهادية يعني تفريق الدِّيْن؟

٣٩ ـ رَدُّ خبر الآحاد إذا خالف اليقين.

٤٠ ـ إدراك السُّنَن الإلٰهيّة في الأَنْفُسِ والآفاق: وسيلة الشهود الحضاري.

٤١ ـ سُنَّة الأَجَل.

٤٢ ـ سُنَّة التداول الحضاري.

٤٣ ـ سُنَّة المدافعة.

٤٤ ـ سُنَّة التسخير.

٤٥ ـ نصيب الفرد من الخطاب القرآني.

٤٦ ـ الإعجاز العلمي في القرآن.

٤٧ ـ القرآن والكسب العلمي.

٤٨ ـ أزمة فكر لا أزمة منهج.

٤٩ ـ الاستبداد السياسي ووسائل التغيير في الخطاب القرآني.

٥٠ ـ تغيير الأفكار والنفوس هو الأساس.

٥١ ـ عِصْمَةُ عموم الأُمَّة.

٥٢ ـ فَهْمٌ متميِّز للخطاب القرآني.

٥٣ ـ الاكتفاء بالتراث عن الكتاب والسُّنَّة.

٥٤ ـ تأسيس منهج العودة إلى القرآن.

٥٥ ـ فقه سيدنا عمر رضي الله عنه واجتهاده في تطبيق النص القرآني.

٥٦ ـ كيف نتعامل مع القرآن ليكون مصدر العلوم الاجتماعية؟

٥٧ ـ أثر الوراثة والاكتساب في حياة الأمم.

٥٨ ـ نماذج للاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، وثواب الصمود والمواجهة (من خلال الرؤية القرآنية).

٥٩ ـ تدبُّر القرآن عاصِمٌ من السقوط الحضاري.

٦٠ ـ لم ننتفع بالوحي ولم نعتبر بالتاريخ.

٦١ ـ ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، هل تنطبق على الأُمَّة كما تنطبق على الفرد؟

٦٢ ـ من مستلزمات التلقي القرآني والتعامل مع النص: معرفة معهود العرب في الخطاب.

٦٣ ـ ترجمة معاني القرآن.

٦٤ ـ دور اللغة في إدراك مقاصد النص القرآني وصياغةِ وحدة الأُمَّة.

٦٥ ـ قضايا مطروحة للنظر والرأي.

٦٦ ـ التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي.

٦٧ ـ من ضوابط التفسير بالرأي.

٦٨ ـ أُمِّيَّة الأُمَّة وأُمِّيَّة الشريعة.

٦٩ ـ القرآن والزَّمَن.

٧٠ ـ فَهْمُ القرون الأولى.

٧١ ـ القرآن والعِلْم.

٧٢ ـ بين فلسفة العلوم وآلات فهمها.

٧٣ ـ الشهود التاريخي والشهود الحضاري.

٧٤ ـ الإمكان الحضاري.

مَدْخَلٌ إلى القرآن الكريم
(عَرْضٌ تاريخيٌّ وتحليلٌ مقارَن)

المؤلِّف: الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله تعالى (١٣١٢ ـ ١٣٧٧هـ = ١٨٩٤ ـ ١٩٥٨م).

الناشر: دار القلم، الكويت، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، (١٧٦) صفحة.

تحققت الأصالة والمعاصرة عند العلَّامة المُفَكِّر الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله تعالى في أدقِّ معانيها وأحكمها، وأبرزِ تجلياتها وأَثْرَاها، فكان طرازاً خاصّاً من العلماء المفكِّرين المُبْدِعين، وكان عطاؤه كلّه مثالاً للجِدَّة والفَرَادة فيما يحمله من فِكْرٍ دقيق، وأسلوب رصين، وصرامة في مراعاة أصول البحث العلمي، مع حسن البيان، وقوة الحِجَاج، وحرارة الكلمة، ورسوخ الإيمان.

وإنَّك لتلمس في المقدِّمة التي كتبها العلَّامة دراز رحمه الله تعالى لكتاب «الظاهرة القرآنية» للمفكِّر الإسلامي مالك بن نبي رحمه الله تعالى (١٣٢٣ ـ ١٣٩٣هـ = ١٩٠٥ ـ ١٩٧٣م) ـ وكان بينهما إلْفَة ورباط وثيق خلال دراسة الدكتور دراز وتحضيره لأطروحته للدكتوراة في فرنسا (١٩٣٦ ـ ١٩٤٧م) ـ المشترك الذي يجمع بينهما في تجديد الدراسات القرآنية، والذي صدر عن تقارب لافت في الاهتمام الفكري، والقرابة العقلية؛ ممَّا ترى نتائجه عند أول مقاربة بين كتابَيْ الدكتور دراز: «المدخل إلى القرآن الكريم» و«النبأ العظيم»، وبين كتاب الأستاذ مالك بن نبي: «الظاهرة القرآنية».

هذا الكتاب من الأعمال العلمية الفكرية العميقة والرصينة القليلة جدّاً التي أجاد أصحابها بمخاطبة الغرب والعقليــة الأوروبيّة من خلالها، لإفهام النُّخَب الغربية ماهِيَّة الإســلام، وما هي رسالته الإنسانية والحضارية، وذلك من خلال مصدره الإلٰهي **الأول**: (القرآن الكريم).

ولكون الكتاب مخصَّصاً أصلاً للعقل الغربي يبدأ العلَّامة دراز رحمه الله تعالى قائلاً: «نســتطيع دراســة القرآن الكريم من زوايا جِدُّ مختلفة، ولكنها جميعاً يمكن أن تنتهي إلى قطبين أساسين: اللغة والفكر. فالقرآن كتاب أدبي وعقيدي في نفس الوقت، وبنفس الدرجة.

فباعتباره كتاباً لغويّاً وبلاغيّاً تتطلب دراســته دراية واسعة وعميقة باللغة العربية التي أُنْــزِلَ بها نصه الأصلي. ولمَّا كانت غالبيــة المجتمع الجامعي الأوروبي ـ الذي نقصده أساساً بهذه الدراسة- لم تألف هذه اللغة، فسوف لا تتركز جهودنا على هذه النقطة...

أمَّا جانبه الثاني: [الفكر] فلا يتطلب من الدارس أن يكون عربيّاً أو متحدثاً بالعربية ليضطلع بدراسة جدِّية ومثمرة للقرآن.

أقصد بذلك هذا الكنز من الأفكار الذي يتكشف من ثنايا أسلوبه الأدبي الرفيع، والذي سنعرض هنا لثلاث مجموعات منه:

الأولى: طبيعة دعوتــه، أي: مجموعة الحلول التي يقدِّمها للمشــكلتين الخالدتين، ألا وهما: «المعرفة» و«السلوك».

ثم نعرض بعد ذلك: أســاليب الإقناع التي يستخدمها لإثبات صدق هذه الدعوة.

وأخيراً: البراهين التي يدلِّل بها على الطابع الرباني المقدس الذي ينعت به رسالته.

فنستطيع إذن دراسة القرآن الكريم من هذه النواحي بعيداً عن نصه العربي إذا توافرت لنا ترجمة سليمة. وهذه الدراسة المستقلة عن اللغة هي ما نهدف إلى الإسهام به عن طريق هذا البحث...

إن الموضوع الجوهري لبحثنا هو عرض رسالة القرآن في جملتها كما يعرضها القرآن نفسه، لا كما وردت الأحكام أو التفسيرات أو التطبيقات التي اختلفت نسبة إخلاصها عبر التاريخ.

وسوف نقابل في طريقنا بشأن هذا الكتاب المقدس إمَّا بعض الأحكام القاسية فنصححها، أو بعض الاستنتاجات العاجلة فنقوِّمها. وفي كُلِّ هذا سنترك النص القرآني ليتولى الدفاع بنفسه عن نفسه، ويقدم الحُجَّة تِلْوَ الحُجَّة...

وجدير بالملاحظة أَنَّ استخلاص فكرة القرآن من غلافها و إخراجها على هذا النحو من إطارها المحلي لتقريبها إلى الفكر الأوروبي البعيد عن اللغة العربية ما هو إلَّا تحقيق لجزء من رسالته الحقيقية؛ لأنَّ القرآن يقصد الإنسان حيث يكون، وإلى أي جنس ينتمي، وذلك حين يوجه نداءه إلى العقل والذوق السليم والشعور الإنساني النبيل...». انتهى.

احتوى كتاب «المدخل» على ثلاثة أبواب رئيسة:

الأول: قسم تاريخي.

الثاني: قسم تحليلي.

الثالث: قسم نقدي جَدَلي.

أمَّا القسم الأول: التاريخي، وعُنْوِن له: بـ«حقائق تاريخية أوَّلية»، فاشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: حياة الرسول ﷺ قبل البعثة.

الثاني: كيف جُمع نص التنزيل الحكيم.

الثالث: كيف تم تبليغ المبدأ القرآني إلى العالَم.

والقسم الثاني: التحليلي. وعُنْوِن له: بـ«القرآن من خلال مظاهره الثلاثة: الديني والخُلُقي والأدبي»، واشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: الحق، أو العنصر الديني.

الثاني: الخير، أو العنصر الأخلاقي في القرآن.

الثالث: الجمال، أو الجانب الأدبي.

والقسم الثالث: النقدي الجَدَلي. وعُنْوِن له: بـ«المصدر الحقيقي للقرآن»، واشتمل على فصلين، وخاتمة:

الأول: البحث عن مصدر القرآن في الفترة المكيَّة.

الثاني: البحث عن مصدر القرآن في الفترة المدنية.

الظاهرة القرآنية

المؤلِّف: مالك بن نبي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٣٢٣ ـ ١٣٩٣هـ = ١٩٠٥ ـ ١٩٧٣م).

الناشر: صدرت الطبعة الأولى بالفرنسية سنة (١٩٤٦م) في الجزائر، وتمتاز بالمقدِّمة التي كتبها العلَّامة الدكتور محمد عبد الله دراز رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[1]، وصدرت طبعته العربية الأولى سنة (١٩٥٨م) بالقاهرة، وقام بترجمته الدكتور عبد الصبور شاهين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وضمَّت ـ إلى جانب مقدِّمة الدكتور محمد عبد الله دراز ـ مقدِّمةً جديدةً للأستاذ محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. ثم تتالت طباعته، ومن طبعاته: طبعة الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الكويت، سنة (١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م)، في (٣٦٤) صفحة من القطع المتوسط، واشتملت على مقدِّمة الأستاذ شاكر حَسْبُ. ثم صدرت طبعة دار الفكر في دمشق، سنة (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م) في (٢٨٧) صفحة، مشتملةً على المقدِّمتين المذكورتين.

جاء في صَدْر تقدمة العلَّامة محمود شاكر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٣٢٧ ـ ١٤١٨هـ = ١٩٠٩ ـ ١٩٩٧م) لهذا الكتاب قوله: «إنَّه لعسير أن أقدِّم كتاباً هو نهج مستقل، أحسبه لم يسبقه كتاب مثله من قبل، وهو منهج متكامل يفسره تطبيق أصوله، كما يفسره حرص قارئه على تأمل مناحيه».

---

(١) سبقت الإشارة إلى أهمية هذه المقدمة في صفحة (٢٩) فانظره.

وهو وصفٌ صادقٌ من عارفٍ نَقَّادةٍ بصير، دَلَّ عليه أكثر فأكثر عندما قال: «إنَّ منهج مالكٍ في تأليفه دالٌّ أوضح الدلالة على أنَّه إنما عُنِيَ بإثبات صحَّة دليل النُّبُوَّة، وبصدق دليل الوحي، وأنَّ القرآن تنزيلٌ من عند الله، وأنَّه كلام الله لا كلام بشر، وليس هذا هو «إعجاز القرآن»... بل هو أقرب إلى أن يكون باباً من «عِلْم التوحيد»، استطاع مالكٌ أن يبلغ فيه غايات بعيدة، قَصَرَ عنها أكثر مَنْ كَتَبَ مِنَ المُحْدَثِيْنَ وغير المُحْدَثِيْنَ، فجزاه الله عن كتابه ونبيِّه ﷺ أحسن الجزاء».

وكان العلَّامة شاكر قد قال مِنْ قَبْلُ في مقدِّمته المطوَّلة الماتِعَة السابقة: «القرآنُ المُعْجِزُ هو البرهان القاطع على صحَّة النُّبُوَّة، أمَّا صحَّة النُّبُوَّة فليست برهاناً على إعجاز القرآن».

لقد عَرَضَ الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله تعالى للطروحات والأفكار المشكِّكة في كون القرآن الكريم كتاباً سماويّاً أوحى الله تعالى به إلى نبيِّه محمد ﷺ، وقابلها بعَرْضٍ عِلْمِيٍّ منطقي منهجي، وبتحليل فكري عميق، ونفسي كاشفٍ بعيدٍ عن المناهج الكلامية الجدلية، ليُثْبِتَ مباينة الظاهرة النبوية للظاهرة القرآنية، وليصل في المآل إلى حقيقة أنَّ القرآن الكريم وحيٌ من عند الله تعالى، وليس من كلام محمد ﷺ مُخْتَرَعاً مِنْ قِبَله.

واشتمل الكتاب على أحد عشر فصلاً، استهلها بـ «مدخل إلى دراسة الظاهرة القرآنية»، تحدَّث فيه عن محنة العقل الحديث في العالم الإسلامي، وتَلَقِّيهِ لأفكاره وثقافته ـ حتى ما كان منها متعلِّقاً بالجانب العَقَدي ـ عن الثقافة الغربية، وأبان عن خطورة دور المستشرقين في ذلك التلقي وتلك التبعية.

ولخصوصية الكتاب واستقلاله ـ نهجاً وأسلوباً ـ كان من المفيد التعريف المُجْمَلُ بفصوله ـ على خلاف ما دُرِجَ عليه ـ.

الفصل الأول: الظاهرة الدينية.

والهدف من هذا الفصل: المقارنة بين (المذهب المادي) الذي يَعْتَبِرُ الدِّيْنَ مجرد عارض تاريخي للثقافة الإنسانية، وبين (المذهب الغيبي) الذي يعتبر الدين للإنسان ظاهرة أصلية في طبيعته، وأنَّه عامل أساس في كُلِّ حضارة.

الفصل الثاني: الحركة النبوية.

وتناول المؤلف فيه: مبدأ النُّبُوَّة كظاهرة موضوعية مستقلة عن الذات الإنسانية التي تعبِّر عنه، ثم تحدَّث عن ادِّعَاء النُّبُوَّة، وعَقَدَ مقارنةً عِلْمِيَّةً بين النُّبُوَّة وادِّعَائها ، ومَثَّلَ لها، وختم الفصل بالحديث عن خصائص النُّبُوَّة.

الفصل الثالث: أصول الإسلام.

وبحث المؤلف فيه مصادر الدين الإسلامي، وبيَّن أهمية فحص الوثائق المُدَوَّنة أو التاريخية التي يمكن أن تلقي الضوء على الظاهرة القرآنية، وخَلَصَ فيه إلى أنَّ الإسلام هو الدين الوحيد بين سائر الأديان الذي ثبتت مصادره منذ البداية، وأنَّ القرآن الكريم خلال تاريخه كلِّه كان محفوظاً عن أيِّ تحريفٍ أو تبديلٍ، بخلاف حال العَهْدَيْن القديم والجديد.

الفصل الرابع: الرسول.

وتكلَّم فيه عن عَصْر ما قَبْلَ البعثة، وعن طفولة النبيِّ ﷺ، ومراهقته، وزواجه بالسيدة خديجة رضي الله عنها، وصولاً إلى بعثته ونزول الوحي عليه.

وكان تناوله لهذه المراحل تأكيداً على أنَّ دراسة الظاهرة القرآنية لا تستغني عن معرفة الذات المحمدية معرفةً صحيحةً.

الفصل الخامس: كيفية الوحي.

وافتتحه بأنَّ (الوحي) عنصر رئيس في نظر الناقد الذي يريد أن يدرس الظاهرة القرآنية بالنسبة للذات الواعية عند محمد ﷺ.

ثم حدَّد معنى (الوحي) بقوله: «المعرفة التلقائية والمطلقة لموضوع لا يَشْغل التفكير وغير قابل للتفكير».

وخَلَصَ في هذا الفصل: إلى أنَّ ظاهرة الوحي خارجة عن شخص النبيِّ ﷺ، وأنَّها ليست ظاهرةً ذاتيةً كما ذهب لذلك جماعة المستشرقين.

الفصل السادس: اقتناعه الشخصي.

وعَرَضَ فيه إلى أنَّ النبيِّ ﷺ من ظاهرة الوحي كان بحاجةٍ إلى التثبت من مقياسين يدعم بهما اقتناعه: مقياس ظاهري للتحقق من وقوع الظاهرة، وهو مقياس ذاتي محض يقتصر على ملاحظته ﷺ وجود الوحي خارج الإطار الشخصي.

ومقياس عقلي لمناقشتها وتسويغها، وهو مقياس موضوعي يقوم على المقارنة الواقعية بين الوحي المُنَزَّل والتاريخ الثابت في كتب بني إسرائيل.

الفصل السابع: مقام الذات المحمدية في ظاهرة الوحي.

وفيه يحلِّل المؤلِّف ابتداءً خطاب جبريل عليه السلام للرسول بقوله: «اقرأ»، وجوابه ﷺ: «**ما أنا بقارئ**».

أي: بين الذات المتكلِّمة الآمرة الحازمة، والذات المخاطَبَة المضطربة المُجْفِلَة، ليخلص في مآل فصله إلى تقرير: أنَّ الظاهرة القرآنية منفصلة تماماً عن الظاهرة النبوية.

الفصل الثامن: الفكرة المحمدية.

وعَرَضَ فيه لحادثة (تأبير النخل) المشهورة، مُحَلِّلاً لها، قائلاً: «نحن إذن أمام فكرتين تتمثلان في نظر النبيِّ ﷺ بقيمتين مختلفتين: الفكرة الشخصية التي تنبعث من معرفته البشرية، والوحي القرآني المُنَزَّل عليه».

ثم عَرَضَ إلى أنَّ هذا التمييز أيضاً كان لدى الأنبياء الآخرين، وذَكَرَ نموذجاً لذلك.

وعَرَضَ بعده لمجموعةٍ من آيات القرآن الكريم تؤكِّد هذا التمييز محلِّلاً لها ليقول في خاتمتها: «ليس لأحدٍ أَنْ يرتاب فيما تحتويه هذه الآيات من فَصْلٍ قاطعٍ تاريخي ونفسي بين الفكرة المحمدية والوحي القرآني، ذلك الفصل الذي ـ متى استقر في شعور النبيِّ ـ أضاء جوانب الظاهرة القرآنية».

الفصل التاسع: الرسالة.

وفيه دَفَعَ المؤلِّف قول الذين يريدون أن يُفَسِّرُوا الظاهرة القرآنية وفق (نظرية اللاشعور) ـ التي لا تزال في مرحلة نشوئها ـ.

وقد قال ابتداءً: «إذا أردنا أن نفهم معنى هذا المصطلح ـ يعني: (اللاشعور) ـ في نظريات عِلْم النفس وجدناه في منتهى الغموض؛ فهو لا يعني شيئاً محدداً كما تعني ـ مثلاً ـ المصطلحات المعروفة لـ (التذكر) و(الإرادة)».

الفصل العاشر: الخصائص الظاهرية للوحي.

وهو أطول فصول الكتاب وأهمها، وقد دَرَسَ المؤلِّف هذه الخصائص وعالجها من خلال ثلاثة عشر عنواناً، هي:

١ ـ التنجيم.

٢ ـ الوحدة الكَمِّيَّة.

٣ ـ مثال على الوحدة التشريعية.

٤ ـ مثال على الوحدة التاريخية.

٥ ـ الصورة الأدبية للقرآن.

٦ ـ مضمون الرسالة.

٧ ـ العلاقة بين القرآن الكريم والكتاب المقدس.

٨ ـ ما وراء الطبيعة.

٩ ـ أخرويات.

١٠ ـ كونيات.

١١ ـ أخلاق.

١٢ ـ اجتماع.

١٣ ـ تاريخ الوحدانية.

وفي مفتتحه لهذا الفصل يقول: «الوحي من حيث كونه ظاهرة تمتد في حدود الزمن يتميز بخاصتين ظاهريتين هامتين، وذلك بصرف النظر عن طبيعته في ذاته، وعن حامله النفسي خلال الذات المحمدية، هاتان الخاصتان هما:

١ ـ تنجيم الوحي.

٢ ـ وحدته الكَمِّيَّة».

والمؤلِّف رَحِمَهُ الله يقصد بـ «تنجيم الوحي»: نزوله على دفعات وفترات، ليقرر في خاتمة كلامه عن ذلك: «لو أنَّ القرآن كان قد نَـزَلَ جملةً واحدةً لتحوَّل سريعاً إلى كلمة مقدسة خامدة، وإلى فكرة ميتة، وإلى مجرد وثيقة دينية، لا مصدراً يبعث الحياة في حضارة وليدة.

فالحركة التاريخية والاجتماعية والروحية التي نهض بأعبائها الإسلام لا سِرَّ لها إلّا في هذا التنجيم».

وهو تقرير في غاية العُلُوِّ والفَقَاهة.

أمَّا (الوحدة الكَمِّيَّة) فقد قصد بها: أنَّ آياته تنزل لمعالجة موضوع معيَّن، وكميته أو سَعَتَهُ تتراوح بين حَدٍّ أدنى هو الآية، وحَدٍّ أقصى هو السورة، أمَّا (الوحـدة): فإنَّها تؤدِّي بالضرورة فكرةً واحدةً، وأحيانـاً مجموعةً من الفِكَر المنتظمة في أسلوب منطقي.

ثم ذَكَـرَ مثالين على تلك الوحـدة الكمية: أحدهما تشـريعي، والآخر تاريخي، مع التحليل لهما.

وتناول المؤلِّف رحمه الله في أول حديثه عن (الصورة الأدبية للقرآن) حقيقة كون التاريخ لم يذكر أنَّ أحداً قد أجاب على التحـدي الذي أعلنه المولى تعالى في قوله الكريم: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٣]، وبهذا يمكن أن نستخلص أنَّه قد ظل دون تعقيب، وأنَّ إعجازه الأدبي قد أَفْحَمَ فعلاً عبقرية ذلك العصر.

أقول: وهو لِمَا تلاه من العصور ـ التـي لم تكن على مِثْل تلك العبقرية اللغوية ـ أشدُّ إفحاماً.

وفي بحثه عن (الصورة الأدبية للقرآن) أَكَّدَ أنَّ القرآن الكريم جعل اللغة العربية تَعْبُرُ طَفْرَةً من المرحلة اللهجية الجاهليـة إلى لغة منظَّمَة فنيّاً؛ لكي تنقل فكرة الثقافة الجديدة، والحضارة الوليدة.

وذهب إلى أنَّ اسـتعمال القرآن الكريم لألفاظٍ جديدةٍ أجنبية عن لهجة الحجاز أوجدت من الوجهتين الأدبية واللغوية فصلاً تامّاً بين اللغة الجاهلية واللغة الإسلامية.

وفي كلامه عن (مضمون الرسالة) أشــار إلى فَرَادَة رحابة الموضوعات القرآنية وتنوعهــا طبقاً لتعبيــر القرآن نفســه ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

أمَّا مبحث (العلاقة بيــن القرآن الكريم والكتــاب المقدس) وما تناوله تحته، فإنَّ المؤلِّف شاء من خلاله أَنْ يؤكِّد: «أنَّ القرآن يعلن بكلِّ وضوحٍ هذا التشابه والقرابة إلى الكتب السابقة، فإنَّه يحتفظ بصورته الخاصَّة في كُلِّ فَصْلٍ من فصول الفكرة التوحيدية» حسب تعبيره، ثم إنَّه بيَّن ذلك بَعْدُ وفصَّله من خلال مقارنات وتحليلات دقيقة عَرَضَ لها تحت عناوين: (ما وراء الطبيعة)، و(أخريات) و(كونيات) و(أخلاق) و(اجتماع).

وكان مؤكِّــداً في هذه المباحث على أنَّ الإســلام يعرض عقيدته الغيبية الخاصَّة بطريقة أكثر مطابقة للعقل، وأكثر تدقيقاً، وفي اتجاه أكثر روحية.

وكان أطول مباحث الفصل العاشر هذا: «قِصَّة يوسف في القرآن والكتاب المقدس»، حيث استغرقت هذه المقارنة وتحليلها (سبعين) صفحة ـ من طبعة الكويت ـ، وفيها قدَّم المؤلِّف مقارنةً فريدةً وذكيةً بين آيات سورة يوسف عليه السلام في القــرآن الكريم وبين ذات القِصَّة في العهد القديــم، محاولاً تبيين أوجه الشَّبَه والاختلاف بين القرآن الكريم الذي تَعَهَّدَ المولى تعالى بحفظه، وبين التوراة التي تناقلتها أيدي اليهود المحرِّفة، حيث إنَّ رواية التوراة تكشف ـ من جملة ما كشفت عنه ـ وجود أخطاء تاريخية تُثْبِتُ صفة (الوضع التاريخي)!

وممَّا خَلَصَ له من هذه المقارنة: أنَّ رواية القرآن الكريم لقصة يوســف عليه السلام تَنْغَمِرُ باســتمرار في مناخ روحاني، نشعر به في مواقف وكلام الشخصيات التي تُحَرِّكُ المشهد القرآني.

كما أنَّ هذه المقارنة تدفع فرضين اثنين:

الأول: وجود تأثير يهودي مسيحي في الوسط الجاهلي.

الثاني: كون النبيِّ ﷺ تَلَقَّى تعليماً مباشراً عن الكتب السابقة.

الفصل الحادي عشر: موضوعات ومواقف قرآنية.

هذا الفصـــل خصَّصه المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لبحث ما يميِّــز القرآن الكريم بصفة خاصَّة عن عبقرية الإنسان.

ومِنْ ثَمَّ اشتمل على العناوين التالية: (إرهاص القرآن، ما لا مجال للعقل فيه: فواتح السور ، المناقضات، الموافقات، المجاز القرآني، القيمة الاجتماعية لأفكار القرآن).

وممَّا ختم به المؤلــف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كتابه قوله: «وبعد، ففي ضـــوء القرآن يبدو الدين ظاهرةً كونيةً تحكم فكر الإنسان وحضارته، كما تحكمُ الجاذبيةُ المادةَ وتتحكم في تطورها».

مناهل العِرْفان في علوم القرآن

المؤلِّف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، توفي سنة (١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨م)، ولم يُعرَف تاريخ ولادته.

للكتاب نشرات عِدَّة، وكانت الطبعة الأولى له في حياة مؤلِّفه، في دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (١٣٦٢هـ = ١٩٤٣م)، مجلدان.

وقد طُبِعَ بعد وفاة مؤلِّفه بتحقيقاتٍ كثيرةٍ، مِنْ آخرها طبعة دار السلام في القاهرة، سنة ١٤٢٤هـ =٢٠٠٣م، بتحقيق الدكتور أحمد عيسى المعصراوي، مجلدان، (٧٣٣) صفحة، وهي المقصودة هنا.

لا تُذْكَرُ كُتُبُ الرُّوَّاد المعاصرين الذين أَلَّفُوا في علوم القرآن إلَّا ويُذْكَرُ كتاب العلَّامة الزُّرْقاني هذا في صدارتها، فهو أشهرها وأكثرها رِفْداً لكلِّ مَنْ أَلَّفَ بعده في هذا الفَنِّ.

وقد أحاط الكتاب بالضروري من هذا العِلْم مع إضافات مهمَّة على من سبقه، وكان في أغلب مباحثه على دِقَّة وتحرير، وحُسْنِ ترتيب، وعَمِلَ فيه جاهداً على تقريب الأسلوب وتعبيد السُّبُل، فجمع بين السلاسة والمتانة.

واعتنى بالغَ الاعتناءِ في الردِّ على الشبهات التي أثارها أعداء القرآن الكريم، وفَنَّدَها بِعلْمٍ واقتدارٍ.

وفي هَضْمٍ للنَّفْسِ وخُفُوتٍ مرتبطٍ بالإجلال والإذعان لعظيم عطاء علماء الأُمَّة سَلَفاً وخَلَفاً يقول المؤلِّف رحمه الله تعالى: «لا أدَّعي أنني أنشأت وابتكرت، ولا أَحْدَثْتُ وابتَدَعْتُ، بل قُصارايَ أنني فَهِمْتُ وأَحْسَنْتُ العَرْضَ ـ إذا كنتُ قد وُفِّقْتُ ـ، أمَّا المادة نفسها فالفضل فيها لعلماء هذه الأُمَّة الذين أَبْلَوْا في جَمْعِها بلاءً حسناً، ولم يخرجوا من الدنيا إلَّا بعد أَنْ شَقُّوا لنا الطريق، وقرَّبوا البعيد، وجمعوا الشَّتِيْت، وتركوا مِنْ خَلْفِهم ثروةً علميةً هائلةً، وكنوزاً ثقافيةً زاخِرةً، لا يوجد مِثْلُها ولا قريبٌ منها في أيَّة أُمَّةٍ مِنْ أُمَمِ الأرض إلى يوم الناس هذا».

وقد ذَكَرَ رحمه الله تعالى ـ في تصديره لكتابه - ما كان يتغيَّاه من تأليفه في أمور خمسة خلاصتها:

أوَّلاً: أَنْ تكون الكتابة مُتَّفِقَةً مع النَّسَق الأزهري الجديد في تفكيره وفي تعبيره، بحيث يتيسر فهمُه وهَضْمُه للقرَّاء من أبناء هذا الجيل، سواءٌ منهم المحقِّق الأزهري المتخصِّص، والمثقف المدني؛ فإنَّ لكلِّ زمانٍ لغةً ولساناً، ومَنْطِقاً وبُرهاناً.

ثانياً: معالجة شبهات العَصْر الراهن علاجاً يُنَحِّي الأَذَى عن طريق عُشَّاق الحقِّ وطُلَّاب الحقيقة، ورُوَّاد البحث، ومريدي الإسلام.

وبيَّن التزامه في علاجه لتلك الشبهات: أدبَ الباحث وواجبَ المُنَاظِر.

ثالثاً: التأكيد على إظهار جلال التآخي بين الإسلام والعِلْم؛ لتنكشف تلك الدَّسِيسة الرخيصة المفضوحة التي خَيَّلَت إلى المخدوعين أنَّ بين الدِّيْنِ والعِلْمِ خصومةً قائمةً، وحرباً طاحنةً، وعداوةً متأصِّلةً، كأن الدِّيْنَ رديفُ الجَهْل، وكأنَّ العِلْمَ حليفُ الكُفْر!

رابعاً: العمل على تجلية أسرار التشريع وحِكَمِه عند حاجة البحث لذلك؛ ليَعْلَمَ من لم يكن يعلم أنَّ هذا الدِّيْن هو حاجة الإنسانية، ودواء البشرية، وكمال الفَرْد، وصلاح الجماعة.

خامساً: إيقاظ هِمَم طلَّاب العِلْم ومَن يُعَدُّون للقيام بالدعوة والإرشاد، وإحياء عزائمهم، ونفخ الروح فيهم؛ ليكونوا ـ حسب تعبير المؤِّلف ـ «روحاً يبعث الروح، وحياةً يملأ الدنيا حياةً، ورسولاً من رُسُلِ السلام والرحمة والنجاة».

وأضاف: «يريد الإسلام أن يكون أهل العِلْم من أتباعه أصحاب هِمَمٍ عَلِيَّةٍ، ونفوس أبيَّةٍ، لا يشترون بعهد الله ثمناً قليلاً، ولا يريدون بعلمهم عَرَضَ هذا الأدنى، إنما هِمَمُهُم وراثة الأنبياء في إصلاح العالَم، وتبليغُ دعوة الإسلام على وجهها لطبقات الخَلْق، وتنفيذُ أحكام الله في الأقضية وسائرِ شؤون الحُكْم».

ولأهمية الكتاب وسَعَة انتشاره وكثرة المستفيدين منه فقد خُصَّ بأكثر من دراسة، وأوعبها دراسة الدكتور خالد بن عثمان السبت: «كتاب مناهل العِرْفان للزُّرْقاني ـ دراسة وتقويم ـ» المنشورة في دار ابن عَفَّان، في القاهرة، سنة (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) في (١٠١٠) صفحة.

وقد أتت موضوعات كتاب «مناهل العِرْفان» الكُلِّيَّة في سبعة عشر مبحثاً سأذكرها مع موضوعاتها وهي:

المبحث الأول: في معنى علوم القرآن.

وبحث تحته معنى العِلْم عند الحكماء والمتكلِّمين وفي لسان الشّرْع العامِّ وعند الماديين وعلماء التدوين، ثم عرَّف القرآن في اللغة والاصطلاح وعند المتكلِّمين والأصوليين والفقهاء وعلماء العربية، ثم أتى على معنى

علوم القرآن بالمعنى الإضافي، وكَفَنٍّ مُـدَوَّنٍ، وأَتَى على موضوعه وفائدته. وتكلَّم عن كون القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، وأنَّه يحضُّ على الانتفاع بالكون، كما أَلْمَحَ إلى الإعجاز العلمي للقرآن.

المبحث الثاني: في تاريخ علوم القرآن.

وتكلَّم في هذا المبحـث عن عهد ما قبل التدويـن، وعن عهد التمهيد لتدوين علوم القرآن، وعهد التدوين لعلوم القـرآن بالمعنى الإضافي، وأول عهدٍ لظهور هـذا الاصطلاح، ثم عَـرَضَ لعلوم القرآن في القرن السـادس والسابع والثامن والتاسع، ثم لعلوم القرآن في القرن الرابع عشر.

المبحث الثالث: في نزول القرآن.

وقد أفاض في هذا المبحث ببيان حِكَمٍ وأسـرار تنجيم القرآن الكريم، والتي منها: «الإرشـاد إلى مصدر القرآن، وأنَّه كلام الله وحده، وأنَّه لا يمكن أن يكون كلام محمَّدٍ ﷺ ولا كلامَ مخلوق سواه»؛ ممَّا دَعَاهُ إلى التوسع في بحث حقيقة الوحي وأنواعه وكيفيَّاته، وناقش بتوسـع عشـر شبهات أثيرت حول الوحي، ودَفَعَها ورَدَّ عليها برسوخٍ واقتدار.

المبحث الرابع: في أوَّل ما نَزَلَ وآخِر ما نَزَلَ من القرآن.

حيث تكلَّم ابتداءً عن فوائد الإلمام بأوَّل ما نزل وآخِره، ثم عَرَضَ لأربعة أقوالٍ في أوَّل ما نزل على الإطلاق، ولعشـرة أخرى فـي آخِر ما نزل على الإطلاق، مع المناقشة لها والترجيح فيما بينها.

المبحث الخامس: في أسباب النزول.

حيث ذَكَرَ سبع فوائد لمعرفة أسباب النزول وفَصَّلَ فيها، ثم عَرَّجَ على موضوعات: طريقةِ معرفة النزول، والتعبيرِ عن سبب النزول، وتعددِ الأسباب

والنازلُ واحدٌ، وتعددِ النازل والسببُ واحدٌ، إلى غير ذلك من مباحث أسباب النزول.

المبحث السادس: في نزول القرآن على سبعة أحرف.

وقد ناقش جميع الأقوال ـ الكثيرة ـ في بيان وتحديد المراد بنزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، وذَكَرَ الوجهَ المختار عنده وسببَ اختياره له، ثم دَفَعَ الاعتراضات الواردة عليه. كما ناقش أربع شبهاتٍ أثيرت حول نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، ودَفَعَها وبدَّدها بالحُجَّة والبرهان.

المبحث السابع: في المَكِّيِّ والمَدَنِيِّ.

وقد ذَكَرَ فائدة العِلْم بالمكي والمدني، والطريقَ الموصلة إلى معرفتهما، والضوابط في ذلك، وبيَّنَ السور المكية والمدنية والمختلَف فيها، وأنواعَ السور المكية والمدنية، إلى غير ذلك من مباحث هذا العِلْم.

المبحث الثامن: في جَمْعِ القرآن الكريم.

وهو من المباحث التي أفاض المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ القول فيها، وناقش جميع الشبهات التي أثيرت حوله، وردَّها شبهةً شبهةً.

وممَّا تميَّز فيه هذا المبحث تناولُهُ لجميع الدواعي والعوامل في حفظ الصحابة رضوان الله عليهم للكتاب الكريم والسُّنَّة المطهَّرة مع التفصيل والتمثيل.

المبحث التاسع: في ترتيب آيات القرآن وسوره.

فذكر معنى الآية ثم طريقة معرفتها، وعدد آيات القرآن، وسبب الاختلاف في عَدِّها، وفوائد معرفة الآيات، وترتيب آيات القرآن، وعدد كلمات القرآن وحروفه، وناقش شبهة مَنْ يقول بأن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كلِّه

بتوقيف إنما كان هَوىً من الصحابة وعن تصرُّفٍ من بعضهم، وردَّ عليها. ثم تكلَّم على ترتيب السـور، ومعنى السورة، وحكمة تسـوير السور، وأقسام السور، وتناول المذاهب في ترتيب السور وناقشها.

المبحث العاشر: في كتابة القرآن الكريم ورَسْمِه ومصاحفه.

حيث تناول في ابتدائه شـأن الكتابة في الإسـلام، وعَرَضَ لأمر كتابة النبي ﷺ وقراءته، ثم تكلَّم عن كتابة القرآن الكريم ورَسْم المصحف وقواعده، وردَّ على الشبهات التي أثيرت حول كتابة القرآن الكريم ورسمه، ثم تكلَّم عن التزام الرَّسْـم العثماني في هذا العصر، وعن الحروف السبعة في المصاحف العثمانية وتاريخها.

المبحث الحادي عشر: في القراءات والقُرَّاء والشبهات التي أثيرت.

فتكلَّم عن تاريخ القراءات وأعدادها وضابط قبولها، وأنواعها، وحقَّق في تواتر القراءات العشر كلِّها، ثم تناول القُرَّاء المشهورين وتَرْجَمَ لهم، وناقش الشـبهات التي أثيرت حول القراءات في اختلافها وتعددها وصحتها وتواتر المتواتر منها.

المبحث الثاني عشر: في التفسير والمفسِّرين وما يتعلَّق بهما.

فأتى على معنى التفسير والتأويل، وفَضْلِ التفسير والحاجة إليه، ثم ذَكَرَ أقسـامه، ثم ذكر المفسِّـرين من الصحابة والتابعين، ثم عَـرَضَ لأهم كُتُب التفسير بالمأثور وخصائصها، وكذا لأهم كتب التفسير بالرأي، ثم عَرَّجَ على التفسير الإشـاري وشـروط قبوله وأهم كُتُبه، ثم تناول تفاسير أهل الكلام، ومَزْجَ العلوم الأدبية والكونية وغيرهما بالتفسير، وبيان آثارِه والشروطِ التي لا بد منها في هذا المَزْج.

المبحث الثالث عشر: في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً.

فابتدأ بأهمية هذا المبحث، ثم عَرَّفَ الترجمة في اللغة والعُرْف، وتكلَّم عن تفسـير الترجمة، وما لا بُدَّ منه في الترجمة مطلقـاً، وكذا في الترجمة الحرفية، وبيان الفروق بين الترجمة والتفسير، ثم تكلَّم على الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل، ثم على ترجمة القرآن تفصيلاً، وترجمته بمعنى تبليغ ألفاظه، وترجمته بمعنى تفسيره بلغته العربية، وترجمته بمعنى تفسيره بلغة أجنبية، ثم نبَّه على سـبعة أمور مهمة تتعلق بالترجمـة، وأتبعه بفوائد ترجمة القرآن (بمعنى تفسيره بلغة أجنبية)، ودَفَعَ الشبهات الواردة على جواز هذه الترجمة، ثم تكلَّم على ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى والحكمِ على هذه الترجمة بالاستحالة العادية والاسـتحالة الشرعية، ودَفَعَ الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة، وتكلَّم في آخر هذا المبحث عن حُكْمِ قراءة الترجمة والصلاة بها.

المبحث الرابع عشر: في النَّسْخِ.

وتناول أهمية الموضوع، وعَرَّفَ النَّسْـخَ لغةً واصطلاحاً، والشروط التي لا بد منها في تحقيق النَّسْـخ، والفَرْقَ بين النَّسْـخ والبَدَاء، وبين النَّسْـخ والتخصيص. ثم تكلَّم على النَّسْـخ بين مُثْبِتيه ومُنْكِريه عارضاً لأدلتهم مناقِشاً لها، ثم بحث فيما يتناوله النَّسْخ، وأنواع النَّسْخ، ومناقشة الشبهات التي أثيرت حول ذلك، ثم أتى على دراسة الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة.

المبحث الخامس عشر: في مُحْكَم القرآن ومتشابِهِه.

حيث تنـاول آراء العلماء في معنى المُحْكَم والمتشـابِه ـ بعد التعريف اللغوي والاصطلاحي لهما ـ وذَكَرَ أنواع المتشابهات وناقش ما أثير حولها.

المبحث السادس عشر: في أسلوب القرآن الكريم.

فَعَرَّفَ (الأسلوب) لغةً واصطلاحاً، وذَكَرَ معنى (أسلوب القرآن)، وبيَّن أنَّ الأسلوب غير المفردات والتراكيب، ثم تناول خصائص أسلوب القرآن، وناقش الشبهات التي أثيرت حوله.

المبحث السابع عشر: في إعجاز القرآن وما يتعلَّق به.

حيث تناول بالدراسة المفصَّلة وجوه إعجاز القرآن الكريم وهي:

١ـ لغته وأسلوبه.

٢ـ طريقة تأليفه.

٣ـ علومه ومعارفه.

٤ـ وفاؤه بحاجات البشر.

٥ـ موقف القرآن من العلوم الكونية.

٦ـ سياسته في الإصلاح.

٧ـ أنباء الغيب فيه.

٨ـ آيات العِتاب.

٩ـ ما نَزَلَ بعد طول انتظار.

١٠ـ مَظْهَرُ النبيِّ ﷺ عند هبوط الوحي عليه.

١١ـ آية المُباهَلَة.

١٢ـ عَجْزُ الرسول ﷺ عن الإتيان ببدلٍ له.

١٣ـ الآيات التي تُجَرِّدُ الرسول ﷺ من نسبتها إليه.

١٤ـ تأثير القرآن ونجاحه.

ثم تناول الوجوه المعلولة في الإعجاز، وشبهة القول بالصُّرْفَة وفنَّدها، ثم ناقش ودَفَعَ سبع شبهات أثيرت حول الإعجاز.

مباحث في علوم القرآن

المؤلِّف: الدكتور صبحي الصالح رحمه الله تعالى (١٣٤٥ ـ ١٤٠٧هـ = ١٩٢٦ ـ ١٩٨٦م).

الناشر: طُبع أولاً في مطابع جامعة دمشق سنة ١٩٥٨م، ثم طبعته دار العلم للملايين في بيروت طبعات كثيرة جدّاً، وكانت الطبعة العاشرة، سنة (١٩٧٧م) في (٣٨٢) صفحة، وهي المقصودة هنا.

لمَّا صَدَرَ هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة (١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م) عن جامعة دمشق، كان نَسَقاً خاصّاً في الدراسات القرآنية: تبويباً وعَرْضاً وتناولاً ومنهجية وحِجَاجاً وتوثيقاً.

فأقبل عليه طلبة العلم والمعرفة مع الباحثين ـ على تنوُّع اختصاصاتهم، وتفاوت تحصيلهم، واختلاف مقاصدهم ـ فَأَثْرَى، وقَوَّم، ومكَّن، وقرَّب، وحبَّب القرآن الكريم وعلومه إليهم، بَلْهَ الدراساتِ الإسلامية عموماً.

وكان بحقٍّ علامةً فارقةً في التأليف المعاصر في القرآن الكريم وعلومه، وكان الانتفاع به متَّسعاً على امتداد رقعة العالم الإسلامي، وأَثَرُه في الدراسات القرآنية ملحوظاً، وخاصَّةً في العَقْدَيْن اللذين أَعْقَبا صدوره.

وأوَّل ما يمتاز به هـــذا الكتاب دِقَّةُ تبويبه؛ حيث جـاءت أبوابه الأربعة تترادف هي وفصولها على رِسْــلِها ترادفاً متسلســلاً منطقيّاً، وتتدرج خلال تعاقبها كل مسألة قرآنية تســتوجب البحث المنهجي المتأني، وتتطلب النظر المدقِّق الرجيح.

وقد أســهب المؤلف رحمه الله تعالى وأجاد في تفسير ظاهرة الوحي كتوطئة وعِمَاد بين يدي دراسته القرآنية.

كما أسهب وأمتع في وصف تنجيم القرآن وأسراره، وأفاض وحقَّق في دراسة تاريخ القرآن: جمعاً وكتابة، وَرَدَّ على كثير من شبهات المستشرقين والمســتعْجِمِيْن، وناقش موضوع الأحرف الســبعة كمــا نطقت بها أصح الوثائق التاريخية.

ثم إنَّه دَرَسَ مُعْضِلَة (الناسخ والمنسوخ) بتوسع وتحقيق ونقد وترجيح، وبذات النسق تناول من قبله: (أسباب النزول) و(المكي والمدني).

كما أَوْلَى موضوعَي (التفسير والإعجاز) اهتماماً بارزاً، وجاء فيهما ـ وخاصة (الإعجاز) ـ بنظرات وتحقيقــات وتوجيهات الكثير منها يحمل جِدَّة أو تجديداً.

واصطبغت مباحث الكتاب -على تشــعُّبها وتنوعها ـ في الجملة: بعمق الفكرة ـ حيث يشبعها دراسة ومناقشة ـ، وأصالة البحث ومنهجيته، واتساق النظام، وقوة الحِجَاج والبراهين، وحُسْــن الجِدَال، وتقديم المعارف الدقيقة منخولةً مُصَفَّاة.

وازدان الكتاب ـ إلــى جانب منطقية التبويــب والترتيب ـ بكونه: ماتع العَرْض، جَزْل الأسلوب، مُشرِق البيان، حلو المحاورة، ظاهر الفَحْوى، معتدل البناء، قريب المَأْخَذ.

اشتمل الكتاب على أربعة أبواب:

الباب الأول: القرآن والوحي. وتضمن فصولاً ثلاثة:

الأول: أسماء القرآن وموارد اشتقاقها.

الثاني: ظاهرة الوحي.

الثالث: تنجيم القرآن وأسراره.

الباب الثاني: تاريخ القرآن. وتضمن ثلاثة فصول:

الأول: جمع القرآن وكتابته.

الثاني: المصاحف العثمانية في طور التجويد والتحسين.

الثالث: الأحرف السبعة.

الباب الثالث: علوم القرآن. وتضمن ثمانية فصول:

الأول: لمحة تاريخية عن علوم القرآن.

الثاني: علم أسباب النزول.

الثالث: علم المكي والمدني.

الرابع: لمحة خاطفة عن فواتح السور.

الخامس: علم القراءات ولمحة عن القُرَّاء.

السادس: علم الناسخ والمنسوخ.

السابع: علم الرسم القرآني.

الثامن: علم المُحْكَم والمُتَشَابِه.

الباب الرابع: التفسير والإعجاز. وتضمن أربعة فصول:

الأول: التفسير: نشأته وتطوره.

الثاني: القرآن يُفَسِّر بعضه بعضاً.

الثالث: إعجاز القرآن.

- تشبيه القرآن واستعاراته.
- المجاز والكناية في القرآن.

الرابع: الإعجاز في نغم القرآن.

علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه

المؤلِّف: الدكتور عدنان محمد زَرْزُور.

الناشـــر: دار الإعلام، عمَّان، الأردن، الطبعـــة الثانية (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م)، (٦٨٨) صفحة. والكتاب صدر في صورته الأولى سنة (١٤٠١هـ = ١٩٨١ م) عن المكتب الإسلامي في دمشق، بعنوان: «علوم القرآن: مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه»، في (٤٦٠) صفحة.

هذا الكتاب يُشَكِّلُ إضافةً ورِفْداً وإضاءةً في المحاور الثلاثة التي حملها عنوانه، والعنوان الرئيس (علوم القرآن) وإنْ كان يشـــمل عِلْمَ الإعجاز، لكنَّ المؤلِّف ـ دام في عافية ـ شاء التركيز على هذا العِلْم نظراً لأهميته البالغة في هذا العصر وسائر العصور.

أمَّا المحور الثالث (تاريخ القرآن) فقد تناوله بالبحث والدراســـة بوصفه مَدْخَلاً مهمّاً وضروريّاً إلى هذه العلوم، وجعلـــه تحت عنوان (قطعيَّة النَّصِّ القرآني وتاريـــخ توثيقه)؛ زيـــادةً في الدِّقَّـــة والاحتراز أمام بعـــض الفهوم والتفسيرات التي نبتت في هذا العصر.

والمؤلِّف ناقش جُلَّ ما عَرَضَ له مِنْ موضوعات المحاور الثلاثة المتقدِّمة بطريقة تحليلية نقدية عالية، فَكَثُرَت إفاداتُه الجليلة وتحريراتُه المُتْقَنَة.

ومِمَّا ثَبَّتَهُ في نفسه، ووَفَّى عليه عنايته: التأصيل الفكري لكثيرٍ من موضوعات الكتاب ومباحثه ومداخله؛ فتحقَّق فيه التواصل المطلوب بين العلم والفكر، فقويت الوثائق، واسْتَحْكَمَتِ العلائق.

ومَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ في مباحث الكتاب ومسائله ـ الكثيرة والمتشعبة ـ وجد أنَّ المؤلِّف ـ مَتَّعَ الله تعالى به ـ قد بحثها وقرَّرها بأمانة العالِم، ودِقَّة المحقِّق، وعدالة القاضي، وذلك من توفيق المولى تعالى وتسديده.

واشتمل الكتاب على جزأين:

الجزء الأول: تاريخ القرآن وعلومه.

وقد اشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: القرآن الكريم واللغة العربية، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: لغة القرآن الكريم، وضَمَّ:

أَوَّلاً: اللسان العربي.

ثانياً: العرب والقرآن.

ـ خلاصة وتعقيب.

الفصل الثاني: أثر القرآن الكريم في اللغة العربية، وضَمَّ:

أَوَّلاً: أثره من الوجهة التاريخية.

ثانياً: الأثر الموضوعي للقرآن في اللغة العربية.

الفصل الثالث: أثر القرآن الكريم في الحضارة والثقافة الإسلامية.

الباب الثاني: قطعيَّة النَّصِّ القرآني وتاريخ توثيقه، وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: القرآن والكتب السماوية السابقة، وضَمَّ:

أوَّلاً: تعريف القرآن، والفَرْقَ بينه وبين الحديث.

ثانياً: مقارنة سريعة مع هذه الكتب السماوية.

ثالثاً: أسماء أخرى للقرآن، ولون آخر من ألوان الحفظ.

الفصل الثاني: الوحي أو مصدر القرآن الكريم، وضَمَّ:

أوَّلاً: ظاهرة الوحي.

ثانياً: مع المُتَخَرِّصِين في تفسير ظاهرة الوحي.

ثالثاً: صِدْق ظاهرة الوحي.

الفصل الثالث: نزول القرآن، والحِكْمَة مِنْ تنجيمه، وضَمَّ:

أوَّلاً: الوحي والتنزيل.

ثانياً: مدَّة نزول القرآن وأوَّل ما نَزَل.

ثالثاً: الحِكْمَةَ من تنجيم القرآن، وذكر أربع حِكَمٍ لذلك.

رابعاً: حِكَمٌ أخرى إضافية، وذكر ثلاث حِكَمٍ أخرى.

الفصل الرابع: جَمْعُ القرآن وتدوينه، وضَمَّ:

أوَّلاً: حِفْظَ القرآن وكتابته على عهد النبيِّ ﷺ.

ثانياً: جَمْعَ القرآن على عهد أبي بكر الصِّدِّيق.

ثالثاً: نَسْخَ المصاحف على عهد عثمان.

رابعاً: قاعدة عثمان في الجمع، ومزايا المصاحف العثمانية.

خامساً: حَرْقَ الصُّحُف والمصاحف الأخرى.

سادساً: رَسْمَ المصحف، أو الرَّسْمَ العثماني.

سابعاً: شَكْلَ المصحف وتنقيطه وتحزيبه.

سابعاً: طَبْعَ المصاحف في العصر الحديث.

الفِصل الخامس: الآيات والسور وترتيببها، وضَمَّ:

أوَّلاً: تعريف الآية والسورة.

ثانياً: عدد السور وأسماءها واختلاف مقاديرها.

ثالثاً: ترتيب الآيات والسور.

رابعاً: حُكْمَ مخالفة ترتيب المصحف.

الفصل السادس: الأحرف السبعة، وضَمَّ:

أوَّلاً: بعض الآثار الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف.

ثانياً: حول دلالة هذه الآثار.

ثالثاً: ما هي الأحرف السبعة.

رابعاً: الأحرف السبعة بين الرُّخْصَة والعزيمة.

خامساً: دلالة هذه الأحرف.

الباب الثالث: **علوم القرآن**، وفيه ستة فصول، سبقها تمهيد حول مصطلح علوم القرآن.

أمَّا الفصول فهي:

الفصل الأول: أسباب النزول، وضَمَّ:

١ ـ تعريف سبب النزول.

٢ ـ فوائد معرفته.

٣ ـ طريقة معرفة سبب النزول.

٤ ـ أسباب النزول والواقع وعموم القرآن.

٥ ـ أسباب النزول: نقد وتعقيب.

الفصل الثاني: المَكِّيُّ والمَدَنِيُّ، وضَمَّ:

أوَّلاً: الأساس المعتمد في التفريق بين المكي والمدني.

ثانياً: ضوابط المكي والمدني.

ثالثاً: شبهات حول هذه الفروق.

الفصل الثالث: فواتح السور، وضَمَّ:

ـ أنواع استفتاح السور القرآنية.

ـ صيغ الاستفتاح بالحروف المُقَطَّعَة.

ـ أشهر ما قيل في تفسير هذه الحروف.

ـ خاتمة وتعقيب.

الفصل الرابع: المُحْكَمُ والمُتَشَابِه، وقَدَّمَ له بتمهيد عن الإحكام والتَّشَابُه. كما ضَمَّ مبحثاً عن التشابه اللفظي وآخرَ عن المُتَشَابِهِ والمُشْكِل.

الفصل الخامس: القراءات القرآنية، وضَمَّ:

أولاً: نشأة عِلْمِ القراءات.

ثانياً: تعريف علم القراءات وأعدادها.

ثالثاً: ضوابط قبول القراءات القرآنية.

رابعاً: القراءات الشاذَّة.

خامساً: مكانة علم القراءات.

الفصل السادس: الناسخ والمنسوخ، وضَمَّ:

١ ـ تعريف النّسْخ.

٢ ـ النسخ بين مُنْكِرِيْه ومُثْبِتِيْه.

٣ ـ بين النّسْخ والبَدَاء.

٤ ـ نسخ الشرائع السابقة.

٥ ـ التربية بالنسخ.

٦ ـ الاعتبار الخاصّ لجيل التنزيل.

٧ ـ أسباب هذا الاعتبار.

٨ ـ متى لا يكون المتأخِّر ناسخاً للمتقدِّم.

الجزء الثاني: **ملامح التفسير وإعجاز القرآن.**

وقد اشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: **ملامح التفسير القديم والمعاصر**، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: نشأة التفسير ومناهجه، وضَمَّ:

أوَّلاً: بين التفسير والتأويل.

ثانياً: نشأة التفسير.

ثالثاً: أبرز مناهج التفسير.

رابعاً: نقض التفسير الباطني، وعَرَضَ فيه للحداثيين وإفراطهم في التأويل.

خامساً: مقدِّمات في أصول التفسير.

سادمساً: مُبْهَمات القرآن.

الفصل الثاني: ترجمة القرآن، وضَمَّ:

أوَّلاً: بين التعريف والترجمة والتفسير.

ثانياً: لمحة عن تاريخ ترجمة القرآن.

ثالثاً: الترجمة الحرفية.

رابعاً: الترجمة المعنوية التفسيرية.

الفصل الثالث: التفسير العِلْمي لآيات الكون والطبيعة، وضَمَّ:

أوَّلاً: معنى التفسير العِلْمي وأسباب ظهوره. وبيَّن المؤلِّف أنَّ التفسير العلمي لا يسمَّى إعجازاً.

ثانياً: بين التفسير العلمي والمنهج العلمي.

ثالثاً: خطوات المنهج العلمي في القرآن.

رابعاً: شروط التفسير العلمي.

الفصل الرابع: تعريف بـ«ظلال القرآن».

وهو من الفصول المتميزة التي وُفِّقَ المؤلِّف ـ أجزل الله تعالى مثوبته ـ في تناولها بحَيْدَةٍ وإنصاف، وقد ضَمَّ:

أوَّلاً: الصحابة وتفسير القرآن.

ثانياً: المفسِّرون والغرض الأساس للقرآن الكريم.

ثالثاً: «الظلال» وشروط التفسير المعاصر.

أ ـ من أخطاء التعامل مع «الظلال».

ب ـ «الظلال» تجاوزَ عصر الخلاف الجدلي أو الكلامي.

ج ـ «الظلال» والوحدة الموضوعية للسورة القرآنية.

د ـ طريقته في التأليف.

هـ ـ تصنيف هذا التفسير.

الفصل الخامس: من ألوان التفسير المعاصر. حيث عَرَضَ المؤلِّف لتفسير سورة (الفجر) من «ظلال القرآن»، ولتفسير سورة (العاديات) للعلَّامة المفكِّر الأستاذ محمد المبارك رحمه الله تعالى من كتابه «دراسة أدبية لنصوص من القرآن».

الباب الثاني: **إعجاز القرآن**، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: الإعجاز: وقوعه ومعناه، وضَمَّ:

أوَّلاً: حول جانبي الإعجاز / مدخل وملاحظات.

ثانياً: الإعجاز حقيقة تاريخية.

ثالثاً: معنى الإعجاز أو الإعجاز الذي وقع به التحدي.

الفصل الثاني: آراء ونظريات حول الإعجاز، وضَمَّ:

أوَّلاً: فكرة الصَّرْفَة عَرْضٌ ونقد.

ثانياً: النظم القرآني.

ثالثاً: التصوير الفني.

رابعاً: النظم الموسيقي.

خامساً: تعقيب عام: البيان والإنسان.

الفصل الثالث: الخصائص الأسلوبية ومزايا الأداء القرآني.

الفصل الرابع: الفاصلة والسَّجْع القرآني.

الفصل الخامس: الصورة القرآنية بين المضمون والأسلوب.

الباب الثالث: **إعجاز القرآن**: **ملامح فنية خاصَّة**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تشبيهات القرآن.

الفصل الثاني: أقسام القرآن.

الفصل الثالث: القِصَّة القرآنية.

إتقان البرهان في علوم القرآن

المؤلِّف: الدكتور فضل حسن عبَّاس رحمه الله تعالى (١٣٥٠ ـ ١٤٣٢هـ = ١٩٣٢ ـ ٢٠١١م).

الطبعة الأولى سنة (١٩٩٧م)، دار الفرقان، عمَّان، الأردن. مجلدان: الأول (٥٢٥) صفحة، والثاني (٤٥٥) صفحة.

الطبعة الثانية ـ مزيدة ومعدَّلة ـ سنة (١٤٣٠هـ = ٢٠١٠م)، دار النفائس، عمَّان، الأردن. مجلدان: الأول (٥٠١) صفحة، والثاني (٤٧٧) صفحة. وهي المقصودة هنا.

يعتبر هذا الكتاب واحداً من الكتب القليلة المتميزة المؤلَّفة في (علوم القرآن) على كثرتها في العقود الخمسة الأخيرة.

وقد سمَّى المؤلِّف كتابه «إتقان البرهان في علوم القرآن»، تيمُّناً واعترافاً بأشهر وأوسع كتابين أُلِّفا في هذا العلم: «البرهان في علوم القرآن» للإمام الزَّرْكَشِيّ ـ بدر الدين محمد بن عبدالله (٧٤٥ ـ ٧٩٤هـ) ـ، و«الإتقان في علوم القرآن» للإمام السيوطي ـ جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) ـ.

ومن المعلوم عند أهل العِلْم والاختصاص: أنَّ كتاب الإمام السيوطي وإن كان أوسع وأكثر أنواعاً من كتاب الإمام الزَّرْكَشِيّ مع الاختصار، إلَّا أَنَّ جُلَّ ما ذُكِرَ في «الإتقان» أساسه: «البرهان»، وما انفرد به صاحب «الإتقان» لا يعدو

في الغالب أن يكون في قضايا فرعية، استُدِلَّ على كثير منها بأحاديث يغلب عليها الضعف والوهاء! وكان «البرهان» أوسع وأرسخ في القضايا اللغوية وأساليب القرآن الكريم[١].

والإمام السيوطي رحمه الله نفسه قد دَلَّ في مقدمة «الإتقان» على منزلة «البرهان» وأشاد به، وعدَّه أصلاً من الأصول التي بنى عليها كتابه، وتأسى طريقته، وتَقَيَّل مذهبه[٢]، وسار في الدَّرْب الذي رسمه.

ويمتاز كتاب الدكتور فضل عباس رحمه الله تعالى شَكْلاً: بحُسْن العَرْض، وسهولة الأسلوب، وقُرب المأخذ.

ومضموناً: بالتحقيق والتمحيص والترجيح لموضوعات هذا العِلْم ودقائق مسائله غالباً، فَقَبِلَ ورَفَضَ وناقش ورجَّح ووافق وخالف.

وقد جاء تناوُلُه لفصول الكتاب ومباحثه تناوُلَ من يوقن أنَّ هذا العِلْمَ يجب أن يكون عِلْماً متحركاً دائماً مع الزمن في سَيْره، لا يجمد عند زمان مُعَيَّن أو مكان خاص، ودونك ما كتبه في (الفصل الرابع: الوحي)، و(الفصل التاسع: الشبهات التي وردت على جمع القرآن الكريم)، و(الفصل العاشر: أسباب النزول)، و(الفصل الخامس عشر: الناسخ والمنسوخ)، و(الفصل السابع عشر: القراءات القرآنية)، و(الفصل السادس والعشرون: أنماط من الشبهات حول القرآن)، و(الفصل السابع والعشرون: شبهات المُحْدَثِيْن)، والذي رَدَّ فيه على بعض شبهات أشهر المستشرقين، من أمثال: دي بور، وجريم، وجولدزيهر، ودوزي، وفنسنك. و(الفصل الثامن والعشرون:

---

(١) انظر في هاذين الكتابين: «علوم القرآن بين الإتقان والبرهان ـ دراسة مُوَازَنَة ـ» للدكتور حازم سعيد حيدر. ط١، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ.

(٢) أي أشبهه في مذهبه.

الحَدَاثيون والعلمانيون أمام النص القرآني)، وعَرَضَ فيه لنماذج من دراساتهم، وناقشها، وفَنَّد ما فيها، وأبان عن ضحالتها وتهافتها وسوء أغراض أصحابها، ومن هؤلاء: منى فياض، وبسام الجمل، وخَصَّ ثلاثة من أشهرهم بالدراسة والنقد: محمد أركون، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد شحرور.

والكتاب يشتمل على ثمانية وعشرين فصلاً:

الأول: واجبنا نحو كتاب الله تعالى.

الثاني: جهود العلماء في علوم القرآن.

الثالث: معنى علوم القرآن الكريم.

الرابع: الوحي.

الخامس: نزول القرآن الكريم.

السادس: لغة القرآن الكريم.

السابع: إعجاز القرآن.

الثامن: جَمْعُ القرآن الكريم.

التاسع: الشبهات التي وردت على الفصل الثامن وردّها.

العاشر: أسباب النزول.

الحادي عشر: المكي والمدني.

الثاني عشر: ترتيب آي القرآن وسوره.

الثالث عشر: رسم المصحف.

الرابع عشر: المُحْكَمُ والمتشابه.

الخامس عشر: الناسخ والمنسوخ.

السادس عشر: الأحرف السبعة.

السابع عشر: القراءات القرآنية.

الثامن عشر: التفسير والمفسرون.

التاسع عشر: الوجوه والنظائر.

العشرون: مُشْكِل القرآن الكريم.

الحادي والعشرون: ترجمة القرآن.

الثاني والعشرون: علم المناسبات.

الثالث والعشرون: أمثال القرآن الكريم.

الرابع والعشرون: القَسَمُ في القرآن الكريم.

الخامس والعشرون: حجج القرآن الكريم.

السادس والعشرون: أنماط من الشبهات حول القرآن.

السابع والعشرون: شبهات المُحْدَثِيْن.

الثامن والعشرون: الحَدَاثيون والعلمانيون أمام النص القرآني.

المقدِّمات الأساسية في علوم القرآن

المؤلِّف: عبدالله بن يوسف الجُدَيْع.

الناشر: مؤسسة الرَّيَّان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م)، (٦٠٤) صفحة.

من المعلوم أنَّ علوم القرآن بمعناها العامِّ لا حَصْر لها بأنواعٍ مُعَيَّنَةٍ، فهو الكتاب الذي قال الله تعالى فيه ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ دراسة المؤلِّف اتجهت إلى معرفة مقدِّماتٍ أساسية ينبغي الإلمام بها لكلِّ راغب في دراسة القرآن الكريم، توضِّح مزاياه، وتحقِّق إسنادَه، وتَهْدي إلى معرفته وفهمه. وحَصَرَها في ست مقدِّمات:

الأولى: نزول القرآن.

الثانية: حِفْظُ القرآن.

الثالثة: نقل القرآن.

الرابعة: النَّسْخ في القرآن.

الخامسة: تفسير القرآن.

السادسة: أحكام قراءة القرآن.

وأَدْرَجَ في ثنايا هذه المقدِّمات الكُلِّيَّة: الكلام على خصائص القرآن الكريم وأسلوبه اللغوي، وأسلوب القِصَّة فيه، وقوانين الجدل والمناظرة، وطريقة وأنواع الأحكام فيه، إلى غير ذلك، ممَّا ينقسم إجمالاً إلى ثلاثة أقسام، ذكرها المؤلِّف، فقال:

«**أوَّلها**: مباحث تتَّصلُ بإبراز الإعجاز في القرآن، وهذا ليس عِلْماً تطبيقيّاً من علوم القرآن، وقدْ قدَّمْتُ بالتَّنبيه على أهمِّه، والمقصودُ الاعتِناءُ بالعلوم التأصيليَّة العامَّة التي سمَّيتُها بـ(المقدِّمات) لتكونَ قاعِدَةً لغيرِها، لا بالإنشائيَّات الأدبيَّة.

وثانيها: مباحث تندرج تحت عِلْم التَّفسير، والذي يَعنينا هنا هوَ ذِكْرُ مقدِّمَةٍ تحتوي على أصولٍ عامَّةٍ في هذا الفنِّ العظيم، فالقِصَّةُ القرآنيَّةُ والمثَلُ في القرآنِ مثلاً ممَّا يُعْرَفُ من تفاصيل ذلك الفنِّ، ولا ينبغي إدراجُه تحت المقدِّمات في علوم القرآن.

وثالثها: ما يتَّصلُ بمباحث الأحكام، فمحلُّه تأصيلاً عِلْمُ (أصول الفقه)، وتفريعاً (الفقه)، وأخذُهُ من هناك أولى، خاصَّةً وأنَّ السُّنَّةَ تُشاركُ القرآن في ذلك من كُلِّ وجْهٍ؛ إذ طبيعةُ الأحكام فيهما واحدةٌ.

واستَثْنَيْتُ من ذلك (موضوع النَّسْخِ) فجعلتُهُ إحدى هذه (المقدِّمات)، معَ مُشارَكَةِ السُّنَّةِ للقرآن فيه، وذلك لما له مِنَ الصِّلَة بسلامة القرآن».

فمقصد المؤلِّف وهمَّته اتجهت ابتداءً إلى تحرير تلك المقدِّمات بمنهج مُحْكَمٍ متقَن، يجمع بين صحيح النَّقْل وصريح العَقْل دون تكلُّفٍ، مجانباً الاستدلالَ بالضعيف من الأخبار، وقد جرى في بحثه على غير المعتاد من التقليد في المضمون وفي الأسلوب، مع التقديم بين يدي تلك المقدمات بتمهيد لبيان الاعتقاد في القرآن الكريم وأسمائه، وتعريف السورة والآية، ولبيان ما يعودُ إليه إعجازُه.

واشتملت المقدِّمة الأولى: (نزول القرآن) على الفصول التالية:

الأول: كيفية نزول القرآن.

الثاني: أسباب نزول القرآن.

الثالث: معرفة المَكِّيِّ والمَدَنيِّ.

الرابع: أوَّل ما نَزَلَ وآخر ما نَزَلَ.

الخامس: الأحرف السبعة.

واشتملت المقدِّمة الثانية: (حِفْظ القرآن) على الفصول التالية:

الأول: جمع القرآن.

الثاني: ترتيب القرآن.

الثالث: الرسم العثماني.

أمَّا المقدِّمة الثالثة: (نقل القرآن) فقد اشتملت على:

١ ـ تواتر نقل القرآن.

٢ ـ القراءات.

٣ ـ أئمة القراءة.

والمقدِّمة الرابعة: (النَّسْخُ في القرآن) تضمنت:

١ ـ معنى النَّسْخ وثبوته وحكمته.

٢ ـ شروط ثبوت النَّسْخ، وما يقع به، وطريق معرفته.

٣ ـ أنواع النَّسْخ في القرآن.

٤ ـ مسائل في النَّسْخ.

٥ ـ شبهات حول النَّسْخ ودحضها.

وتناولت المقدِّمة الخامسة: (تفسير القرآن) الفصول التالية:

١ ـ معنى التفسير وحكمه.

٢ ـ المنهج في التفسير.

٣ ـ تاريخ التفسير.

٤ ـ نقد مناهج التفسير.

٥ ـ قواعد التفسير.

أمَّا المقدِّمة السادسة والأخيرة: (أحكام قراءة القرآن) فاشتملت على:

١ ـ تجويد تلاوة القرآن.

٢ ـ أخذ القرآن والاعتناء به.

٣ ـ أدب تلاوة القرآن.

الموسوعة القرآنية المتخصصة

المؤلِّف: أَعَدَّ هذه الموسوعة (أربعة عشر) أستاذاً متخصِّصاً، وصدرت عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر.

الناشـر: وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)، (٩٠٢) صفحة.

عالجـت هذه الموسـوعة الكبيرة (خمسـة عشـر) موضوعـاً كُلِّيّاً من موضوعات القرآن الكريم، جُلُّها ممّا يتصل بعلوم القرآن.

وقد تميَّز تناوُلُ هذه الموضوعات الرئيسـة ومباحثِها المتعددةِ ـ غالباً ـ بالبَسْـط، والتفصيل، وحسن التقسـيم، ودِقَّة التناول، والعناية بالتمثيل، مع السهولة والوضوح، ولا تخلو بعض المباحث مِنْ نقدٍ وترجيحٍ.

وذُكِرَ في ختام كُلِّ مبحثٍ (مراجعُ الاستزادة)، وفي آخر الموسوعة فهرس هجائي بمفردات ما وَرَدَ فيها من مواد؛ تيسـيراً في الوقوف على مادَّةٍ بعَيْنِها ضمن تلك الموضوعات الكُلِّيَّة.

وهذه الموسوعة ـ كما جاء في كلمة التحرير ـ «تَغَيَّتْ جمهور خطابها في المثقفين الذين يريدون أن ينهلوا المعرفة الدقيقـة الصافية، مع الإحالة إلى المراجع الموثوقة بشأن كُلِّ جزئية من الجزئيات».

وقد جاء ترتيب الموضوعات الكُلِّيَّة ومباحثِها على النحو التالي:

١ـ الوحي.

٢ ـ أسباب النزول.

- حقيقة سبب النزول (تعريف سبب النزول).
- أبرز المؤلَّفات في سبب النزول.
- طريق معرفة سبب النزول.
- الصِّيَغُ التى يَرِدُ بها سبب النزول.
- تنوُّع أسباب النزول.
- فوائد معرفة أسباب النزول.
- عموم اللفظ وخصوص السَّبَب.
- تعدُّد الروايات فى سبب النزول.
- تعدُّد المُنَزَّل من القرآن والسَّبَب واحد.
- أثر الجَهْل بسبب النزول.
- الفور أو التراخي في سبب النزول.
- مَنْ نَزَلَ فيهم القرآن.

٣ ـ المبادئ العامَّة والقِيَمُ في القرآن الكريم.

- المبادئ العامَّة في القرآن الكريم.
- القِيَمُ في القرآن الكريم.

٤ ـ القرآن وما يُكْتَبُ فيه.

- القرآن «أسماؤه وإطلاقاتها لغةً وشرعاً».

- مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف.
- عُروبة لغة القرآن، وهل يَقْدَحُ فيها المُعَرَّب ؟
- غريب القرآن.
- منطوق القرآن ومفهومه.
- عامُّ القرآن وخاصُّه.
- مُجْمَلُ القرآن ومُبَيَّنُه.
- أحكام القرآن.
- قَصَص القرآن.
- محاورات القرآن وجَدَلُه.
- أقسام القرآن.
- الأسماء والكُنَى والألقاب في القرآن.
- الموصول لفظاً المفصول معنىً.
- خواصُّ القرآن.
- جَمْعُ القرآن.
- كتابة القرآن.
- المصحف: نقطُه وشَكْلُه.

٥ ـ **السُّوَر القرآنية.**

٦ ـ **التفسير والمفسِّرون.**

٧ ـ **القراءات والقُرَّاء.**

- القُرَّاء السبعة.

- المُكَمِّلُونَ للعشرة.
- المؤلِّفون في القراءات.

٨ ـ علم التجويد في القرآن الكريم.

- مراتب التلاوة.
- مخارج الحروف.
- صفات الحروف.
- التفخيم والترقيق.
- أحكام النون الساكنة والتنوين.
- الغُنَّة وأحكامها وأقوال العلماء في ذلك.
- تعريف الميم الساكنة وأحكامها.
- اللامات السواكن.
- المِثْلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان.
- في المَدِّ والقَصْر.
- الوقف والابتداء.
- الوقف على آخر الكَلِم.
- النقل وغيره مِنْ سُبُل تخفيف الهمزة.
- الإمالة والتقليل.
- المقطوع والموصول.
- همزتا الوصل والقَطْع.

- تلاوة القرآن الكريم.
- تنكيس القراءة.
- نسيان القرآن.
- خَتْمُ القرآن.
- الجَرْس القرآني.
- الاستماع عند التلاوة.
- الاقتباس من القرآن.

٩ ـ بلاغة القرآن.

- الخبر.
- الإنشاء.
- الإطناب.
- التتميم.
- التذييل.
- التكرار.
- التكميل.
- الاعتراض.
- الاستقصاء.
- الإيضاح.
- الإيغال.

- الإيجاز.
- الإيجاز بالحذف.
- الإيجاز بحذف الأداة.
- الإيجاز بحذف الكلمة المفردة.
- الإيجاز بحذف التراكيب.
- الإيجاز بحذف الجملة.
- الاحتباك.
- إيجاز القصر.
- الفواصل.
- الفَصْل.
- الوَصْل.
- الإخراج على خلاف الظاهر.
- الالتفات.
- القَصْر.
- المَجاز العقلي.
- التشبيه.
- التمثيل.
- المَجاز المُرْسَل.
- الاستعارة.

- الاستعارة التصريحية.
- الاستعارة الأصلية.
- الاستعارة التبعية.
- الاستعارة التمثيلية.
- الاستعارة المرشحة.
- الاستعارة المجردة.
- الاستعارة المطلقة.
- الاستعارة المَكْنِيَّة.
- الكناية.
- البديع.

١٠ ـ إعراب القرآن.

- مُحْكَمُ القرآن ومتشابِهُهُ.
- المَكِّيُّ والمَدَنِيُّ.
- نزول القرآن الكريم.
- الوجوه والنظائر في القرآن.
- مُبْهَمَات القرآن.
- موهِمُ الاختلاف والتناقض.
- النَّسْخُ في القرآن.

١١ ـ الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

أ ـ الإعجاز المعاصر.

ب ـ الإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

١٢ ـ مفردات قرآنية.

حيث تَمَّ بحث (٥٣) مفردة قرآنية هي:

- الأرض المقدَّسة.
- الآزِفَة.
- أساطير الأولين - الأَسْبَاط.
- الإفْك - الأَكِنَّة - أصحاب الأَيْكَة.
- أصحاب الكهف.
- الإنابة - الأنصاب والأَزْلام.
- الباقيات الصالحات.
- البَحِيْرة.
- البِرُّ.
- التقوى.
- التنابُزُ بالألقاب.
- التوبة.
- الجِبْت والطاغوت.
- الجَوابي ـ الحاقَّة.
- حدود الله - الحرث.
- الحُنَفَاء.

- الحواريون ـ الحَمِيم ـ الحَمُولة.
- الحُور العِيْن.
- الخلود ـ الخير.
- الدِّيْنُ القَيِّم.
- رُوح القُدُس ـ الزَّقوم.
- السَّائِبة.
- السبع الطرائق ـ السكينة.
- شعائر الله.
- الشهر الحرام.
- الصَّاخَّة.
- الصاعقة.
- صِبْغَة الله ـ الصيحة.
- الغيب.
- الفتح.
- الفتنة.
- فِطْرَة الله.
- القارعة ـ القرار المكين.
- الماء المَهِين ـ مجمع البحرين.
- المعارج ـ الموءودة.
- المودة في القُرْبَى.

- الهداية.
- الوادي المقدَّس.

١٣ ـ الإنسان في القرآن الكريم.

١٤ ـ السُّنَنُ الإلٰهيّة في القرآن الكريم.

- فى رحاب القرآن الكريم.
- مفهوم السُّنَن الإلٰهيّة لغةً ومصطلحاً.
- سُنَنُ الإيمان بوحدانية الله وتنزيهه سبحانه.
- جزاء الإيمان بالله وثوابه.
- سُنَّةُ الله مع الكفر والكافرين.
- توصيف القرآن لطوائف الكافرين.
- تتابع سُنَّتَي الإيمان والعصيان في آيةٍ واحدةٍ أو أكثر.
- سُنَنُ الخَلْق.
- السُّنَنُ الإلٰهيّة فى خلق الأرض.

١٥ ـ ترجمة معاني القرآن الكريم.

- تعريف الترجمة.
- أقسام الترجمة.
- الحاجة إلى الترجمة.
- الترجمة الجائزة.
- الصلاة بالمُتَرْجَمِ.

علوم القرآن في الأحاديث النبوية

المؤلِّف: الدكتور عمر بن عبد العزيز الدُّهَيْشي.

الناشـــر: كرســي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م)، (٦٥٣) صفحة.

من الحقائق العلمية والثوابت الفكرية: أنَّ (العلوم الشرعية) ـ كافَّةً ـ كلّما كان تأصيلُها واستمدادُها من الوحيين الشــريفين آكدَ وأظهرَ، أمتنَ وأوعبَ؛ فإنَّها تكون أحكمَ بناءً، وأبعدَ فضولاً، وأكثــرَ اتفاقاً، وأقلَّ جدلاً، وأبلغَ في تحقيق مقاصد الشريعة وقيامِها بمصالح العباد في المعاش والمَعاد، وأقربَ تناولاً، وأجمعَ رافِقَةً، وأيسرَ عملاً.

إنها سُدِّدَتْ بالأصالة، ووُفِّقَتْ بالإصابة وللإصابة.

وَجَلاءُ دلائل هــذه الحقيقة، واتِّفاق قرائنها، واطِّرَاد أثرها ـ يســتلزم أن يكون إبرازها واستنهاج سبيلها والتَّشَبُّع فيها أَجَدَّ وأَحْفَلَ، أَجْلَى وأَبْيَن، أرسخ وأجمع، أَسَدَّ وأحكم.

وجاء هذا العمل المتميز رِفْدَاً موفَّقاً في هذا السبيل.

يقول المؤلِّف ـ أحسن الله تعالى إليه ـ في مقدِّمة كتابه: «إنه ومع توالي التأليف في هذا العلم [يعني: علوم القرآن الكريم] ربما وردت أحكام تكون

من المسلَّمات العلمية، والمسائل التي فُرغ منها، واتفقت فيها الآراء، ثم تظفر بنصوص من السُّنَّة النبوية تخالف النتيجة التي تُوصِّل إليها...

وقد تظفر بما يدعم القول الذي قيل ويؤيده، فتؤصِّله من المصادر الأساسية.

أو تكون هناك استطرادات في تعداد صور المسألة وتنوعِها ممّا مصدره الوحيان، وليس عليها دليل يمكن أن يُستدل به، أو برهان يُتَّكأ عليه، وما ورد في السُّنَّة النبوية فيه الغنية والكفاية.

أو يوجد مسائل تتعلق بعلم من العلوم تضاف إلى عموم الحديث عنه، وذلك بذكرها والاستدلال عليها.

أو يكون بمعرفة الطريقة النبوية التي تعامل معها في تناوله لـ «علوم القرآن» وكمية الأحاديث التي وردت في ذات العلم.. وغير ذلك.

وقد حوت سُنَّةُ المصطفى ﷺ أحاديث نبوية كثيرة تتعلق بمسائل هذا العِلْم وأنواع علومه».

وأبان المؤلف عن مقصوده ومسلكه في عمله بأنه يتجه إلى: «دراسةٍ تأصيلية لجُلِّ أنواع العلوم المتعلِّقة بهذا العِلْم، وجمع الأحاديث النبوية التي حوتها الأصول الحديثية، وتنزيلها على تلك العلوم، سواء أكانت واضحة الدلالة أم خفية الإشارة، واستنباط المسائل المتعلِّقة بها».

أمَّا موارده، فقال: إنه شرع في جمع الأحاديث من المؤلفات الحديثية التالية، وهي على نحوين:

«**الأول**: قراءة الكتاب كاملاً:

١ ـ **الكتب التسعة، وهي**: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود،

سنن التِّرْمِذِي، سنن النَّسَائي، سنن ابن ماجه، مسند الإمام أحمد، موطأ مالك، مسند الدَّارِمي.

٢ ـ كتب فضائل القرآن: فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام، فضائل القرآن لابن الضُّرَيْس، فضائل القرآن للفِرْيابي، فضائل القرآن للنَّسَائي، فضائل القرآن للمُسْتَغْفِري، لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وروي الظمآن لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن للدِّمْيَاطي، فضائل القرآن لابن كثير.

٣ ـ مصنَّفات متفرقة: الجامع لابن وَهْب، مسند الطَّيَالِسي، سنن سعيد بن منصور، أمالي ابن الحاجب، المصاحف لابن أبي داود.

الثاني: قراءة مظانِّ الأحاديث المتعلِّقة بعلوم القرآن، وذلك في المصنَّفات الآتية:

مصنَّف عبد الرزاق، مصنَّف ابن أبي شَيْبَة، سنن النَّسائي الكبرى، شرح معاني الآثار، سنن الدَّارَقُطْني، سنن البيهقي (الصغرى والكبرى)، شُعَب الإيمان، صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بَلْبَان، المستدرك للحاكم، مجمع الزوائد، إتحاف الخِيْرة المهرة، المطالب العالية، كنز العُمَّال».

وقد ذَكَرَ في «مقدمته» خمس نقاطٍ لَخَّصَ فيها أهمية الموضوع وغايته، فقال وفقه الله تعالى:

«١ ـ تأصيل العلوم القرآنية من خلال المصدر الثاني من مصادر التشريع؛ حيث احتوى على أصول العلوم، ومُجْمَل الفنون الشرعية.

٢ ـ اشتمال كتب السُّنَّة النبوية على جملةٍ وافرةٍ من الأحاديث النبوية المتعلقة بعلوم القرآن، وبعضها في غيرِ مظانِّها، ممّا يستوجب دراستها وضم النظير إلى نظيره، واستنباط المسائل وإيراد الفوائد المتعلِّقة بهذا العِلْم في شتّى أبوابه وعلومه.

٣ ـ وجود أحاديث ظاهرها التعارض والمخالفة تتعلَّق بهذا العِلْم، ممّا يستوجب جمعها وتوجيهها من خلال ما نقله شُرَّاحُ الحديث، وقاله علماء التفسير وعلوم القرآن، والاستفادة من تعدد روايات الحديث واختلافها بالاستدلال على مسائل العلوم المختلفة المتعلِّقة بهذا العِلْم.

٤ ـ الاستفادة من الشروح الحديثية في جمع التقريرات العلمية والمسائل المتعلِّقة بهذا العِلْم في تلك الكتب.

٥ ـ تحقيق التكامل بين العلوم الإسلامية، وأنها رَحِمٌ فيما بينها، ولا يمكن أن يستقلَّ عِلْمٌ منها دون حاجته إلى العِلْم الآخر».

أقول: وهذه النتائج تنسحب على جملة العلوم الإسلامية.

والكتاب يشتمل على سبعة فصول وأربعة وثلاثين مبحثاً، وقد مَهَّدَ لها ببيان أهمية تأصيل علوم القرآن من السُّنَّة النبوية، والتعريف بعلوم القرآن لغةً واصطلاحاً، وذكر أنواع تصنيف العلوم المتعلِّقة بالقرآن الكريم.

أمَّا فصوله ومباحثه، فهي:

الفصل الأول: مناهج الأئمة في عَرْضِ القرآن.

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم.

المبحث الثالث: منهج الإمام أبي داود.

المبحث الرابع: منهج الإمام التِّرْمِذِي.

المبحث الخامس: منهج الإمام النَّسَائي.

المبحث السادس: منهج الإمام ابن ماجه.

المبحـث السابع: منهج شُرَّاح الكتب الستة في علوم القرآن.

الفصل الثاني: علوم القرآن المتعلِّقة بنزول الوحي.

المبحـث الأول: الوحي.

المبحـث الثاني: نزول القرآن.

المبحـث الثالث: أسباب النزول.

المبحـث الرابع: نزول القرآن على سبعة أحرف.

المبحث الخامس: المَكِّيُّ والمَدَنِيُّ.

الفصل الثالث: علوم القرآن المتعلِّقة بضبط القرآن.

المبحـث الأول: جَمْعُ القرآن.

المبحـث الثاني: سُوَرُ القرآن.

المبحـث الثالث: آيات القرآن.

المبحـث الرابع: أسماء القرآن وأوصافه.

الفصل الرابع: التفسير.

المبحـث الأول: التفسير النبوي.

المبحـث الثاني: بيان السُّنَّة النبوية للقرآن.

المبحـث الثالث: غريب القرآن.

المبحـث الرابع: تعضيد السُّنَّة بالقرآن.

الفصل الخامس: علوم القرآن المتعلِّقة بدلالة الألفاظ.

المبحـث الأول: المُحْكَمُ والمُتَشَابِهُ.

المبحـث الثاني: النَّسْخُ.

المبحـث الثالث: العامُّ والخاصُّ.

المبحـث الرابع: المُطْلَقُ والمُقَيَّدُ.

الفصل السادس: علوم القرآن المتعلِّقة بالمعاني.

المبحـث الأول: الاستنباط من القرآن.

المبحـث الثاني: مُشْكِل القرآن.

المبحـث الثالث: مُوْهِمُ التعارض والاختلاف.

المبحـث الرابع: أمثال القرآن.

المبحث الخامس: مفردات القرآن.

الفصل السابـع: علوم القرآن المتعلِّقة بقراءة القرآن وخصائصه.

المبحـث الأول: القراءات القرآنية.

المبحـث الثاني: تلاوة القرآن.

المبحـث الثالث: تجويد القرآن.

المبحـث الرابع: فضائل القرآن.

المبحث الخامس: خصائص القرآن.

الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن الكريم
ـ دراسة ونقد ـ

المؤلِّف: الدكتور أحمد محمد الفاضل.

الناشر: مركز الناقد الثقافي، دمشق، سورية، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م)، (٥٨٣) صفحة.

من المعلوم أنَّ علوم القرآن بالنسبة للقرآن الكريم وتفسيره هي بمنزلة علوم الحديث بالنسبة للحديث الشريف، ومنزلة أصول الفقه بالنسبة للفقه، ومنزلة أصول النحو بالنسبة للنحو.

وإذا كان بعض الباحثين المعاصرين ـ أجزل الله تعالى مثوبتهم ـ أَوْلَوْا الاتجاهات التفسيرية المعاصرة بعامَّة والمنحرفة منها بخاصَّة بالغَ اهتمامهم ـ تتبُّعاً وتصنيفاً ودَرْسَاً ونقداً وتحليلاً وتقويماً ـ بَيْدَ أنَّ إفراد الاتجاهات المعاصرة المنحرفة في علوم القرآن بالبحث والدَّرْس والنقد والإبطال جاء أخيراً وفي أعمال ودراسات محدودة كان من أميزها هذا الكتاب، والتالي له.

وقد عرض المؤلف ـ أحسن المولى تعالى إليه ـ في كتابه هذا لموضوعين كبيرين يشكِّلان حَجَر الزاوية في طروحات العلمانيين بالنسبة للقرآن الكريم:

الأول منهما: (**التاريخية**)؛ أي: (تاريخية أحكام القرآن الكريم)، ويريدون بها: أنَّ أحكام القرآن الكريم وتشريعاته في الأسرة والحدود والمجتمع

والاقتصاد (ـ عدا العبادات ـ) خاصَّةٌ بالعصر الذي نزل فيه القرآن، ولا تتعداه إلى غيره، يريدون بذلك نفي عالمية التشريع القرآني وصلاحيته وخلوده.

وثانيهما: (اختراقات النص القرآني)، ومرادهم من ذلك: أنَّ النص القرآني عُرضة للآراء والأنظار المختلفة، وذلك من خلال بنيته، فهو وعاء يتسع لكل القراءات ولو كانت إلحادية! يقول كلَّ شيء، ولا يقول شيئاً!!

فمن حَقِّ أي مجتهد ـ بغض النظر عن اعتقاده واختصاصه ـ أن يجتهد في أحكام القرآن الكريم بما يناسب العصر الذي يعيش فيه!

والعلمانيون في تقريرهم لهذا زعموا أنهم يستندون إلى قواعد في علوم القرآن وأصول التفسير!

فأدار المؤلف مناقشاتِه لتلك الطروحات ـ وتفنيدَها وردَّها وبيانَ زيفها ووهائها وعظيمَ خطرها ـ على دراسة هذه القواعد والأصول المُدَّعَاة، وكان في تناوله لها: بيِّن المنهج، مطَّرِد السياق، متفق القرائن، ظاهر الحِجَاج، متسق النظام، فأتى عليها من أساسها، وأفقدها ما اعتقدوه أنه عِمَادها ومِسَاكها.

وكان بحثه شاملاً لطروحات العلمانيين في الوطن العربي إجمالاً، فضم العشرات منهم، وممن اختارهم من مصر: محمد سعيد العشماوي، ونصر حامد أبو زيد، ومن سورية: طيب تيزيني، ومحمد شحرور، ومن ليبيا: الصادق النيهوم، ومن تونس: هشام جعيط، ومن الجزائر: محمد أركون.

وقد افتتح المؤلف كتابه بباب تمهيدي اشتمل على فصلين:

أولهما: العلمانية: تعريفاً ونشأة وتاريخاً.

وثانيهما: علوم القرآن الكريم: تعريفاً ونشأة وتطوراً، وذكر أشهر المؤلفات فيه.

وكان الباب الأول بعنوان: **مفهوم الوحي والنبوة عند العلمانيين**، واشتمل على أربعة فصول:

الأول: ظاهرة الوحي.

الثاني: الاتصال الأول: نزول الوحي وحادثة الغار.

الثالث: إنكار حديث الغار وأسبابه.

الرابع: مفهوم النبوة والأنبياء.

وقد آثر المؤلف ـ في تقديم هذا البــاب على البابين اللذَين ناقش فيهما أهم طروحــات العلمانيين وشــبهاتهم ـ أن يؤكِّد على أنَّ الإقــرار والإذعان بالوحي بطرفيه: جبريل عليه السلام الرسول الغيبي، والنبي ﷺ الإنسان المصطفى هو إقرارٌ وإذعانٌ بما وراءهما من إنزال الكتب السماوية والتصديق بالغيبيات كلّها.

ومن هذا كان عَرْضُ المؤلــف لتصور العلمانيين لظاهرة الوحي والنبوة، كونه قاعدة رأيهم في القرآن الكريم وأحكامه.

بعدئــذ جاء الباب الثانــي عن: **تاريخيــة النص القرآنــي وركائزها عند العلمانيين**، والمتمثلة في:

١ ـ أسباب النزول.

٢ ـ المكي والمدني.

٣ ـ الناسخ والمنسوخ.

٤ ـ أَنْسَنَة النص القرآني.

وقد جعل كل ركيزة منها فصلاً مستقلّاً، ولا ريب أنَّ هذا الباب المتضمن لزعم العلمانيين في (تاريخية أحكام القرآن الكريم)، ونفيهم لصلاحية تلك

الأحكام لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، ومناقشتهم وتفنيد مقولتهم وإقامة الحجة عليهم ـ جاء في حاقِّ موضعه بعد الباب الأول؛ لأنَّ العمل بالقرآن الكريم وأحكامه فرع عن الإيمان بمصدره ومورده، وبكونه كتاباً ربانيّاً منزلاً.

وأما الباب الثالث: **فهو في اختراقات النص القرآني**، وتضمن ثلاثة فصول:

الأول: الطعن في النص القرآني.

الثاني: المُحْكَمُ والمُتَشَابِه.

الثالث: التفسير والتأويل.

وقد سبق بيان المراد من (الاختراقات)، والمآلات التي تُفضي إليه.

الحداثيون العرب
في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم
ـ دراسة ونقد ـ

المؤلِّف: الدكتور الجيلاني مفتاح.

الناشر: دار النهضة، سورية، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)، (٣١٧) صفحة.

امتازت هذه الدراسة الجادة والعميقة والمقننة بأنها تناولت مقولاتِ وطروحاتِ وتصوراتِ الحداثيين العرب في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الميلادي في القرآن الكريم: تاريخاً ووظيفة وفهماً وتفسيراً وعلوماً، وربطها بسياقاتها المعرفية والتاريخية برباط مُحْكَمٍ وثيقٍ وبضوابط منهجية واضحة.

والأسئلة التي حاول المؤلف اختبارها والإجابة عليها في كتابه هذا ـ كونها تؤدي إلى تفسير ظاهرة الحداثيين هذه وتقويمها ـ:

١ ـ ما هي الدوافع والعوامل الكامنة خلف تحوُّل الحداثيين العرب ـ خلال العقود الثلاثة هذه بالذات وليس قبلها ـ من خصوم وزاهدين في القرآن الكريم إلى دعاة لتجديد فهمه ومُنَظِّرين؟

٢ ـ ما هي مسوِّغاتهم العلمية في تخلِّيهم عن المناهج التفسيرية المعهودة في فهم القرآن الكريم؟ وما مدى علميتها وواقعيتها؟

٣ ـ ما هي بدائلهم المنهجية في فهم القرآن؟ وما مدى أصالتها وانسجامها الداخلي وأحقيتها بفهمه؟

٤ ـ ما هي بدائلهم الفكرية والعقدية والتشريعية التي قدَّموها من خلال تطبيقهم لمناهجهم؟ وما مدى علميتها وانسجامها وعدم تصادمها مع ما هو معلوم من الدِّيْن بالضرورة، ومع روح الشريعة ومقاصدها؟

وكانت مباحث الكتاب جميعاً إجابات لهذه الأسئلة، التي تتلخص نتائجها في:

أولاً: خطورة هذا الفكر الذي يهدف ـ عن قصد أو غير قصد ـ إلى تمييع الإسلام وتهميشه، وأنَّ اهتمام الحداثيين بالدِّيْن هو اهتمام أَمْلَتْه الظروف والصراعات الفكرية والسياسية ضد التيار الديني المتنامي.

ثانياً: احتقار وعِداء الحداثيين البَيِّن لمناهج التفسير الإسلامي، وأنهم لا يصدرون في هذا عن قناعات علمية واضحة، بل عن تعصب فكري، وانبتات حضاري، وجهل مُرَكَّبٍ بالإسلام ومناهجه.

ثالثاً: التناقض المنهجي والضبابية سِمَةُ ما يقدِّمه الحداثيون على أنَّه مناهج في التفسير والتحليل والنقد، وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون تصورات أيديولوجية مستوردة وأشلاء معرفية متنافرة، معظمها متقادِم لم يَعُدْ لها صدى في أوساط الفكر الغربي المأخوذة منه، فضلاً على تعارضها مع بدهيات العقيدة الإسلامية.

رابعاً: أنَّ التفاسير التي يقدمها الحداثيون للعقيدة والفكر والفقه والتشريع هي تفسيرات منحرفة بعيدة كل البعد عن روح الإسلام وأصوله ومبادئه، وهي دالَّة على مدى عمق الأزمة الفكرية والأخلاقية التي يعانون منها التي أفضت بهم إلى ذلك الانحراف والانبتات الفكري والحضاري.

خامساً: أنَّ أخطر شيء يمكن أن يمثله اتجاه الحداثيين هذا في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية على مستوى الخارطة الثقافية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم هو: إمكانية استغلاله مِنْ قِبَلِ القوى المهيمنة، وترويج أفكاره وفرضها على الشعوب الإسلامية بمنطق القوة، وجعلها الفهم الذي يجب على المسلمين اتباعه، ولعل مؤشرات هذا الاحتمال باتت ممَّا لا يخفى على ذي بصيرة.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى ستة فصول:

الفصل الأول: وتضمن تمهيداً يتناول بَلوَرَةَ إشكالية البحث، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة له، وحدوده ومنهجيته، والخطة المتبعة فيه.

الفصل الثاني: الإطار التاريخي للتفسير الحداثي.

أَيْ: دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية التي أسهمت في بروز ظاهرة فهم القرآن الكريم من وجهة نظر حداثية.

وقد تضمن ثلاثة محاور:

الأول: المرحلة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى ونكبة فلسطين (١٩١٤ ـ ١٩٤٨م).

وتناول فيه الصراع الحادّ بين الحداثة العربية (المفاهيم الغربية للكون والحياة) وبين الإسلام في أبرز ثلاث مسائل دار حولها جدل عنيف بينهما، وهي:

أولاً: علاقة الإسلام بالحكم.

ثانياً: تحرير المرأة.

ثالثاً: القومية.

الثاني: المرحلة الواقعة بين قيام الدولة اليهودية ونكسة حزيران (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧م).

وعرض فيها للتيارات الفاعلة في تلك الأحداث، وعلاقتها بعضها ببعض فيما بعد، حيث تناول التيارات التالية:

١ ـ التيار اليساري.

٢ ـ التيار الديني.

٣ ـ التيار القومي.

الثالث: المرحلة التي أعقبت نكسة حزيران وإلى نهاية القرن العشرين (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠م).

وعرض فيها للتيارات الفاعلة والمتصارعة في هذه الفترة، وأسباب ظهورها والنتائج المترتبة على ذلك الصراع.

الفصل الثالث: الحداثيون ومناهج التفسير.

وتناول فيه بالعرض والتحليل والنقد وجهة نظر الحداثيين العرب حول آليات منهج التفسير الإسلامي المعهودة ومبررات تركهم وتجاوزهم لها، فتحدث عن مفهومهم للقرآن الكريم على المستوى المعرفي والمستوى البنيوي (المضمون والحقيقة)، ثم عن مفهومهم للسُّنَّة النبوية، واللغة العربية، والنَّسْخ.

الفصل الرابع: منهج الحداثيين في فهم القرآن.

وتناول فيه كذلك بالعرض والتحليل والنقد والتقويم أهم المناهج التي ادَّعى الحداثيون العرب أنهم يأخذون بها لفهم القرآن الكريم، من مثل: (الألسنية المعاصرة) و(المادية التاريخية) و(المنهج الأسطوري).

الفصل الخامس: قضايا عَقَدية تطبيقية من خلال القصص القرآني.

وتناول فيه بعض التفسيرات الحداثية المتعلقة بالجانب العَقَدي والفكري، ونقدها واختبارها، لمعرفة مدى تناسقها وأصالتها، من مثل: (قصة آدم عليه السلام) و(قصة نوح عليه السلام) و(قصة إبراهيم عليه السلام) و(قصة موسى عليه السلام).

الفصل السادس: قضايا فقهية تطبيقية.

وتناول فيه بالنقد والتمحيص بعض التفسيرات الحداثية المتعلقة بالمسائل التشريعية والفقهية، من مثل موضوع: (ميراث المرأة) و(حجاب المرأة المسلمة) و(حَدِّ السرقة).

وأبرز الحداثيين الذين رَدَّ عليهم أفكارهم وطروحاتهم في الفصول السابقة: محمد أبو القاسم حاج محمد، سيد محمد القمني، نصر حامد أبو زيد، محمد شحرور، محمد أركون، محمد عابد الجابري، حسن حنفي، حسين أحمد أمين، الصادق بلعيد.

ماذا يريد الغَرْبُ من القرآن

المؤلِّف: الدكتور عبد الراضي محمد عبد المحسن.

الناشر: مجلة البيان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)، (٢٥٣) صفحة.

لم تَفْتُرْ هِمَّة الغرب يوماً عن الاهتمام بالقرآن الكريم، وقد تنوعت أشكال وأنماط ومسالك اهتماماته: ترجمةً وبحثاً، وتصنيفاً، وجمعاً للوثائق والمخطوطات، ونشراً وتحقيقاً للمؤلفات التراثية حوله.

ولأنَّ هذا الاهتمام الغربيَّ بالقرآن الكريم لم يكن يوماً سبيلاً للتقارب مع الإسلام، أو مَدْخَلاً لحوارٍ حضاريٍّ بين الشرق والغرب، أو توطئةً لمعرفةٍ حقيقيّةٍ بالتعاليم القرآنية العقائدية أو التشريعية أو الأخلاقية؛ فإنَّ ذلك الاهتمام وتلك العناية ومبلغها وأهدافها قد أصبح مثاراً لتساؤلاتٍ تَرْقَى إلى حَدِّ التعجُّب في ظِلِّ غياب الثمرة النافعة لهذا الاهتمام وتلك العناية، وفي ظِلِّ نهج (محاكمة القرآن) الذي انتهجه الغربيون، الذي لم يُفْضِ إلَّا لمزيدٍ من الصراع الحضاري والعِداء والكراهية ـ كما أشار إليه المؤلف في تقدمته لكتابه ـ.

وتتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات الإلمام بمجالات وفروع علمية متعددة، مثل: تاريخ الأديان عامَّةً، وتاريخ الدراسات الإسلامية في الغرب

خاصَّةً، إلى جانب الفكر الغربي واللغات الأوروبيّة، وذلك ما توفَّر للمؤلف ـ حفظه المولى تعالى ومَتَّعَ به ـ بحكم تخصصه العِلْمي في مجال الأديان، وبحكم معرفته بالغرب وثقافته ولغاته[١].

والمأمول أن يساهم هذا الكتاب ـ كما جاء في تقديم مجلة البيان له ـ في محاولة تصحيح المفاهيم المغلوطة حول الإسـلام وكُتُبِهِ ونبيِّه ﷺ، وتَجْلِيَة الأحكام المُسْبَقة والقوالب المصكوكة، والشِّبَاك المنسوجة من جانب الغرب لحشر القرآن الكريم داخلها، ودمغه **بخاتم البشرية** وعدم الأصالة؛ من أجل إقصائه عن مهابط الوحي الإلٰهي وأنوار النبوة الصادقة[٢].

أقـول: وقـد أحسـن العلّامـة الدكتـور عبد الرحمٰن بـدوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[٣]

---

(١) دراسة المؤلِّف هذه هي الثانية له في سلسـلة بحوث «علم الاستغراب» التي بدأها بكتابه القَيِّم «المعتقدات الدينية لدى الغرب»، والذي صدر عن مركز الملك فيصل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض عام (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م) في (٥٢٣) صفحة.

(٢) من المناسب الإشـارة هنا إلى كتابَيْن كُلُّ واحدٍ منهما تناول جانباً مخصوصاً من مطاعن الغرب للقرآن الكريم والردِّ عليها:
الأوَّل: «قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية ـ نقدُ مطاعن، وردُّ شبهات ـ» للدكتور فضل حسـن عباس رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وقد صدرت الطبعة الأولى له عام (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م) عن دار الفتح في عمَّان ـ الأردن ـ، في (٢٨٤) صفحة.
والثاني: «القرآن ونقض مطاعن الرُّهْبان» للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، وقد صدرت الطبعة الأولى له عام (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، عن دار القلم في دمشق، في (٧٥٨) صفحة. وهو ردٌّ مُفَصَّلٌ لما جاء في كتاب «هل القرآن معصوم؟» الذي ظهرت طبعته الأولى عام (١٩٩٤م) وصدر بثلاث لغات: الألمانية والإنجليزية والعربية، ومؤلِّفه ـ كما جاء في صفحة العنوان ـ «عبد الله الفادي»، وهو كما يقول الدكتور الخالدي ـ نفع المولى تعالى به ـ: «اسم مُستعار، ويبدو أنَّه لم يُؤَلِّفْهُ رَجُلٌ واحدٌ، وإنما أعدَّه مجموعةٌ من القساوسة والرهبان. وقد طبع في النمسا، وصدر عن مؤسسة تنصيرية، اسمها Light of Life ومعناه: (نور الحياة)».

(٣) انظر بشأن مراجعاته ورجوعه للجادَّة في أُخريات حياته كتاب «عبد الرحمٰن بدوي ومذهبه الفلسـفي ومنهجه في دراسـة المذاهب ـ عرض ونقـد ـ» للدكتور عبد القـادر الغامدي، =

(١٣٣٥ ـ ١٤٢٣هـ = ١٩١٧ ـ ٢٠٠٢م) عندما لَخَّصَ في مقدمة كتابه «الدفاع عن القرآن ضد منتقديه» ص٨ ـ ٩ أهمَّ ملاحظاتِه على دراسات الغربيين ـ عموماً ـ المتعلقة بالقرآن الكريم، والتي اتَّسَمَ جُلُّها بالجراءة الجَهُولة، فقال:

«١ ـ إنَّ معرفة هؤلاء المستَشرقين للغة العربية من الناحية الأدبية أو الفنية يشوبها الضعف، ويمكن القول إنَّ هذه الملاحظة تخصُّهم جميعاً تقريباً.

٢ ـ إنَّ معلوماتهم جميعاً ـ المستقاة من مصادر عربية ـ جزئية ناقصة وضَحْلَة وغير كافية، وهم يرمون بأنفسهم في مغامرة طرح فرضياتٍ خطيرةٍ وخاطئةٍ يعتقدون أنَّهم أول من توصَّل إليها، دون تكليف أنفسهم عناء التقصِّي لدى تلك المصادر عن نفس المعضلات التي يثيرونها؛ إذ تَطَرَّقَ الكُتَّابُ المسلمون في حقيقة الأمر لهذه الفرضيات واعترضوا عليها.

٣ ـ إنَّ ما يُحَرِّكُ بعض المستشرقين دافعُ الضغينة والحقد على الإسلام؛ ممَّا يُفقدهم الموضوعية، ويُعمي بصيرتهم بطريقة أو بأخرى، وهذا ينطبق خاصَّةً على هيرتشفيلد ـ H.Hirschfeld هوروفيتز H.Horovits ـ سبير H.speyer.

٤ ـ لقد ذهب بعضهم من السطحيين إلى الإعلان بأعلى صوته أنَّ في القرآن انتحالاً وتقليداً وسرقةً، معتمدين على تشابه لا أساس له، وهذا ما قام به مستشرقون مثل: جوتسيهر Golziher ونودلكه Nodelke وشوالي Schwally ومرجوليوث D.S.Margoli-oute. ونتحفظ نوعاً ما فيما يتعلق بنودلكه Theodor Nodelke الذي يتبرأ نوعاً ما من مؤلَّفه: Gescichte de korans (Gottingen 1830)،

= ص٥٦ ـ ٧٣. وفيه قوله ﷺ ـ في حوارٍ أَجْرَتْه معه مجلة الحرس الوطني بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١م، العدد (٢٤٤) ـ: «لا أستطيع أن أُعَبِّرَ عمّا بداخلي من إحساس الندم الشديد؛ لأنني عاديت الإسلام والتراث العربي لأكثر من نصف قرن، أشعر الآن أنني بحاجة إلى من يُغَسِّلني بالماء الصافي الرقراق؛ لكي أعود من جديدٍ مسلماً حَقّاً، إنني تبت إلى الله وندمت على ما فعلت... أتمنى أن يَمُدَّ الله في عمري لأخدم الإسلام، وأردَّ عنه كيد الكائدين، وحقد الحاقدين».

عندما رفض إعادة طبعه تاركاً المستشرق شوالي Schwally يقوم بهذه المهمة، فطبع الكتاب ثانيةً، وأصبح يُعرف بكتاب نودلكه ـ شـوالي: Geschichte des Korans: Nodelke - Schwally.

٥ ـ لقد كان بعضٌ من هؤلاء المستشـرقين مدفوعاً بالتبشـير والتعصب المتحفز، مثلما هو الأمر بالنسبة للمستشرق وليم موير William Muir وس.م زويمر S.M.Zwemer».

وقد اشتمل الكتاب على فصلين أساسين كبيرين:

الأول: الغرب وترجمة القرآن الكريم. وتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: تاريخ حركة الترجمات الغربية للقرآن الكريم.

وقسـمه إلى ثلاث مراحل: البدايـات، مرحلة الوسـطية، المرحلة الحديثة المعاصرة.

المبحث الثاني: أهداف ترجمة الغرب للقرآن الكريم.

وتناول فيه هَدَفَيْ: التبشير والتشويه، ثم تحدَّث عن وسائل إيجاد الحاجز النفسي بين القرآن وغير المسـلمين من خلال عنونة الترجمات والمقدمات والملاحق، والتلاعب بالترجمة والمحاكاة والتقليد.

المبحث الثالث: مناهج الغربيين في ترجمة القرآن الكريم.

وعرض فيه إلى محاولة ترجمة النص وليس المعنى، وإلى إغفال النص العربي في الترجمة، وإلى إعادة ترتيب سور القرآن.

المبحث الرابع: خصائص الترجمات الغربية للقرآن الكريم.

وتناول فيـه ضَعْفَ الترجمات وأسـبابها، كما تناول ظواهر العشـوائية المنهجية في ترجمة الغرب للقرآن الكريم، ثم أفاض في تقويم تلك الترجمات وبيان آثارها.

أمَّا الفصل الثاني فكان تحت عنوان: الغرب والدراسات القرآنية.

وقد اشتمل على تمهيد، وستة مباحث:

المبحث الأول: دور التنصير في نشأة الدراسات الغربية حول القرآن الكريم.

المبحث الثاني: دوافع دراسة الغرب للقرآن الكريم.

وممَّا عرض له في هذا المبحث موقفُ القرآن الكريم مِنْ كُتُبِ أهل الكتاب ومعتقداتهم، وسعيهم إلى إبطال المعجزة القرآنية كواحدٍ من أهم دوافع تلك الدراسة.

المبحث الثالث: تاريخ الدراسات القرآنية في الغرب.

وعَرَضَ فيه إلى المراحل التالية:

أ ـ دور التأسيس وما كان فيه من دَعَاوَى.

ب ـ مرحلة الجدل البيزنطي.

ج ـ مرحلة الأندلس.

د ـ مرحلة الحروب الصليبية، وأهم رموزها.

هـ ـ مرحلة التنصير المُؤَسَّسي (الرسمي).

وتناول فيها: مُؤَسَّسَتَيْ التبشير والاستشراق.

كما عَرَضَ إلى الدراسات ذات النزعة اليهودية، والدراسات ذات التوجه المسيحي التي كانت في هذه المرحلة.

المبحث الرابع: الاتجاهات الغربية في دراسات القرآن الكريم.

وتناول فيه ثلاثة اتجاهات:

الأول: البحوث التنصيرية حول القرآن الكريم.

الثاني: إصدار الدوريـــات والقواميس ودوائر المعارف. وقد تناول أهمها وعَرَّفَ بها.

الثالث: ترويج المزاعم وإثارة الشبهات.

وعَرَضَ في هذا الاتجاه إلى شُبهتين:

الأولى: القرآن تلفيق من اليهودية والنصرانية.

الثانية: القرآن تكرار لقصص العهد القديم والجديد.

ثم بيَّن أنَّ القـــرآن الكريم رَدَّ على هاتين الشـــبهتين بثلاثة طرق: طريق التحدي، وطريق المقارنة، وطريق الإلزام التاريخي.

المبحث الخامس: تقويم الدراسات الغربية حول القرآن الكريم.

وجعله في محورين:

الأول: مناقشة الدعوى في أنَّ القرآن الكريم تلفيق من اليهودية والنصرانية.

وقد قامت مناقشة المؤلف في رَدِّ هذه الشبهة على الدلائل التالية:

١ ـ شخصيةِ الرسول ﷺ.

٢ ـ تاريخِ كُتُب العهدين القديم والجديد.

٣ ـ إعجازِ النظم القرآني.

٤ ـ الاختلافِ بين اليهودية والمسيحية والإسلام في أصول الإيمان.

٥ ـ أثرِ القرآن والتوراة والإنجيل في الارتقاء بجوانب الحضارة الإسلامية: أخلاقاً ومجتمعاً وعِلْماً.

٦ ـ تأثيرِ الإسلام في اليهودية والنصرانية.

أمَّا المحور الثاني: فقد تناول بالمناقشة دَعْوَى أنَّ القصص القرآني تكرار لقصص التوراة والإنجيل.

وقد قام رَدُّ المؤلف لهذه الدَّعْوَى على أربعة أدلة هي:

١ ـ اختلافُ منهج القصص في القرآن عن المنهج القصصي في التوراة والإنجيل.

٢ ـ تباينُ أحداث القصص في القرآن والتوراة والإنجيل.

وقد عَرَضَ فيه إلى أهداف القصة في التوراة والإنجيل، وأهدافها في القرآن الكريم.

٣ ـ القصصُ الذي انفرد به القرآن الكريم.

٤ ـ نتائجُ المقارنة بين القصص المتناظِر في القرآن والتوراة والإنجيل.

وَمَثَّلَ لذلك برواية «خَلْق العالَم».

النبأ العظيم

ـ نظرات جديدة في القرآن ـ

المؤلِّف: الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله تعالى، (١٣١٢ ـ ١٣٧٧هـ = ١٨٩٤ ـ ١٩٥٨م).

الناشر: مطبعة دار السعادة، القاهرة، (١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م).

ثم طبعته دار القلم في الكويت عدة طبعات، كانت الثالثة منها سنة (١٩٨٨م) في (٢١٦) صفحة.

للإمام الحكيم ذي الفنون موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (٥٥٧ ـ ٦٢٩هـ) كلمة مُنَوَّرَة جاءت في وَصَاة جامعةٍ له ذكرها عنه الحافظ الذهبي في ترجمته له في «تاريخ الإسلام» (٣٥٦/٤٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٢٢/٢٢)، حيث يقول رحمه الله تعالى: «واعلم أنَّ للدِّيْن عَبْقَةً وعَرْفاً يُنادي على صاحبه، ونوراً وضيئاً يُشرفُ عليه ويَدُلُّ عليه، كتاجر المِسْكِ لا يخفى مكانُه».

وأَحْسِبُ أنَّ العلَّامة المفكِّر الشيخ الدكتور محمد عبد الله دراز من هؤلاء.

وقد استوقفني منذ أمد وأنا أقرأ في كتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن» للعلَّامة الشيخ محمد عبد العظيم الزُّرْقاني رحمه الله تعالى (ت١٣٦٧هـ) قوله في أوائله (٣٢/١ ـ ٣٣): «وقد اطلعت أخيراً على صدر كتاب اسمه «النبأ العظيم عن القرآن الكريم، والطريقة المثلى في دراسته» فراعني دِقَّة بحثه وتفكيره،

وراقني رِقَّة أسلوبه وتعبيره، وودت لو تَمَّ هذا الكتاب، وهو لصديقي العلَّامة الشيخ محمد عبد الله دراز».

وعزيزٌ أَنْ تجد مثل هذه النَّصَفَة مُلَفَّعَةً بالأدب بين الرصفاء والقرناء.

وكتاب العلَّامة دراز هذا ـ وهو فتح غير مسبوق في الإعجاز القرآني ـ هُدِيْتُ إلى قراءته منذ بدايات الطلب، وقرأتُه مرَّةً بعد مرَّةٍ في مراحل مختلفة من العُمُر والتحصيل، وكنت أقف في كُلِّ قراءةٍ على جديدٍ ماتعٍ لم أتبينه مِنْ قَبْلُ.

لكن ممَّا استظهرته أنَّ من أسباب توفيق المولى تعالى للمؤلِّف فيما كَتَبَ: إلمامه التامُّ بالفكرة التي يتناولها، مع استيعاب كُلِّ ما كُتب قبله فيها والإفادة منه، فيأتي بحثه لها أصيلاً عميقاً دقيقاً، مع قوة تقرير، وظهور حِجَاج، ونصاعة بيان، وصدق عاطفة.

وإنَّك لتلمس روحانيةً للكلمة يقولها، وحرارةً تأخذ بفكرته ـ مهما دَقَّت ـ إلى أبعد مدىً في عقل وقلب ومشاعر قارئها.

وفصول الكتاب ومباحثه وما تضمنته من عِلْمٍ وفكر إمَّا جديد أو مجدِّد.

والكتاب في جملته ثلاثة مباحث:

أوَّلها: تحديد القرآن.

وأراد منه تعريف القرآن الكريم، والتفرقة بينه وبين الأحاديث النبوية والأحاديث القدسية.

ثانيها: بيان مصدر القرآن.

وفيه أثبت أنَّ القرآن الكريم من عند الله تعالى بلفظه ومعناه، وكان تناوُلُه لذلك من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: بيان أنَّ القرآن الكريم لا يمكن أن يكون إيحاءً ذاتيّاً من نَفْس محمد ﷺ.

المرحلــة الثانية: بيان أنَّ محمداً ﷺ لا بد أَنْ يكــون قد أَخَذَ القرآن عن معلِّم، والبحث في الأوساط البشرية عن ذلك المعلِّم.

المرحلة الثالثة: البحث في ظروف الوحي وملابساته الخاصة عن مصدر القرآن.

واختتم كلامه عــن المبحث الثاني هذا ـ بمراحله ـ بقولــه: «إننا في هذا المنهج الذي سلكناه من أول البحث إلى هذا الحدِّ لم نُرد أن نَعْرِض للقرآن في جوهره، بل كان قصارى ما صنعناه أننا درسنا الطريق التي جاء منها، فما وَجَدْنَا في اعترافات صاحبه، ولا في حياته الخُلُقية، ولا في وسائله وصِلاته العلمية، ولا في ســائر الظروف ـ العامَّة أو الخاصَّة التي ظهر فيها القرآن ـ إلَّا شواهد ناطقة بأن هذا القرآن ليس له على ظهر الأرض أبٌ ننسبه إليه من دون الله.

وتلك كلها دراســات خارجية إنما يســلكها رجلٌ وقف معنا على طرف صالح من هذه الحياة النبوية وملابساتها، وكان مع ذلك سليم الفِطْرَة يتعرف الأشــياء بمثالها، ويهتدي إليها بأقرب أماراتها؛ فمِثْل هذا سيرضى مِنَّا بهذا القَدْر ويهتدي به.

وأمَّا الذين لا يعلمون عن تلك الحياة النبوية إلَّا قليلاً ـ وكثيرٌ ما هم ـ، والذين يريدون أن يأخذوا حجَّة القرآن لنفسه من نفسه ـ فهؤلاء لا غنى لهم أن نتقدم بهم خطوة أخرى نبين لهم فيها: أنَّ هذا الكتاب الكريم يأبى بطبيعته أن يكون من صنع البشر، وينادي بلسان حاله أنه رسالة القضاء والقدر، حتى إنَّه لو وُجد مُلْقىً في صحراء لأيقن الناظر فيه أن ليس من هذه الأرض منبعه ومنبته، وإنما كان من أفق السماء مطلعه ومهبطه». انتهى.

ثم جاءت هذه الخطوة الأخرى المشار إليها والتي هي مرام الكتاب ومقصوده الأعظم من خلال **المبحث الثالث: إعجاز القرآن**، والذي استغرق نحواً من ثلثي الكتاب.

وكان تناوُلُ المؤلِّف رحمه الله تعالى لـ (إعجاز القرآن) من خلال **المرحلة الرابعة:** (البحث في جوهر القرآن نفسه عن حقيقة مصدره).

والمؤلِّف رحمه الله تعالى وإنْ ذَكَرَ في مفتتح هذا المبحث توجهه لدراسة نواحي الإعجاز الثلاثة في القرآن الكريم:

١ - الإعجاز اللغوي.

٢ - الإعجاز العلمي.

٣ - الإعجاز الإصلاحي التهذيبي الاجتماعي.

وأنَّ عنايته الأوفر ستكون لناحيته اللغوية؛ لأنها هي التي وقع من جهتها التحدي بالقرآن جملةً وتفصيلاً في سورة منه، بَيْدَ أنَّه لم يتناول الوجهين الآخَرَيْن: العِلْمي، والإصلاحي التهذيبي، ويبدو أنَّ تناوله لهما كما قَدَّرَ سيكون في الجزء الثاني من الكتاب، حيث جاء في مقدمته لكتابه هذا «النبأ العظيم»: أنه الجزء الأول، ولكن المَنِيَّة اخترمته رحمه الله تعالى دون أن يكمله، والله تعالى أعلم.

وكم كان المؤلِّف موفَّقاً مُبْدِعَاً عندما ابتدأ بحثه ودَرْسَه للإعجاز اللغوي باستقصائه للشُّبَه الممكنة التي يمكن أن تثار في وجوه من يقول بالإعجاز اللغوي، ومناقشتها ومَحْوها شبهةً شبهةً، وهي خمس شُبَهٍ مرتبة، بحيث من حُلَّت له الأولى، أثار الثانية، وهكذا.

والشُّبَهُ هي:

الأولى: غِرٌّ ناشئٌ يتوهم القدرة على محاكاة القرآن.

الثانية: أديب متواضع يتوهم هذه القدرة عند غيره من الفحول.

الثالثة: عدم معارضة العرب لأسلوب القرآن ربما كان بسبب انصراف هممهم، لا بسبب عجزهم.

وهذه الشبهة الثالثة عُرِفَت باسم: (شبهة الصَّرْفَة).

الرابعة: من يظن أنَّ إعجاز القرآن ليس من الناحية اللغوية؛ لأنَّه لم يخرج عن لغة العرب في مفرداته ولا قواعده.

الخامسة: من يزعم أنَّ عجز الناس عن مجاراة أسلوب القرآن ليس خصوصيةً للقرآن؛ لأنَّ أسلوب كلِّ قائلٍ صورةُ نَفْسِه ومزاجه، فلا يستطيع غيره أن يحلَّ محلَّه.

ثم شَرَعَ رَحِمَهُ اللهُ ببيان كون القرآن الكريم (معجزة لغوية)، وأنَّ أوَّل ما بَهَرَ العرب في هذا الكتاب الكريم نظامه الصوتي، وأنَّ له مظهرين اثنين:

الأول: ترتيب الحروف في كلماتها، وهو ما سمَّاه بالجمال التوقيعي في توزيع الحركات والسكنات، والمَدَّات والغُنَّات، والاتصالات والسكنات.

الثاني: وضع الحروف بعضها مع بعض، وهو ما سمَّاه بالجمال التنسيقي في رصف حروفه وتأليفها من مجموعات مؤتلفة مختلفة، فهذا حرف مجهور، وآخر ينزلق عليه النَّفَسُ، وآخر يحتبس عنده النَّفَسُ، ورابع مهموس، وخامس فيه صفير، وهلمَّ جرّاً.

وهاذان المظهران يمثلان جمال الإيقاع في القرآن الكريم، وهو ما يُعَبَّرُ عنه: بالجَرْس الصوتي، الذي يمثل القشرة السطحية للجمال القرآني حَسْب تعبير المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ الذي يقول: «ليس الشأن في هذا الغلاف إلَّا كشأن الأصداف مما تحويه من اللآلئ النفيسة؛ فإنَّه جلَّت قدرته قد أجرى سننه في نظام هذا العالم

أن يُغَشِّيَ جلائل أسراره بأستار لا تخلو من متعة وجمال ليكون ذلك من عوامل حفظها وبقائها بتنافس المتنافسين فيها وحرصهم عليها».

ثم شـرع رحمه الله تعالى بالحديث عمَّا وراء هذه القشـرة السـطحية، فانتقل من الحديث عن جمال الإيقاع في القرآن الكريم إلى جمال التنسيق، فيقول: «إذا فَلَيْت القشـرة عن لُبِّها، وكشـفت الصَّدَفَة عن دُرِّهَا، فنفذت من هذا النظام اللفظي إلى ذلك النظام المعنوي، تجلَّى لك ما هو أبهى وأبهر، ولقيك منه ما هو أروع وأبدع».

واللغةُ ألفـاظٌ، وهذه الألفاظ يُنْظَرُ فيها تارةً مـن حيث هي أبنيةٌ صوتية مادتها الحروف وصورتها الحركات والسكنات، من غير نظر إلى دلالتها، وهو ما سبق بحثه للمؤلِّف في (جمال الإيقاع) بمَظْهَرَيْهِ السابقين، وتارةً من حيث هي أداة لتصوير المعاني ونقلهـا من نفس المتكلِّم إلى نفس المخاطَب بها، وهي أعظم الناحيتين أثراً في الإعجاز اللغوي؛ إذ اللغات تتفاضل من حيث هي بيان، أكثرَ من تفاضلها من حيث هي أجـراس وأنغام، فالفضيلة البيانية إنما تعتمد دِقَّة التصوير وإجادة التعبير عن المعنى كما هو.

وشرع بعدئذ بدراسة (**خصائص القرآن البيانية**)، ورتَّبها على أربع مراتب:

الأولى: القرآن في قطعةٍ قطعةٍ منه.

فيمكن أن يكون سـورةً تامَّةً أو بضع آياتٍ من سورة، إلَّا أنَّه يؤدي معنىً تامّاً.

وبيَّن في أول حديثه عن هذه المرتبة: وجوه الكمال في أي كلام، وهي:

١ ـ القصد في اللفظ والوفاء بحق المعنى.

٢ ـ خطاب العامَّة وخطاب الخاصَّة.

٣ ـ إقناع العقل وإمتاع العاطفة.

٤ ـ البيان والإجمال.

وحقَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ وجوه الكمال هذه اجتمعت في القرآن العظيم على وجه معجز لا تستطيعه عقول البشر ولا كلامهم، من خلال مثال تطبيقي من كلام الله تعالى لم يُطْرَق مِنْ قَبْلُ، وأخذ في تحليله وإظهار وجوه الكمال الأربعة السابقة بما لم يسبقه إليه أحد.

أما المرتبة الثانية: القرآن الكريم في سورة سورة منه.

وفي هذه المرتبة تحدَّث عن الوحدة الموضوعية في السورة، فقارن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين اتساق مواضيع السورة الواحدة في القرآن الكريم ـ ولو كانت منزلة في سنين متطاولة ـ وبين الأحاديث النبوية ونثر ونظم العرب.

وممَّا قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك: «خذ بيدك بضعة متون كاملة من الحديث النبوي، كان التحديث بها في أوقات مختلفة، وتناولت أغراضاً متباينة، أو خذ من كلام من شئت من البلغاء بضعة أحاديث كذلك، وحاوِل أن تجيء بها سَرْدَاً لتجعل منها حديثاً واحداً، من غير أن تزيد بينها شيئاً أو تنقص شيئاً، ثم انظر كيف تتناكر معانيها وتتنافر مبانيها في الأسماع والأفهام، وكيف يبدو عليها من الترقيع والتلفيق والمفارقة ما لا يبدو على القول الواحد المسترسل». انتهى.

ويُطَبِّقُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوحدة الموضوعية واتساق الآيات بعضها مع بعض على سورة البقرة وهي أطول سورة في كتاب الله تعالى، وقد استغرقت العهد المدني كله، فأظهر في دراسته للسورة دقيق ما بين آياتها من صلات وثيقة وروابط محكمة واتساق بديع.

أمَّا المرتبتان الثالثة والرابعة:

- القرآن فيما بين السورة والسورة.

- والقرآن في جملته.

فلــم يطرقهما المؤلِّف رضوان الله عليه في الجــزء الأول هذا من كتابه، ولعله أبقاهما إلى الجزء الثاني المجهول العين والحال، والله ﷻ أعلم.

القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين

المؤلِّف: محمد الصادق إبراهيم عرجون رحمه الله تعالى (١٣٢٨ ـ ١٤٠٠هـ = ١٩٠٣ ـ ١٩٨٠م).

الناشر: دار القلم في دمشق، والدار الشامية في بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ = ١٩٨٩م)، (٣٤٠) صفحة.

وكانت الطبعة الأولى صدرت سنة (١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م).

«هداية القرآن هي عماد إعجازه المعنوي الأصيل، الذي لا يختلف عصراً عن عصر، ولا جيلاً عن جيل، ولا بيئة عن بيئة، وهذا اللون من الإعجاز هو مناط الحُجَّة البالغة القائمة مع خلود هذا الكتاب الحكيم، على أنه تنزيل من الحكيم الحميد.

وما الإعجاز الأسلوبي في براعة البيان العربي الذي اختص به القرآن الكريم إلَّا ثوب من نسج الحكمة العليا للقرآن كلام الله الأزلي وجوداً، وقع به أكمل الاتساق والتناسب بين المعنى والأسلوب.

فالإعجاز المعنوي الأصيل في القرآن هو إعجاز الهداية، وهو وصف ذاتي للقرآن، لا ينفك عنه ولا يفارقه أينما كان مع أجناس البشرية.

والإعجاز الأسلوبي هو إعجاز الفوق البياني المُعَبِّر عن المعنى المقصود أتمَّ تعبير، والمؤدي إلى تصوير الهداية أكمل تصوير، وهو إعجاز يستند إلى عمل الحكمة العليا في إبلاغ الهداية إلى مدارك المخلوقين، وهو إعجاز ذاتي للقرآن الكريم كلام الله الأزلي تنزلاً...

وهداية القرآن وإعجازه في ضوء التصوير الإجمالي مودعة على التحقيق في كل آية من آياتـــه، غير أن اســتقصاء موضوعات هذه الهدايـــة وأفرادها وجزئياتها ومسائلها أمر تنفد دونه الأعمار، وتقصر عن الوفاء به حياة الناس في هذه الدنيا محدودة الأمد...

وإذا كانت قـــدرات المخلوقين وطاقاتهم قاصرةً عـــن الإحاطة بضروب الهداية القرآنية أفراداً وجزئيات، فإنها لن تقصر عن رسم صورة لها في أصول تندرج تحتها سائر الأفراد والجزئيات بقدر الطاقة البشرية...

والقرآن العظيم لا يزال في هدايته جديداً، وسيظل كذلك أبداً، يجد فيه كلُّ جيـــل وكل عصر مَعَاقِدَ هدايته بكل ما جَمَـــعَ الله له من خصائص عقلية وروحية واجتماعية».

بهذه الكلمات الكاشفة المبيِّنة قدَّم العلَّامة الناقد الشيخ محمد الصادق عرجون رحمه الله تعالى لكتابه الفَذِّ المؤَصِّل لأصول الهداية في القرآن الكريم على نحوٍ جرى فيه على أســلوبه البديـــع في غزارة الاســتمداد، وكثرة الاســتطراد، واستقصاء أطراف القول فيما هو آخذ بسببه من موضوعات ومسائل.

حيث إنَّه عَرَضَ عقـــب تناوله لتلك الأصول لموضوعـــات رآها متممة مؤكِّدة لها، من مثل: التفسير بالمأثور، وبيان قيمة ما اشتمل عليه من مرويات، وأثر العلوم المستحدثة والمنقولة في التفسير، وسلطان العقل والآيات الكونية في القرآن.

وقد ختم ﷺ مقدمته بقوله: «والذي وَفَّقَنَا الله تعالى إلى تَمثُّله من أصول الهداية القرآنية التي يجب أن يقوم على دعائمها تفسيرُه في كل زمان ومكان نُجْمِلُهُ في (عشـرة أصول) يتضح منها أنَّ ما خَلَّفَهُ لنا أئمة التفسـير وأعلام تأويل الكتاب المبين ـ على ما فيه من عمق دراسة بعض المسائل، وتفصيل مسـهب في بعض الموضوعات التي أوحت بها البيئة العامَّة والخاصَّة ـ لم يستوف البحث في جميع جوانب الهداية القرآنية، بل ظل بعضها مكنوناً لم تنفلق عنه أصدافه، وإنما مُسَّ مَسّـاً رقيقاً بما يشـبه الرمز أحياناً، والإشارة المعبِّرة أحياناً أخرى...».

ولذا خَتَمَ كتابه بتقديم نموذجين من التفسـير وَفْقَ رؤيته المميَّزة هذه، الأول من سورة الحج، والآخر من سورة فُصِّلَت.

واشتمل الكتاب أوَّلاً على:

أصول الهداية في القرآن، وهي:

الأصل الأول: العقيدة.

الأصل الثاني: التشريعات التعبدية.

الأصل الثالث: سياسة الخَلْق.

الأصل الرابع: الوشائج الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

الأصل الخامس: إيقاظ العقل وتحريره.

وفي هذا الأصل حديث مسهب عن صلة المنهج القرآني بالمنهج الحنيفي في مِلَّة إبراهيم عليه السلام، وحديث مسهب عن خصائص القرآن في منهجه العقلي.

الأصل السادس: عوامل الدفع القيادية في المجتمع الإسلامي.

الأصل السابع: مكانة العِلْم في الحياة.

الأصل الثامن: التربية السلوكية.

الأصل التاسع: المجتمع البشري بين عناصر التماسك وعوامل الانحلال.

الأصل العاشر: إعجاز القرآن بين الهداية وروعة البيان.

واشتمل هذا الأصل على عناوين فرعية في موضوعات تدخل تحت عنوان الفصل الأصيل، **وهذه الموضوعات هي:**

- الإعجاز بالهداية.

- إعجاز القرآن بفنون الهداية أبقى وأشمل.

- طريق إدراك إعجاز القرآن.

- الإعجاز بروعة البيان.

ثم تناول المؤلِّف رحمه الله تعالى: **التفسير بالمأثور.**

وقد اشتمل هذا البحث على تراجم موجزة لأشهر من نُقِلَ عنهم التفسير بالمأثور، مع بيان قيمة الروايات التي نُقِلَتْ عنهم.

ثم تناول المؤلِّف: **أثر العلوم المستحدَثَة والمنقولة في التفسير.**

وفي هذا الموضوع بيان للكشف عن بعض الأسباب التي أدَّت إلى تضخيم كتب التفسير كما تتحدث عنها الفهارس، وفيه وقفات مع الذين تأثروا ببريق نظريات العلم المستحدَث قديماً وحديثاً، والذين وقفوا منهم على طرف الخط يجاذبونهم الرأي، ومن تلك الوقفات الموفَّقة: وقفته في الردِّ على الإمام الشاطبي في قوله: بأنَّ شريعة الإسلام شريعة أُمِّيَّة؛ لأنَّ أهلها كذلك، وأنَّه أَجْرَى وأوفق باعتبار المصالح التي يقصدها الشارع في التشريع!!

ثم عرض لموضوع: **سلطان العقل والآيات الكونية في القرآن.**

وبحث تحته:

ـ فهم الآيات الكونية خَصِيصة العلماء الراسخين.

ـ أسلوب الآيات الكونية في القرآن.

ـ موقف علماء الإسلام من الآيات الكونية في القرآن.

ـ الجانب الكوني في القرآن لم يُفَسَّر.

وختم المؤلِّف رحمه الله كتابه بعرض نموذجين تطبيقيين لما سبق:

النموذج الأول (مع سورة الحج)، وقد اشتمل على العناوين التالية:

ـ البعث في أسلوب القرآن.

ـ البعث في أسلوب المتكلِّمين.

ـ نماذج المعاندين في تصوير القرآن.

ـ الصراع بين الحق والباطل في تصوير القرآن.

ـ الصَّدُّ عن سبيل الله.

ـ محاربة الصادِّين عن سبيل الله.

ـ إعداد القوة لحماية الحق.

ـ الإسلام قوة وسلام، لا ضعف واستسلام.

ـ سُنَّة الله في نصر المظلومين.

ـ أقبح مظاهر الظلم.

ـ التدافع ميزان الكون.

- **أسلوب بيان الآية لسُنَّة الله.**

- **آية الدفع في البقرة رضيعة آية الحج.**

- **القرآن وتنازع البقاء.**

- **دعائم نصر الله للمؤمنين في القرآن الحكيم.**

الدعامة الأولى: الصلاة.

الدعامة الثانية: الزكاة.

الدعامة الثالثة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- **الإيمان بالله عِمَاد كُلِّ خير.**

- **خَصِيصة امتياز الأُمَّة الإسلامية.**

- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساس.**

- **الإصلاح في الإسلام.**

- **مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.**

- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مظهر للتكافل الاجتماعي.**

النموذج الثاني (مع سورة فصِّلت).

واشتمل على عنوانين اثنين هما:

- **نماذج للعقل المستنير.**

- **نتائج العقول السليمة لا تصادم القرآن.**

أمَّا كلمة الختام فكانت تحت عنوان: **القرآن كتاب هداية ومعجزة نُبُوَّة.**

خصائص الأسلوب القرآني

المؤلِّف: الدكتور أبو بكر بن محمد فوزي البَخيت.

الناشر: كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م)، (٥٨٧) صفحة.

مِنْ أَعْلَى وأَجْمَع ما وُصِفَ به القرآن العظيم قول سيِّدنا عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

«كِتابُ اللهِ، فيهِ نَبأُ ما قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ ما بَعْدَكُمْ، وحُكْمُ ما بَيْنَكُمْ، هو الفَصْلُ ليس بالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، ومَنِ ابْتَغَى الهُدَى في غَيْرِه أَضَلَّهُ اللهُ، وهو حَبْلُ اللهِ المَتِينُ، وهو الذِّكْرُ الحَكيمُ، وهو الصِّراطُ المُسْتقيمُ، هو الذي لا تَزِيغُ بهِ الأَهْواءُ، ولا تَلْتَبِسُ بهِ الأَلْسِنَةُ، ولا يَشْبَعُ منه العُلماءُ، ولا يَخْلَقُ عن كَثْرَة الرَّدِّ، ولا تَنْقَضي عَجائِبُهُ، هو الذي لم تَنْتَهِ الجِنُّ إذْ سَمِعَتْهُ حتَّى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن: ١، ٢]، مَنْ قال بهِ صَدَقَ، ومَنْ عَمِلَ بهِ أُجِرَ، ومَنْ حَكَمَ بهِ عَدَلَ، ومَنْ دُعِيَ إِلَيْهِ هُدِيَ إلى صِراطٍ مُسْتقيمٍ»[1].

---

(١) رواه التِّرْمِذِيّ في «جامعه» برقم (٢٩٠٦) عن عليّ رضي الله عنه مرفوعاً، وأعلَّه. وقال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» ص١٠ ـ ط دار الأندلس سنة ١٤٠٣هـ ـ: «قصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، وقد وَهِمَ بعضهم في رَفْعِهِ، وهو كلام حسن صحيح». =

وموضوع الكتاب ـ وهو في صُلْب إعجاز القرآن الكريم وبلاغته ـ يتناول: «السِّمَات التي انفرد وتميَّز بها القرآن الكريم في طريقة اختيار الألفاظ، وتأليف الكلام، وبيان المعاني وأغراضها».

فالمؤلف ـ أحسن المولى تعالى إليه ـ من خلال دراسته الماتعة الموفَّقة عن خصائص الأسلوب القرآني «جلَّى لنا وجوهاً من إعجازه، وفنوناً من بلاغته، تحدَّث عن حسنه وروعته، عن عمقه ودِقَّته، عن تصريفه وتَفَنُّنِه، عن سمّوه وجَلاله، عن واقعيته وصِدْقه، عن تناسبه وتشابهه، عن شمول خطابه وقوة تأثيره.

وقد فتح آفاقاً رحيبةً في تذوُّق كلام الله تعالى والوقوف على أساليبه العجيبة، وجمعت دراسته بين التأصيل والتمثيل، وبين الأصالة والمعاصرة، وبين الدقة والموضوعية، وبين العمق والشمول» كما أشار إلى ذلك ـ بحقٍّ ـ مقدِّم الدراسة الدكتور أحمد الشرقاوي.

وتأمَّل مَلِيّاً في قول الإمام الأديب النَّحْويِّ المجدِّد أبي بكر عبد القاهر الجُرْجَاني (ت٤٧١هـ) رحمه الله في مطلع كتابه «دلائل الإعجاز» ص٣٧:

«إنَّه لا يكفي في عِلْم الفصاحة أن تَنْصِبَ لها قياساً ما، وأن تصفها وصفاً مُجْمَلاً، وتقولَ فيها قولاً مُرْسَلاً، بل لا تكون من معرفتها في شْيءٍ حتى تُفَصِّلَ القولَ وتُحَصِّلَ، وتضعَ اليدَ على الخصائص التي تَعرِضُ في نَظْم الكَلِم وتَعُدَّها واحدةً واحدةً، وتُسَمِّيَها شيئاً شيئاً، وتكونَ معرفتُك معرفةَ الصَّنَعِ الحاذِق الذي يعلم عِلْمَ كُلِّ خَيْطٍ من الإبْرِيْسَم[1] الذي في الدِّيباج، وكُلِّ قطعةٍ

= وانظر في تخريجه موسَّعاً ـ إنْ شئت ـ «زوائد تاريخ بغداد» للمؤلف (٣٧٧/٦ ـ ٣٨١) رقم (١٢٥١).

(١) وهو «أحسن الحرير» كما في «المعجم الوسيط» (٢/١).

من القِطَع المنجورة في الباب المُقَطَّع، وكُلِّ آجُرَّةٍ من الآجُرِّ الذي في البناء البديع» ـ لتدرك موقع «خصائص الأسلوب القرآني»، وما يتطلبه، وهو ليس بالشيء الهَيِّن.

وقد بيَّن المولى تعالى في كثيرٍ من الآيات هذه الخصائص:

ففي (تصريف الآيات) يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: ١١٣].

وفي (التناسب وعدم الاختلاف) يقول جَلَّ شأنه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

وفي (إحكامه وتفصيله) يقول ﷻ: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١].

وفي (تأثيره) يقول سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر: ٢٣].

ولعل واحداً من أهم موضوعات الكتاب أنه يسهم في رَدِّ الشبهات التي تثار حول أسلوب القرآن الكريم، ممّا يُذْكَرُ في تفاوت أسلوبه، أو اختصاصه بفترة معينة، وغيرها من الشبهات.

ورحم المولى تعالى العلّامة المفكِّر الشيخ الدكتور محمد عبد الله دراز (ت ١٣٧٧هـ) عندما قال في كتابه المجدِّد «النبأ العظيم» ص ١٣٨:

«أسلوب القرآن الكريم هو ملتقى نهايات الفضيلة البيانية على تباعُد ما بين أطرافها».

والكتاب اشتمل على تمهيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف خصائص الأسلوب القرآني.

المبحث الثاني: فوائد دراسة خصائص الأسلوب القرآني.

كما اشتمل على ثمانية فصول:

الفصل الأول: إعجاز القرآن، ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: عجز الخلائق عن الإتيان بمثل القرآن أو بسورة منه.

المبحث الثاني: إعجاز القرآن في الحروف المقطعة.

المبحث الثالث: مباينة القرآن لأساليب العرب.

المبحث الرابع: عُلُوُّ فصاحة القرآن.

المبحث الخامس: حسن تأليف القرآن.

الفصل الثاني: تناسب القرآن وائتلافه، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناسب ألفاظ القرآن ومعانيه.

المبحث الثاني: التناسب بين السورة والسورة.

المبحث الثالث: التناسب في السورة الواحدة.

الفصل الثالث: تصريف القول في القرآن، ويتضمن ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تصريف القول في الألفاظ والمعاني.

المبحث الثاني: تصريف القول في فواتح السور وخواتمها.

المبحث الثالث: تصريف القول في تذييل الآيات.

المبحث الرابع: تصريف القول في تقرير العقيدة.

المبحث الخامس: تصريف القول في تقرير الأحكام.

المبحث السادس: تصريف القول في الترغيب والترهيب.

المبحث السابع: تصريف القول في إيراد القصص.

المبحث الثامن: تصريف القول في إيراد الأمثال.

الفصل الرابع: **بيان القرآن**، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وضوح القرآن.

المبحث الثاني: دقة تعبير القرآن.

المبحث الثالث: جمع القرآن بين الإجمال والبيان.

الفصل الخامس: **ثراء معاني القرآن**، ويتضمن ثمانية مباحث:

المبحث الأول: احتمال اللفظ لأكثر من معنى.

المبحث الثاني: احتمال السياق لأكثر من معنى.

المبحث الثالث: تعدد المعنى بتعدد القراءات.

المبحث الرابع: تعدد المعنى بحسب الوقوف.

المبحث الخامس: التكرار.

المبحث السادس: الترادف.

المبحث السابع: الإيجاز والإطناب.

المبحث الثامن: تجدد المعاني.

الفصل السادس: تأثير القرآن، ويتضمن ستة مباحث:

المبحث الأول: جلال القرآن وروعتُه.

المبحـث الثاني: سموّ القرآن ورفعته.

المبحـث الثالث: جمال القرآن.

المبحـث الرابع: واقعية القرآن.

المبحـث الخامس: صدق القرآن.

المبحـث السادس: قوة حجة القرآن وإقناعه.

الفصل السابع: شمول خطاب القرآن، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خطاب القرآن العقلَ والعاطفةَ.

المبحـث الثاني: خطاب القرآن العامَّةَ والخاصَّةَ.

المبحـث الثالث: خطاب القرآن الحِسَّ والوجدان.

الفصل الثامن: في الشـبهات المُثارة حول خصائص أسـلوب القرآن، والرد عليها، ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: فيمن زعم أن أسلوب القرآن غيرُ معجِز.

المبحـث الثاني: فيمن زعم أن القرآن أسلوبُ محمدٍ ﷺ، وتميُّزُهُ راجع إلى تفوُّقِهِ في البلاغة.

المبحـث الثالث: فيمن زعم أن أسلوب القرآن قد حوى ألفاظاً مبتذَلة.

المبحـث الرابع: فيمن ادَّعى سوء التأليف وعدم الترابط في أسلوب القرآن.

التفسير والمُفَسِّرُون

المؤلِّـف: الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله تعالى (١٣٣٣ ـ ١٣٩٧هـ = ١٩١٥ ـ ١٩٧٧م).

الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى للدار الناشرة (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، ثلاثة مجلدات. والكتاب طبع قَبْلُ وبعدُ طبعاتٍ كثيرة.

لم يستقلّ تاريخ التفسير القرآني بكتابٍ قبل كتابنا هذا، فهو أول دراسة منهجية شاملة لمناهج عدد كبير من المفسرين من مختلف الطوائف الإسلامية، منذ نشأة علم التفسير وبداياته وإلى وقتنا الحاضر.

وكان جُهْدُ المؤلف رحمه الله تعالى واسعاً حافلاً في البحث والاستيعاب، والتحليل والنقد، ويلفت نظرك صبره وجَلَدُه على معاناة هذه الكثرة من كتب التفسير التي درسها ونفذ إلى دقائقها وخباياها ـ على سعتها وطول عهدها، واختلاف مذاهبها وألوانها ـ.

وقد فتح بعمله الجليل هذا الأبواب للدارسين من بعده ليستقوا من معينه موضوعات كثيرة جدّاً أَثْرَت الدراسات القرآنية وعَلَت بها، فكان له من فضل السَّبْق والتأسيس والدلالة ما كان، فاستحق عن جدارة أن يكون ذائع الصيت، منتشر الفضل.

والعَتْبُ على الذين نَهَلُوا منه واهتدوا بأفكاره واستضاؤوا بمراجعه ـ وما أكثرهم ـ، ثم لم يُرْجعوا الفضل إلى صاحبه!

وقد تحدَّث ﷺ عن أهم الموضوعات الكلِّيَّة التي طرقها فيه، فقال: «هو كتاب يبحث عن نشأة التفسير وتطوره، وعن مناهج المفسرين وطرائقهم في شرح كتاب الله تعالى، وعن ألوان التفسير عند أشهر طوائف المسلمين ومن ينتسبون إلى الإسلام، وعن ألوان التفسير في هذا العصر الحديث، وراعيت أن أضمِّن هـذا الكتاب بعض البحوث التي تدور حول التفسير، من تطرُّق الوضع إليه، ودخول الإسرائيليات عليه، وما يجب أن يكون عليه المفسِّر عندما يحاول فهم القرآن أو كتابة التفسير».

وقال عمَّا تَغَيَّاه من تأليفه لـه: «ورجوت من وراء هـذا العمل أن أنبِّه المسلمين إلى هذا التراث التفسيري الذي اكتظت به المكتبة الإسلامية على سعتها وطول عهدها، وإلى دراسة هذه التفاسير على اختلاف مذاهبها وألوانها، وألا يَقْصُروا حياتهم على دراسة كتب طائفة واحـدة أو طائفتين، دون من عداهما من طوائف كان لها في التفسير أثرٌ يُذْكَر فيُشْكَر أو لا يُشْكَر.

ورجوت أيضاً أن يكون لعشاق التفسير من وراء هذا المجهود موسوعة تكشف لهم عن مناهج أشهر المفسرين وطرائقهم التي يسيرون عليها في شرحهم لكتاب الله تعالى؛ ليكون من يريد أن يتصفح تفسيراً منها على بصيرة من الكتاب الذي يريد أن يقرأه، وعلى بيِّنة من لونه ومنهجه، حتى لا يغتر بباطل أو ينخدع بسراب».

أمَّا محتوى الكتاب وما اشتمل عليه من موضوعات، فإنه تضمن ثلاثة أبواب رئيسة، مَهَّدَ لها بمقدمة تناول فيها:

١ ـ معنى التفسير والتأويل، والفرق بينهما.

٢ ـ تفسير القرآن بغير لغته.

٣ ـ اختلاف العلماء في التفســير، هل هو من قبيل التصورات أو من قبيل التصديقات.

أمَّا الباب الأول: فقد خصَّه للمرحلة الأولى من مراحل التفسير: التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه، وتناول فيه:

١ ـ فهم النبي ﷺ والصحابة للقرآن الكريم، وأهم مصادر التفســير في هذه المرحلة.

٢ ـ الكلام على المفسرين من الصحابة.

٣ ـ قيمة التفسير المأثور عن الصحابة.

٤ ـ مميزات التفسير في هذه المرحلة.

الباب الثاني: خصَّه للمرحلة الثانية من مراحل التفسير: التفسير في عهد التابعين، وتناول فيه:

١ ـ ابتداء هــذه المرحلة، ومصادر التفســير في عصــر التابعين، ومدارس التفسير التي قامت فيه.

٢ ـ قيمة التفسير المأثور عن التابعين.

٣ ـ مميزات التفسير في هذه المرحلة.

٤ ـ الخلاف بين السلف في التفسير.

الباب الثالث: خصَّه للمرحلة الثالثة من مراحل التفســير: التفسير في عصور التدوين.

وهي تبدأ من العصر العباســي، وتمتد إلى عصرنا الحاضر، وهذا الباب هو أُسُّ الكتاب وقاعدته، فهو يشكل أكثر من ٩٠٪ منه.

وقد عَرَضَ فيه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى للفصول التالية:

الفصل الأول: التفسير بالمأثور وما يتعلق به من مباحث، كتطرُّق الوضع إليه، ودخول الإسرائيليات عليه.

وعرض في هذا الفصل إلى عدد من المفسـرين الكبار أصحاب الكتب المصنَّفة، وهم:

١ ـ ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في كتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

٢ ـ أبو الليث السَّمَرْقَنْدي (ت ٣٧٣هـ) في كتابه «بحر العلوم في تفسير القرآن».

٣ ـ أبو إسـحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) في كتابه «الكشـف والبيان عن تفسير القرآن».

٤ ـ الحسـين بن مسـعود البَغَوي (ت ٥١٠هـ) في كتابه «معالم التنزيل في التفسير».

٥ ـ ابن عطية الأندلسـي (ت ٥٤٦هـ) في كتابه «المحرَّر الوجيز في تفسـير الكتاب العزيز».

٦ ـ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) في كتابه «تفسير القرآن العظيم».

٧ ـ عبد الرحمٰن بن محمد الثعالبي (ت ٨٧٦هـ) في كتابه «الجواهر الحِسان في تفسير القرآن».

٨ ـ جلال الدين السـيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

الفصل الثاني: التفسير بالرأي وما يتعلق به من مباحث.

الفصل الثالث: أهم كتب التفسير بالرأي الجائز.

وتناول فيه التفاسير التالية:

١ ـ «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ).

٢ ـ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (ت ٦٩١هـ).

٣ ـ «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» للنسفي (ت ٧٠١هـ).

٤ ـ «لباب التأويل في معاني التنزيل» للخازن (ت ٧٤١هـ).

٥ ـ «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

٦ ـ «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» لنظام الدين القُمِّي النيسابوري (توفي بعد ٨٥٠هـ).

٧ ـ «تفسير الجلالين» للمَحَلِّي (ت ٨٦٤هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ).

٨ ـ «السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير» للخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ).

٩ ـ «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود العِمَادي (ت ٩٨٢هـ).

١٠ ـ «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» للآلوسي (ت ١٢٧٠هـ).

الفصل الرابع: التفسير بالرأي المذموم ـ (أو تفسير الفِرَق المبتدعة) ـ.

وتحدث في هذا الفصل عن المعتزلة وموقفهم من تفسير القرآن الكريم، وعرض إلى ثلاثة من تفاسيرهم، هي:

١ ـ «تنزيه القرآن عن المَطاعِن» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ).

٢ ـ «غُرَر الفوائد ودرر القلائد» للشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ).

٣ ـ «الكَشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

ثم تناول الشيعة ـ بكل طوائفهم ـ وموقفهم من تفسير القرآن الكريم، وخَصَّ الشيعة الإمامية الاثني عشرية بدراسة موسعة لستة من أهم تفاسيرهم، هي:

١ ـ تفسير الحسن العسكري (ت ٢٦٠هـ).

٢ ـ «مجمع البيان في تفسير القرآن» للطَّبَرْسي (ت ٥٤٨هـ).

٣ ـ «الصافي في تفسير كلام الله الوافي» لمُلَّا محمد محسن الكاشاني (ت ١٠٩٠هـ).

٤ ـ «مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار» لأبي الحسن العاملي (ت ١١٣٨هـ).

٥ ـ «تفسير القرآن» لعبد الله العلوي المعروف بـ (شُبَّر) (ت ١٢٤٢هـ).

٦ ـ «بيان السعادة في مقامات العبادة» لمحمد سلطان الجُنَابَذي الخراساني (ت ١٣١١هـ).

ثم تكلَّم على الإسماعيلية والبابية والبهائية وموقفهم من تفسير القرآن الكريم، وذكر عدداً من كتبهم ومن تأويلاتهم الباطلة.

ثم تكلَّم على الزيدية وموقفهم من تفسير القرآن الكريم، ومَثَّلَ لتفاسيرهم بتفسير «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» للشوكاني[1] (ت ١٢٥٠هـ).

---

(١) الإمام الشوكاني من علماء السُّنَّة، وله ردود ومناقشات مع الزيدية. وللدكتور محمد الغماري: «الإمام الشوكاني مفسراً»، طبع في دار الشروق في جدة سنة (١٤٠١هـ)، وقد ناقش فيه الدكتور الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في كثير مما ذهب إليه بشأن تفسيره.

ثم تكلَّم علـى الخـوارج وموقفهم من تفسـير القرآن الكريـم، ومَثَّلَ لتفاسـيرهم القليلة بتفسـير «هِمْيان الزاد إلى دار المعاد» لمحمد بن يوسف أَطَّفَيِّش الإباضي الجزائري (ت ١٣٣٢هـ).

الفصل الخامس: تفسير الصوفية.

وفيه بحث جيد ناقد للتفسير الإشاري، وعرض فيه لأربعة منها، هي:

١ ـ «تفسير القرآن العظيم» لأبي محمد التُّسْتَري (ت ٢٨٣هـ).

٢ ـ «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمٰن السُّلَمي (ت ٤١٢هـ).

٣ ـ «عرائس البيان في حقائق القرآن» لأبي محمد الشِّيْرَازي (ت ٦٠٦هـ).

٤ ـ «التأويـلات النجميـة» لنجم الديـن دايـة (ت ٦٥٤هـ)، وعلاء الدين السِّمْنَاني (ت ٧٣٦هـ).

وختم حديثه فـي الفصل الخامس هـذا: عن محيـي الدين ابن عربي (ت ٦٣٨هـ) وتفسيره المنسوب إليه وطريقة مؤلِّفه فيه.

الفصل السادس: تفسير الفلاسفة.

وذكر فيه نماذج من تفسير الفارابي وإخوان الصفا وابن سينا.

الفصل السابع: تفسير الفقهاء.

وعرض فيه لستة من كتبهم، هي:

١ ـ «أحكام القرآن» للجَصَّاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ).

٢ ـ «أحكام القرآن» للكِيَا الهَرَّاسِي الشافعي (ت ٥٠٤هـ).

٣ ـ «أحكام القرآن» للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ).

٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله القرطبي المالكي (ت ٦٧١هـ).

٥ ـ «كنز العرفان في فقـه القرآن» لمقداد السُّـيُوري (ت ٨٢٦هـ)، وهو من الإمامية الاثني عشرية.

٦ ـ «الثمـرات اليانعـة والأحـكام الواضحـة القاطعة» ليوسـف الثُّلائي الزَّيْدي (ت ٨٣٢هـ).

الفصل الثامن: التفسير العلمي.

وعرض فيه ـ بتوسُّع ـ لرأي مؤيدي هذا اللون من التفسير ومعارضيه من القدماء والمعاصرين، وأيَّد رأي المانعين، وفي صدارتهم الإمام الشاطبي.

ومثَّلَ للتفسـير العلمـي بكتاب «الجواهر في تفسـير القـرآن الكريم» لطنطاوي جوهري (ت ١٣٥٨هـ)، وتكلم عنه بشيء من التفصيل.

وختم كتابه بالحديث عن التفسير وألوانه في العصر الحديث.

فتحدث عن اللون الإلحادي، ومثَّل له بكتاب «الهداية والفرقان في تفسير القرآن بالقرآن» لمحمد أبي زيد الدمنهوري.

ثم تحدث عن اللون الأدبي الاجتماعي.

وتناول منهج الشيخ محمد عبده في التفسير، وناقشه في بعض ما ذهب إليه في تفسيره، ثم تحدث عن تفسـير تلميذَيْه: محمد رشيد رضا، ومحمد مصطفى المَرَاغي[1].

---

(١) التفاسير المذكورة في الفصول الثمانية هذه كلُّها مطبوع عدا «التأويلات النجمية» و«الثمرات اليانعة». وما جاء من تفسير الفلاسفة في الفصل السادس فإن المذكورين فيه ليست لهم تفاسير مستقلة. مع الإشارة إلى أنَّ بعض التفاسير التي ذكرها المؤلف رحمه الله كانت مخطوطة عند تأليفه لكتابه. وقد قمت بتصويب تاريخ وفيات بعض المفسرين مما وقع فيه خطأ في الكتاب.

التفسير والمُفَسِّرُون

أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث

المؤلِّف: الدكتور فضل حسن عبَّاس رحمه الله تعالى (١٣٥٠ ـ ١٤٣٢هـ = ١٩٣٢ ـ ٢٠١١م).

الناشر: دار النفائس، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م)، ثلاثة مجلدات.

تناول المؤلف في الجزء الأول (التفسير، أساسياته واتجاهاته)، في (٧٢٤) صفحة.

وفي الثاني والثالث (المفسرون، مدارسهم ومناهجهم)، الثاني في (٧٩٩) صفحة، والثالث في (٤٦٣) صفحة.

هذا الكتاب من الكتب المتميزة التي تناولت أساسيات واتجاهات التفسير، ومدارس المفسرين ومناهجهم في العصر الحديث، وقد وُفِّقَ المؤلِّف رحمه الله تعالى ـ في جُلِّ مباحثه ـ إلى قويم القول، وصحيح الرأي، مع نفاذ البصيرة، والاستشعار بالإقساط.

وقد وافَقَ الخُبْرُ الخَبَرَ عندما قال عن كتابه هذا في «مقدمته» له: «ليس كتاباً وصفيّاً، وإنما سأسير فيه على المنهج التحليلي، مفصِّلاً فيه كثيراً من القضايا التي تعني القارئ في هذا العصر، مناقشاً فيه أقوال المفسرين في هذا العصر بما لا بد منه».

وهذا لا يمنع من القول بوجود تداخل في بعض مباحثه، وكثرةِ النقول الطويلة في بعض المواطن ممّا لا حاجة فيه، مع عدم الالتزام التَّامِّ في الترتيب الذي ذكره ـ في «مقدمته» للجزء الثاني ـ لأقسام مدارس التفسير المعاصرة؛ حيث وقع بعض الخلل.

والجزء الأول من الكتاب «التفسير، أساسياته واتجاهاته» اشتمل على تمهيد عَرَضَ فيه بالتحليل والنقد لتسع دراسات سبقت في موضوع الكتاب.

وعلى ثلاثة أبواب رئيسة:

الباب الأول: في التفسير: معناه، وأنواعه، ومراحله.

واشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: التفسير والتأويل، والحاجة إليهما.

الفصل الثاني: من مراحل التفسير: التفسير قبل عهد التدوين.

الفصل الثالث: أنواع التفسير.

الفصل الرابع: الإسرائيليات، وموقف العلماء منها.

الفصل الخامس: التفسير في عصر التدوين.

الباب الثاني: أسباب اختلاف المفسرين.

واشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: اختلاف المفسرين وأسبابه.

الفصل الثاني: الرأي المختار في أسباب اختلاف المفسرين.

الفصل الثالث: مخالفة المفسرين.

الفصل الرابع: تذوُّق القرآن الكريم وفهمُه لا بد له من التعمُّق في العربية.

الفصل الخامس: الآيات المختلَف فيها بين المفسرين في سورة الحج ـ أنموذج تطبيقي ـ.

الباب الثالث: اتجاهات التفسير.

واشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول: الاتجاه البياني.

ومن مباحثه المستجادة: المبحث السادس الذي تناول فيه الدراسات المعاصرة المتخصصة في هذا الاتجاه، حيث عرض فيه بالدراسة والتحليل والنقد لأعمال: مصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، ومحمد عبد الله دراز (ت١٣٧٧هـ)، وسيد قطب (ت١٣٨٧هـ)، وأمين الخَوْلي (ت١٣٨٥هـ)، وعائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ) (ت١٤١٩هـ)، ومحمد المبارك (ت١٤٠٢هـ)، ومحمد رجب البيومي (ت١٤٣٢هـ).

الفصل الثاني: الاتجاه الفقهي.

الفصل الثالث: الاتجاه العَقَدي في التفسير.

الفصل الرابع: الاتجاه العِلْمي في التفسير.

الفصل الخامس: الاتجاه الموضوعي في التفسير: معناه ودلالته.

الفصل السادس: التفسيرات المنحرِفة.

أمَّا الجزءان الثاني والثالث: فقد خصَّهما المؤلف رحمه الله تعالى لتناول مدارس التفسير المعاصرة، وقد قَسَّمها في مقدِّمته للجزء الثاني إلى أربع مدارس:

الأولى: المدرسة العقلية الاجتماعية.

وهي مدرسة الشيخ محمد عبده ـ (مدرسة المنار) ـ، وتناول بالدراسة والتحليل والنقد سبعة من أركانها:

١ ـ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ).

٢ ـ محمد رشيد رضا (١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ).

٣ ـ عبد القادر المغربي (١٢٨٤ ـ ١٣٧٥هـ).

٤ ـ محمد مصطفى المَرَاغي (١٢٩٨ ـ ١٣٦٤هـ).

٥ ـ أحمد مصطفى المَرَاغي (١٣٠٠ ـ ١٣٧١هـ).

٦ ـ محمود شَلْتُوت (١٣١٠ ـ ١٣٨٣هـ).

٧ ـ عبد الجليل عيسى (١٣٠٦ ـ ١٤٠١هـ).

الثانية: المدرسة العلمية الكونية.

وتناول فيها مؤسِّسَها ورائدها: طنطاوي جوهري (١٢٨٧ ـ ١٣٥٨هـ).

الثالثة: المدرسة التربوية الوجدانية.

وعَنَى بها مدرسة ظلال القرآن لسيد قطب (١٣٢٤ ـ ١٣٨٧هـ)، فتحدث مطوَّلاً عن تفسيره «في ظلال القرآن».

الرابعة: مدرسة الجمهور.

وعَنَى بها تلك التي لم تسترسل ولم تُغالِ في تحكيم العقل حتى إنها لتردّ بعض ما صَحَّ مِنَ الأحاديث والآثار ـ كما في مدرسة المنار ـ، وتلك التي لم تُغالِ في تفسير آيِ القرآن الكريم بما جاء في العِلْم الحديث، سواء أكان من النظريات العلمية أم من الحقائق ـ كما برز في مدرسة طنطاوي

جوهري ـ، كما أنها ليست لها خصائص مدرسة التربية الوجدانية ـ مدرسة الظلال ـ، وإنْ كان في بعضها كثيرٌ من آثار هذه المدرسة.

وذَهَبَ المؤلِّف إلى أنَّ جُلَّ التفاسير في العصر الحديث يمكن أنْ تصنَّف من مدرسة الجمهور هذه.

وتنقسم التفاسير في هذه المدرسة إلى أنماط:

النمط الأول: تفاسير منهجية.

أراد منها مؤلِّفوها أن تُدَرَّس لطلَّاب الجامعات، ومَثَّلَ المؤلِّف لها بـ «التفسير الوسيط»، للدكتور أحمد السيد الكومي (١٣٣١ ـ ١٤١١هـ)، والدكتور محمد سيد طنطاوي (١٣٤٧ ـ ١٤٣١هـ).

النمط الثاني: تفاسير تقليدية.

وقسمها إلى قسمين:

الأول: التفاسير الموجَزة.

وعَرَضَ في هذا القسم للتفاسير التالية:

١ ـ تفسير محمد فريد وَجْدي (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣هـ).

٢ ـ تفسير حسنين مخلوف (١٣٠٨ ـ ١٤١٠هـ): (صفوة البيان لمعاني القرآن).

٣ ـ تفسير عبد الرحمٰن السعدي (١٣٠٧ ـ ١٣٧٦هـ): (تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المَنَّان).

الثاني: التفاسير المطوَّلة.

ومَثَّلَ لها بالتفاسير التالية:

١ ـ تفسير محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ ـ ١٣٣٢هـ): (محاسن التأويل).

٢ ـ تفسير محمد الطاهر ابن عاشور (١٢٩٦ ـ ١٣٩٣هـ): (التحرير والتنوير).

٣ ـ تفسير محمد أمين الشِّنْقِيطي (١٣٢٥ ـ ١٣٩٣هـ): (أضواء البيان).

٤ ـ تفسير عبد الكريم الخطيب (١٣٢٨ ـ ١٤٠٦هـ): (التفسير القرآني للقرآن).

٥ ـ تفسير محمد أبو زَهْرَة (١٣١٦ ـ ١٣٩٤هـ): (زهرة التفاسير).

٦ ـ تفسير وهبة الزُّحَيْلي (١٣٥١ ـ ١٤٣٦هـ): (التفسير المنير).

ولم يتناول المؤلف «التفسير المنير» للزحيلي بالدراسة، كما أنَّ الدراسة التي تناولت تفاسير: ابن عاشور وأبي زَهْرَة والخطيب ليس المؤلفُ من كتبها؛ حيث تقول ابنته الدكتورة سناء في مقدِّمتها للجزء الثالث:

«وكان قد طلب مني الكتابة في منهج الشيخ محمد أبو زهرة إضافة لما كان قد كتبه في رسالة الدكتوارة[1]، وكذلك طلب الرجوع إلى رسالة الدكتور جمال أبو حسان ـ حفظه الله ـ التي كتبها في منهج الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور؛ للأخذ منها وضمِّه إلى كتابه.

وكذلك قد طلب من الدكتور جهاد النصيرات ـ حفظه الله ـ أن يكتب في منهج الشيخ عبد الكريم الخطيب... وأبيِّن هنا أنه رَحِمَهُ اللهُ لم يقرأ ما كُتب في هذه الفصول الثلاثة».

النمط الثالث: النمط الدعوي.

ومَثَّلَ له بالتفاسير التالية:

١ ـ تفسير عبد الحميد بن باديس (١٣٠٨ ـ ١٣٥٩هـ).

٢ ـ تفسير حسن البَنَّا (١٣٢٤ ـ ١٣٦٨هـ).

---

(١) وهي بعنوان «اتجاهات التفسير في مصر والشام»، ولم تطبع.

٣ ـ تفسير محمد الخَضِر حسين (١٢٩٣ ـ ١٣٧٧هـ).

٤ ـ تفسير إبراهيم الجِبَالي (١٢٩٥ ـ ١٣٧٠هـ).

٥ ـ تفسير أبي الأعلى المودودي (١٣٢١ ـ ١٣٩٩هـ).

٦ ـ تفسير سعيد النُّوْرسي (١٢٩٤ ـ ١٣٧٩هـ).

٧ ـ تفسير سعيد حَوَّى (١٣٥٤ ـ ١٣٠٩هـ): (الأساس في التفسير).

٨ ـ تفسير عبد الرحمٰن الدَّوْسَري (١٣٣٢ ـ ١٣٩٩هـ): (صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم)[1].

٩ ـ تفسير أحمد مظهر العَظْمَة (١٣٢٩ ـ ١٤٠٣هـ).

١٠ ـ تفسير محمد محمود الصَّوَّاف (١٣٣٣ ـ ١٤١٣هـ).

وقد تناول بالدراسة: الأول والثاني والثالث والخامس والسابع والتاسع حَسْبُ.

النمط الرابع: تفاسير ألقاها أصحابها دروساً على أشرطة ثم فُرِّغت.

ومَثَّلَ لها بتفسيرين ـ دون أن يتناولهما ـ:

١ ـ تفسير محمد متولي الشعراوي (١٣٣٠ ـ ١٤١٩هـ).

٢ ـ تفسير عبد الحميد كشك (١٣٥٢ ـ ١٤١٧هـ).

النمط الخامس: تفاسير خالف أصحابُها المفسرين من حيث الترتيب.

فكانت تفاسيرهم حسب ترتيب النزول، لا حسب ترتيب المصحف الشريف.

ومَثَّلَ له بثلاثة تفاسير:

---

(١) أقول: تفسير الشيخ الدوسري رحمه الله وصل فيه إلى نهاية سورة آل عمران، وأصلُه حلقاتٌ إذاعية.

١ ـ (التفسير الحديث) لمحمد عزة دَرْوَزَة (١٣٠٥ ـ ١٤٠٤هـ).

٢ ـ (بيان المعاني) لعبد القادر مُلَّا حويش (١٣٠٦ ـ ١٣٩٨هـ).

٣ ـ (معارج التفكر) لعبد الرحمٰن حبنكة الميداني (١٣٤٦ ـ ١٤٢٥هـ).

وتناول بالدراسة: الأول والثاني دون الثالث.

النمط السادس: بعض تفاسير الفِرَق من غير أهل السُّنَّة.

ومَثَّلَ له بتفسيرين شيعيين ـ دون أن يتناولهما ـ:

١ ـ (الميزان في تفسير القرآن) لمحمد حسين الطَّباطَبائي (١٣٢١ ـ ١٤٠٢هـ).

٢ ـ تفسير (من وحي القرآن) لمحمد حسين فضل الله (١٣٤٥ ـ ١٤٣١هـ).

قواعد التفسير

ـ جمعاً ودراسةً ـ

المؤلِّف: الدكتور خالد بن عثمان السَّبْت.

الناشـــر: دار ابن عَفَّان، الخُبَر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، مجلدان، (٩٤١) صفحة.

لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ أبي العباس، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم الحَرَّاني الدِّمَشْقي (٦٦٠ ـ ٧٢٨هـ) ـ رحمه المولى تعالى في «مجموع الفتاوى» (٢٠٣/١٩) كلمةٌ جامعةٌ فَصْـــلٌ في أهمية وضرورة معرفـــة القواعد والأصول عموماً، حيث يقول رحمه الله تعالى:

«لا بد أن يكون مع الإنسان أصولٌ كُلِّيَّةٌ تُرَدُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلَّمَ بعِلْمٍ وعَدْلٍ، ثم يعـــرفَ الجزئياتِ كيف وقعت، وإلّا فيبقـــى في كذبٍ وجهلٍ في الجزئيات، وجهلٍ وظُلْمٍ في الكليّات، فيتولَّد فسادٌ عظيمٌ».

وفي هذا السياق يأتي كلام الإمام المتفنِّن بدر الدين الزَّرْكَشي ـ محمد بن عبـــد الله (٧٤٥ ـ ٧٩٤هـ) ـ فـــي أول مقدمتـــه لكتابه «المنثور فـــي القواعد» (٦٥/١ ـ ٦٦)، حيث يقول رحمه الله تعالى:

«إنَّ ضبط الأمور المنتشـــرة المتعـــددة في القوانين المتحـــدة هو أَوْعَى لحفظِها، وأَدْعَى لضبطِها، وهي إحدى حِكَم العدد التي وُضع لأجلها.

والحكيم إذا أراد التعليم لا بُدَّ له أن يجمع بين بيانين: إجماليٍّ تتشوَّف إليه النَّفْسُ، وتفصيليٍّ تَسْكُنُ إليه».

وهذا ما نَهَضَ إليه المؤلِّف ـ أحسن المولى تعالى إليه ـ في كتابه وعَمِلَ عليه، تأصيلاً للقواعد الكليَّة في التفسير وتقريراً لها من جانبٍ، وتفصيلاً وشرحاً وتطبيقاً لها من جانبٍ آخر.

و(قواعد التفسير) ـ على ما ذَكَرَ المؤلف ـ: «هي الأحكام الكليَّة التي يُتوصَّل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفةِ كيفية الاستفادة منها». أي: معرفة الراجح ممّا فيه اختلاف.

وفَرْقٌ بين (قواعد التفسير) بما تعنيه من الضوابط والكليات التي تُلتَزَمُ كي يُتوصَّل بواسطتها إلى المعنى المراد، وبين (تفسير القرآن الكريم) الذي هو إيضاحُ المعاني وشرحُها المبنيُّ على تلك الأصول والضوابط المُسمَّاة بالقواعد.

فقواعد التفسير هي ثوابتُ وموازينُ تَضْبِطُ الفَهْمَ لكلام الله تعالى، وتمنع المفسِّرَ من الخطأ في تفسيره، وتعصِمُه من الزلل والاضطراب.

والحاصل ـ كما يقول المؤلف ـ: «أنَّ من عَرَفَ قواعد التفسير انفتح له من المعاني القرآنية ما يَجِلُّ عن الوصف، وصار بيده آلةٌ يتمكَّن بواسطتها من الاستنباط والفهم، مع مَلَكَةٍ ظاهرة تصيِّرُه ذا ذوقٍ واختيار في الأقوال المختلفة في التفسيرِ؛ فَيَقْوَى على الفهم والاستنباط والترجيح».

والمؤلِّف ـ وفَّقه المولى تعالى ـ وضع كتابه على «مقاصد» وهي بمنزلة «الأبواب» أو «الأنواع».

وقد اشتمل على (ثمانية وعشرين) مقصداً ـ تضمنت (ثمانين ومئتي) قاعدة أصلية، و(مئة) قاعدة تَبَعِيَّة ـ، وستةٌ من هذه المقاصد ـ لِسَعَتِها ـ قُسِّمَت إلى أقسام عدَّة.

وقد أولى المؤلِّف جانبَ التطبيق ما يستحق عندَ تناوله لكلِّ قاعدةٍ من قواعد المقاصد هذه.

وسأذكر هنا ـ على سبيل التمثيل والبيان ـ قاعدةً من القواعد التي تناولها في القسم الثالث (القواعد المتعلقة بالأحرف والقراءات التي نزل عليها القرآن) من أقسام (المقصد الأول): (نزول القرآن وما يتعلق به)، حيث يقول حفظه المولى تعالى:

«**قاعدة: تَنَوُّعُ القراءات بمنزلة تعدد الآيات**[1]».

توضيح القاعدة:

المقصود بهذه القاعدة أنَّه إنْ كان لكلِّ قراءةٍ معنىً يُغايِر معنى القراءة الأخرى، وهما في موضع واحد، ولم يمكن اجتماعهما في شيءٍ واحد، بل يتَّفقان من وجه آخر لا يقتضي التضادَّ، فَهُما بمنزلة الآيتين.

هذا ويمكن أن نعبِّر عن القاعدة بعبارة أخرى فنقول:

إذا كان لكلِّ قراءةٍ تفسيرٌ يغاير تفسير القراءة الأخرى فإنَّ القراءتين بمنزلة الآيتين.

قال في «أضواء البيان»: «اعلم أولاً أنَّ القراءتين إذا ظهر تعارضُهما في آية واحدة لهما حُكْمُ الآيتين، كما هو معروف عند العلماء»[2] اهـ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٣٩١/١٣ ـ ٣٩٢، ٢٤٨/١٥، ٣٨١/١٧ ـ ٣٨٢، شفاء العليل: ٩٦، البرهان للزركشي: ٣٢٦/١، الإتقان: ٢٢٧/١، الكليات: ٧٢٢، أضواء البيان: ٨/٢، ١٢٠، ٢٢٦/٦، ٦٨٠، فصول في أصول التفسير: ١٢٨.

(٢) أضواء البيان ٨/٢.

التطبيق:

١ ـ قال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، وفي قراءة: ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾[١]، فقراءة الرفع يكون ﴿المجيد﴾ صفة لله ﷻ، وعلى قراءة الجر يكون صفة للعرش، فكأنهما آيتان.

٢ ـ قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢] في قراءة: ﴿عجبتُ﴾[٢]. فقراءة الفتح يكون ذلك راجعاً للنبي ﷺ، وعلى قراءة الرفع يكون من فعل الله تعالى». انتهى.

ولمزيد بيانٍ أذكر بعضاً ممَّا قاله ـ بتصرف ـ في قاعدة:

«ألفاظ الشارع محمولةٌ على المعاني الشرعية، فإنْ لم تكن فالعُرْفِيَّة، فإن لم تكن فاللُّغَوية» (١٥١/١ ـ ١٥٥).

فألفاظ الشارع تُحمل على الحقائق الشرعية، ولا يقال إنَّها من قبيل المُجْمَل.

والمراد بالمعاني الشرعية أو الحقائق الشرعية: أنَّ الشارع يستعمل بعضَ الألفاظ استعمالاً خاصّاً فيُورِدُها مقيَّدةً، فتدل على معنى معيَّن يريده الشارع.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨٤].

فالصلاة في اللغة: الدعاء، ومعناها في الشرع هنا: الوقوف على الميِّت للدعاء له بصفة مخصوصة (صلاة الجنازة)، وهذا هو الذي تُحمل عليه الآية، فهي نهيٌ لسيدنا رسول الله ﷺ أن يصلِّي على أحدٍ من المنافقين إذا مات؛ لأنَّ صَلاتَه رحمةٌ، وهم ليسوا أهلاً لها.

---

(١) انظر المبسوط في القراءات العشر ٤٦٦، حجة القراءات ٧٥٧.

(٢) انظر المبسوط لابن مهران ٣٧٥، حجة القراءات ٦٠٦.

فإن دَلَّ دليل على اعتبار المعنى اللغوي دون الشرعي وجب المصير إليه، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: ادْعُ لهم. والدليل على ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» برقم (١٤٩٧) وغيرهُ عن عبد الله بن أبي أَوْفَى رضي الله عنه قال:

«كان النبيُّ ﷺ إذا أتاه قومٌ بصدقتِهم قال: **اللهمَّ صَلِّ على آلِ فلانٍ**، فأتاهُ أبي بصدقته فقال: **اللهمَّ صَلِّ على آلِ أبي أَوْفَى**». انتهى.

وقد قدَّم المؤلف لتلك المقاصد (الثمانية والعشرين) ـ بما تضمنته من القواعد الأصلية والتبعيَّة ـ بمقدمتين:

الأولى: منهجية. وممَّا تناوله فيها: الكتب والمؤلَّفات التي استُخْرِجَت منها هذه القواعد.

الثانية: علمية. وتناول فيها ذِكْرَ الفَرْقِ بين (القاعدة) و(الضابط)، وبين (التفسير) و(قواعد التفسير)، وبين (قواعد التفسير) و(علوم القرآن)، وبين (قواعد التفسير) و(قواعد الأصول واللغة). وكان ذلك منه بعد أن أتى على تعريفها كلِّها.

ثم تناول أهمية معرفة (القواعد) عموماً، و(قواعد التفسير) خصوصاً.

ثم عرض لـ (موضوع علم التفسير)، وغايتِه، وشَرفِه، وفائدتِه، ومِيزَةِ القواعد، واستمدادِها ونشأتِها والتأليفِ فيها، والمناهجِ المتَّبَعة في التأليف في القواعد عموماً، وأنواعِ القواعد، وطرق العلماء في صياغتها، وأخيراً: هل تطبيق القواعد على التفسير من قبيل إعمال الرأي؟

ثم تناول (المقاصد) ـ بما تضمنته من القواعد الأصلية والتبعيَّة ـ، وكان في ترتيبه لها مُراعياً التسلسلَ المنطقيَّ لموضوعاتها، ممَّا جعل (قواعد التفسير) على تَساوُقٍ وانسجام.

أمَّا (المقاصد) فهي:

المقصد الأول: نزول القرآن وما يتعلق به.

ذِكْرُ ما يشتمل عليه هذا المقصد.

القسم الأول: في القواعد المتعلِّقة بأسباب النزول.

القسم الثاني: القواعد المتعلقة بمكان النزول (المَكِّيِّ والمَدَنيِّ).

القسم الثالث: القواعد المتعلقة بالأحرف والقراءات التي نزل عليها القرآن.

القسم الرابع: ترتيب الآيات والسور.

المقصد الثاني: طريقة التفسير.

- تفسير القرآن بالقرآن.
- تفسير القرآن بالسُّنَّة.
- ذكر بعض القواعد المتعلقة بالتفسير النبوي.
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة.
- تفسير القرآن بأقوال التابعين.
- ذكر بعض القواعد المتعلقة بتفسير السلف.
- أمور ينبغي مراعاتُها عند النظر في تفسير السلف.
- تفسير القرآن باللغة.
- ذكر بعض القواعد المتعلقة بتفسير القرآن باللغة.
- ذكر بعض الأمور التي لا بد من مراعاتها عند التفسير باللغة والنظرِ في الإعراب.

ـ التفسير بالرأي.

المقصد الثالث: القواعد اللغوية.

المقصد الرابع: وجوه مخاطباته.

المقصد الخامس: الإظهــار، والإضمار، والزيــادة، والتقدير، والحذف، والتقديم والتأخير.

القسم الأول: الإظهار والإضمار.

القسم الثاني: الزيادة.

القسم الثالث: التقدير والحذف.

القسم الرابع: التقديم والتأخير.

المقصد السادس: الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر.

المقصد السابع: الضمائر.

المقصد الثامن: الأسماء في القرآن.

المقصد التاسع: العطف.

المقصد العاشر: الوصف.

المقصد الحادي عشر: التوكيد.

المقصد الثاني عشر: الترادف.

المقصد الثالث عشر: القَسَم في القرآن.

المقصد الرابع عشر: الأمر والنهي.

أولاً: الأمر.

قواعد الترجيح عند المُفَسِّرين

ـ دراسة نظرية تطبيقية ـ

المؤلِّف: الدكتور حسين بن علي الحربي.

الناشر: دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)، مجلدان، (٧١٨) صفحة.

لمّا كثُرت الأقوالُ في تفسير كلام الله تعالى، واختلط الحقُّ بالباطل، واتخذ بعض المفسرين تفسير كتاب الله تعالى وسيلةً لِبَثِّ آرائهم الفكرية المنحرفة، ومعتقداتهم الفاسدة، حتى إنَّ طائفة منهم لَجُّوا في الغُلُوِّ والإفراط، وأذاعوا ما في صدورهم، وأفصحوا بأمرهم، وتمسكوا بشقاوتهم ـ احتاج الأمر إلى تقعيدِ قواعد وضوابط ـ هي النقيح الصريح ـ يُعْرَفُ بها الحقُّ من الباطل، والصوابُ من الخطأ، ويجرّد تفسير الكتاب العزيز من كُلِّ ضعيفٍ وشاذٍّ من أقوالهم، وينقِّيه من كُلِّ دخيلٍ فيه، كما أنَّه يُدْفَعُ بتلك القواعد الكثيرُ ممّا أَشْكَلَ واسْتَعْجَمَ من كلام المفسِّرين.

وهذا هو ما دفع شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إلى تصنيف «مقدِّمته في أصول التفسير» التي قال في مُفْتَتَحِها:

«أمَّا بعد.. فقد سألني بعض الإخوان أَنْ أكتب له مقدِّمةً تتضمن قواعد كلِّيَّة، تُعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه...

والتميز ـ في منقول ذلك ومعقوله ـ بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل، فإنَّ الكتب المصنَّفة في التفسير مشحونة بالغَثِّ والسمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين».

أقول: وقد جاءت «مقدِّمته في أصول التفسير» هذه ـ على وَجازتها ـ تطفح أصالةً، وتتفيَّضُ جزالةً ومعرفةً، رحمه المولى تعالى وأعلى مقامه في عِلِّيين.

ولهذا المقصد الجليل قام هذا العمل المميَّز المتقَن، حيث أَحْكَمَ المؤلف حفظه المولى تعالى ترتيب موضوعات كتابه «في قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني، وقواعد الترجيح المتعلقة بالسُّنَّة والآثار، وقواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب، في منهجية علمية موضوعية، وأسلوب رصين بليغ، وبيان جليٍّ مشرق، واستدلال مُقْنِع، واسْتَقْصَى ما أمكن الوصولُ إليه من قواعد الترجيح عند المفسرين، واختار ثلاثةً من أُمَّات كتب التفسير التي تُعْنَى بالخلاف والترجيح [هي: «جامع البيان» للإمام الطبري (ت ٣١٠هـ)، و«المحرَّر الوجيز» للإمام ابن عَطِيَّة (ت ٥٤٦هـ)، و«أضواء البيان» للعلَّامة الشِّنْقِيطي (ت ١٣٩٣هـ) رحمهم المولى تعالى]، واسْتَقْرَى ما فيها من هذه القواعد باللفظ أو المعنى، وأضاف إلى ذلك ما استفاده من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية [(ت ٧٢٨هـ)] وكلام تلميذه ابن القَيِّم [(٧٥١هـ)].

وشَرَحَ كُلَّ قاعدةٍ، وبيَّن أدلتها، وآراء العلماء في اعتمادها، وأتى بالأمثلة التطبيقية عليها، وأحال في نهاية كُلِّ مثالٍ إلى نظائره، وَذَكَرَ القواعد المتفرعة عن كُلِّ قاعدةٍ أصلية.

وحيث كانت بعض هذه القواعد مشترَكَةً مع قواعد أصول الفقه أو القواعد اللغوية، فإنَّ المؤلف رجع إلى المصادر الأصولية واللغوية في ذلك، ووثَّق النصوص توثيقاً دقيقاً من مصادرها الأصلية».

بهـذا الوصـف الكاشـف قَـدَّمَ الشـيخ الجليـل مَنَّـاع القَطَّان رحمه الله (١٣٤٤ ـ ١٤٢٠هـ) لهذا العمل الموفَّق.

وقد ذكـر المؤلِّف فـي مقدِّمته سـبب اختياره للتفاسـير الثلاثة المتقدِّمة، فقال:

«وسبب اختياري لهذه الكتب دون غيرها هو اهتمام أصحابها بالترجيح في خلاف المفسرين، والتعليلِ له ـ غالباً ـ، إضافةً إلى ما للإمام الطبري من منزلة عظيمة في هذا الفَنِّ عموماً، وفي الترجيح خصوصاً؛ فهو لا يكاد يجاوز خلافاً إلَّا ويختار ويُرجِّح، ويُعلِّل ويحتجُّ لترجيحه، ومع ذلك تميُّزُه في جانب التفسير بالأثر.

أمَّا «تفسير ابن عَطِيَّة» فهو على مُسمَّاه، محرَّرٌ وجيز يبين ـ غالباً ـ أصحَّ الأقوال في تفسير الآية، وعليه اعتمد كثير مِنْ بعده كالقرطبي، وأبي حيَّان، والشوكاني، وصِدِّيق خان، وغيرهم، مع ما يمثله من مدرسة الرأي.

أمَّا «أضواء البيان» فلا يقضـي العالِمُ منه عَجَبَه، محـرَّر مدقَّق، عمدته الدليل، تجرَّد صاحبه من كُلِّ هوى وبدعة، أصوليٌّ مفسِّـرٌ، استعان بالقواعد الأصولية في فَهْمِ كتاب الله ومعرفة أرجح الأقوال في تفسير آيات التنزيل، ولا يَذْكُرُ خلافاً ـ غالباً ـ إلَّا ويبين الراجحَ فيه مقروناً بالتدليل والتعليل.

إضافةً إلى قلَّة اسـتطراد هؤلاء الثلاثة في العلوم الأخرى كالفقه والنحو بالنسبة إلى الجَصَّاص، والقرطبي، وأبي حَيَّان، والسَّمِين الحلبي، وغيرهم».

وكان منهج المؤلف في دراسته الوافية للقواعد الترجيحية هذه يقوم ـ بعد ذكره لنصِّ القاعدة ابتداءً ـ على:

١ ـ **صورة القاعدة**: ويذكر فيها معنى القاعدة العام مختصراً.

٢ ـ **بيان ألفاظ القاعدة:** وفيه يشرح معاني ألفاظ القاعدة من حيث اللغة والاصطلاح، وبيان القيود والشروط فيها ـ إن وُجدت ـ، ثم يذكر ما يدخل تحت القاعدة، وما يخرج منها من جزئيات.

٣ ـ **أدلة القاعدة:** حيث يَسْتدلُّ على القاعدة من القرآن الكريم والسُّنَّة المشرَّفة وإجماع الأُمَّة ـ إنْ وُجد واحتاج الأمر إليه ـ، ولا يُغْفِلُ التعليلَ والمُسْتَنَدَ العقلي الصحيح الذي يتفق مع دلائل الكتاب والسُّنَّة.

٤ ـ **أقوال العلماء في اعتماد القاعدة:** حيث يَذْكُرُ أقوال العلماء التي تدل على اعتماد المفسِّر للقاعدة، واستعماله لها في الترجيح، ثم يختار منها الواضح الصريح الذي لا يحتاج إلى تعليق وإيضاح وبيان. وكان سرده لأقوال العلماء مرتَّباً على حسب وفِيَّاتهم.

٥ ـ **بعد تقرير المؤلِّف للقاعدة يذكر من خالف في اعتمادها** ـ إن وُجد ـ ويبيِّن مستنَدَه، ثم يردّه بالحجة والدليل.

٦ ـ **أمَّا المرحلة الأخيرة والمهمة** ـ وهي الثمرة لما تقدَّم ـ فإنها تنصرف إلى الجانب التطبيقي، وذلك بتناول الأمثلة التطبيقية على القاعدة، حيث يبسط الكلام على مثالٍ واحدٍ ـ غالباً ـ، فيذكر أقوال العلماء في الآية، ويبيِّن الراجح ـ حسب وُسْعِه ـ، مع بيان وجه الترجيح ودليله، ويختمه بذكر القواعد التي تؤيد القاعدة في ترجيحها.

وإذا كانت القاعدة مركَّبةً من أكثر من جزء فإنَّه يذكر لكلِّ جزءٍ مثالاً.

وكان حريصاً ـ وفَّقه الله تعالى ـ على ذكر الأمثلة التي لها أثر عملي أو عَقَدي حتى تتضح أهمية القاعدة في الترجيح.

كما نبَّه ـ عند تناوله للأمثلة ـ على المناهج المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، مع ذكر الأمثلة على ذلك، وبيان أوجه بطلانها.

وحسناً فَعَلَ عندما أحال في نهاية تناوله للمثال التطبيقي للقاعدة إلى نظائره معزوَّةً إلى مصادرها، معتمداً فيها على ترجيح من أحال إليه.

وكان عدد القواعد الترجيحية الأصلية التي تناولها وفق المنهج المذكور (٤٨) قاعدةً على ما أحصيته.

والكتاب اشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول.

وقد تضمن التمهيد ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريفات أساسية.

المبحث الثاني: بيان متى يكون الترجيح.

المبحث الثالث: تنازع القواعد المثالَ الواحدَ.

أمَّا الفصل الأول فكان تحت عنوان: **قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني.**

وفيه مَدْخَلٌ ومبحثان:

وفي المَدْخَل تناول قاعدة: «لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلَّا إذا صَحَّ التصريح بنسخها، أو انتفى حكمها من كُلِّ وجه».

وكان عنوان **المبحث الأول: قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات ورسم المصحف.**

وفيه أربعة مطالب، كُلُّ مطلب اشتمل على قاعدة.

والقواعد الأربعة هي:

١ ـ «إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردّها أو ردُّ معناها، وهي بمنزلة آية مستقلة».

٢ ـ «اتحاد معنى القراءتين أَوْلَى من اختلافه».

٣ ـ «معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى القراءة الشاذَّة».

٤ ـ «الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له».

وكان **المبحث الثاني** بعنوان: **قواعد الترجيح المتعلقة بالسياق القرآني.**

وفيه ثلاثة مطالب، والقواعد الثلاثة التي تناولها تحتها:

١ ـ «إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له».

٢ ـ «لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل يجب الرجوع إليه».

٣ ـ «حمل معاني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولى من الخروج به عن ذلك».

الفصل الثاني: قواعد الترجيح المتعلقة بالسُّنَّة والآثار والقرائن.

وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد الترجيح المتعلقة بالسُّنَّة النبوية.

وفيه أربعة مطالب، والقواعد الأربعة التي تناولها تحتها:

١ ـ «إذا ثَبَتَ الحديث وكان نصّاً في تفسير الآية فلا يُصار إلى غيره».

٢ ـ «إذا ثَبَتَ الحديث، وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجِّح له على ما خالفه».

٣ ـ «كل تفسير خالف القرآن أو السُّنَّة أو إجماع الأُمَّة فهو رَدٌّ».

٤ ـ «لا يصح حمل الآية على تفسيراتٍ وتفصيلاتٍ لأمور مغيبة لا دليل عليها من القرآن أو السُّنَّة».

المبحث الثاني: قواعد الترجيح المتعلقة بالآثار.

وفيه أربعة مطالب، وقواعده هي:

١ ـ «إذا صَحَّ سبب النزول الصريح فهو مرجِّح لما وافقه من أوجه التفسير».

٢ ـ «إذا ثبت تاريخ نزول الآية أو السورة فهو مرجِّح لما وافقه من أوجه التفسير».

٣ ـ «تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجَّة على مَنْ بعدهم».

٤ ـ «تفسير جمهور السلف مقدَّم على كل تفسير شاذٍّ».

المبحث الثالث: قواعد الترجيح المتعلقة بالقرائن.

وفيه ثلاثة مطالب، وقواعده هي:

١ ـ «القول الذي تؤيِّده قرائن السياق مرجَّح على ما خالفه».

٢ ـ «القول الذي تؤيِّده آيات قرآنية مقدَّم على ما عَدِمَ ذلك».

٣ ـ «القول الذي يعظِّم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية».

وقاعدة: «كُلُّ قولٍ طَعَنَ في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود».

الفصل الثالث: قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد الترجيح المتعلقة باستعمال العرب للألفاظ والمباني.

وفيه ثمانية عشر مطلباً، وقواعده هي:

١ ـ «كُلُّ تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو ردٌّ على قائله».

٢ ـ «ليس كُلُّ ما ثبت في اللغة صَحَّ حَمْلُ آيات التنزيل عليه».

٣ ـ «يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذِّ والضعيف والمُنْكَر».

٤ ـ «يجب حمل نصوص الوحي على الحقيقة».

٥ ـ «إذا اختلفت الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قُدِّمت الشرعية».

٦ ـ «إذا اختلفت الحقيقة العُرْفِيَّة والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قُدِّمت العُرْفِيَّة».

٧ ـ «القول بالاستقلال مقدَّم على القول بالإضمار».

ويلحق بهذه القاعدة القواعد التالية:

أ ـ «تقدير ما ظَهَرَ في القرآن أَوْلَى في بابه من كُلِّ تقدير».

ب ـ «التقدير الموافق لغرض الآية وأدلة الشرع مقدَّم على غيره».

ج ـ «إذا دار الأمر بين قلَّة المقدَّر وكثرته كان الحمل على قِلَّته أولى».

٨ ـ «القول بالترتيب مقدَّم على القول بالتقديم والتأخير».

٩ ـ «لا ينبغي حمل الآية على القلب ولها بدونه وجه صحيح».

١٠ ـ «إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فَحَمْلُهُ على التأسيس أولى».

١١ ـ «حمل ألفاظ الوحي على التباين أرجح من حملها على الترادف».

١٢ ـ «إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمله على التأصيل أولى».

١٣ـ «إذا دار اللفظ بين أن يكون مشترَكاً أو مفرداً، فإنَّه يحمل على إفراده».

١٤ـ «القول الذي يؤيده تصريفُ الكلمة وأصلُ اشتقاقها أولى بتفسير الآية».

١٥ـ «يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نَصٌّ بالتخصيص».

١٦ـ «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

١٧ـ «إذا دار اللفظ بين أن يكون مقيَّداً أو مطلقاً فإنَّه يحمل على إطلاقه».

١٨ـ «الأصل في الأوامر أنها للوجوب، وفي النواهي أنها للتحريم».

المبحث الثاني: قواعد الترجيح المتعلقة بمرجع الضمير.

وفيه خمسة مطالب، وقواعده هي:

١ـ «إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه».

٢ـ «إعادة الضمير إلى مذكورٍ أولى من إعادته إلى مقدَّر».

٣ـ «إعادة الضمير إلى المحدَّثِ عنه أولى من إعادته إلى غيره».

٤ـ «توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها».

٥ـ «الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور، ما لم يرد دليل بخلافه».

المبحث الثالث: قواعد الترجيح المتعلقة بالإعراب.

وفيه مطلبان، وقاعدتاه:

١ـ «يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق والموافقة لأدلة الشرع».

٢ـ «يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذَّة».

قواعد التَّدَبُّر الأمثل لكتاب الله ﷻ

المؤلِّف: عبد الرحمٰن حسن حَبَنَّكَة المَيْدَاني رحمه الله تعالى (١٣٤٥ ـ ١٤٢٥هـ = ١٩٢٧ ـ ٢٠٠٤م).

الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، (٨٣٩) صفحة.

إنَّ مِنْ أعلى مراتب الأخذ بالقرآن الكريم والإقبال عليه: مَرْتَبَتَيْ التَّدَبُّر والعَمَلِ، وقد كان حظُّهما ـ في واقع الكثير من المسلمين ـ دون مراتب الاستماع والتلاوة والحفظ بمراحل ومراحل، حيث أَفْضَتْ باتساعها وبُعْدِ ما بينها إلى ما تعانيه الأُمَّة المسلمة مِنَ الضَّنْكِ بأشكاله والعَجْزِ بِتَبِعاتِهِ.

والمنهجُ في ذلك بَيِّنٌ منيرٌ لو شاءت الأُمَّة أن تَتَحَقَّقَ فيه.

فقد روى الإمام الطبري في «تفسيره» (٨٠/١) بإسنادٍ صحيحٍ عن سيِّدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال:

«كانَ الرَّجُلُ مِنَّا إذا تَعَلَّمَ عَشْرَ آياتٍ لم يجاوِزهُنَّ حتى يَعْرِفَ مَعانِيَهُنَّ، والعَمَلَ بِهنَّ»[1].

يقول الإمام الثَّبْتُ ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوري ـ عبد الله بن مسلم (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) ـ في «تأويل مُشْكِل القرآن» ص٢٣٣:

---

(١) هذا الحديث وإنْ كان موقوفاً على سيِّدنا ابن مسعود، لكنه مرفوع معنىً؛ لأنَّه رضي الله عنه إنما تعلَّم القرآن من سيِّدنا رسول الله ﷺ، فهو يصف ما كان في ذلك العهد النبوي.

«ولم يَفْرِض الله على عباده أن يحفظوا القرآن كلَّه، ولا أَنْ يَختموه في التعلُّم، وإنما أنزله ليعملوا بمُحْكَمِه، ويؤمنوا بمتشابِهه، ويأتمروا بأمره، وينتهوا بزجره، ويحفظوا للصلاة مقدار الطاقة، ويقرؤوا فيها الميسور».

و(التَّدَبُّرُ) في اللغة: التَّفَكُّرُ والتَّفَهُّمُ.

لكن مَنْ نَظَرَ في مادة (د ب ر)[1] يجد أنها تدور حول أواخِرِ الأمور وعواقِبِها وما تؤولُ إليه.

وقد جاء على صيغة (التَّفَعُّل) ليدل على تكلُّف الفِعْل وحصوله بعد جهد.

يقول العلَّامة المُفَسِّر شهاب الدين الآلُوسِيّ ـ محمود بن عبد الله (١٢١٧ ـ ١٢٧٠هـ) رحمه الله ـ في «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبْع المثاني» (٩٢/٥):

«وأصل التدبُّر: التأمُّل في أَدْبار الأمور وعواقِبِها، ثم اسْتُعْمِلَ في كُلِّ تأمُّلٍ، سواء كان نظراً في حقيقة الشيء وأجزائه، أو سوابقه وأسبابه، أو لواحقه وأعقابه».

وللإمام الرَّبَّاني ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة ـ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (٦٩١ ـ ٧٥١هـ) ـ كلامٌ في معنى (التَّدَبُّر) وحقيقته وآثاره يُؤْتَمُّ به ويُتَنَوَّرُ؛ حيث يقول رحمه الله في «مدارج السالكين» (٤٥١/١):

«وأمَّا التأمُّل في القرآن فهو تحديقُ ناظرِ القلب في معانيه، وجَمْعُ الفِكْر على تدبُّرِه وتعقُّلِه، وهو المقصود بإنزاله، لا مجرَّدَ تلاوتِهِ بلا فَهْمٍ ولا تَدَبُّرٍ.

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣٢٤/٢ ـ ٣٢٥)، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» للفيروزآبادي (٥٨٨/٢)، و«تاج العروس» للزبيدي، مادة (دبر) ـ وانظر منه على وجه الخصوص (٣٩٠/٦) ـ.

قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣].

وقال الحسن [البصري][(١)]: نَزَلَ القرآنُ ليُتَدَبَّر ويُعْمَلَ به، فاتَّخَذُوا تلاوتَهُ عَمَلاً.

ليس شيءٌ أنفعَ للعبد في معاشِه ومَعَادِه، وأقربَ إلى نجاته ـ من تدبُّرِ القرآنِ وإطالةِ التأمُّلِ فيه، وجَمْعِ الفِكْرِ على معاني آياته؛ فإنَّها تُطْلِعُ العَبْدَ على معالم الخير والشَّرِّ بحذافيرها، وعلى طُرُقاتِهما وأسبابِهما وغاياتِهما وثمراتِهما، ومآلِ أهلِهما، وتَتُلُّ[(٢)] في يده مفاتيح كنوز السعادة والعلوم النافعة، وتثبتُ قواعد الإيمان في قلبه، وتُشيدُ بنيانَهُ، وتوطِّدُ أركانَهُ، وتُريهِ صورةَ الدُّنيا والآخرةِ، والجنَّةِ والنَّارِ في قَلْبِه، وتُحْضِرُهُ بين الأمم، وتُريهِ أيامَ الله فيهم، وتُبَصِّرُهُ مواقعَ العِبَرِ، وتُشْهِدُهُ عَدْلَ الله وفَضْلَهُ، وتُعَرِّفُهُ ذاتَهُ وأسماءَهُ وصفاتِهِ وأفعالَهُ، وما يحبُّهُ وما يُبْغِضُهُ، وصراطَهُ الموصلَ إليه، وما لسالكيه بعدَ الوصول والقدوم عليه، وقواطعَ الطريقِ وآفاتِها، وتُعَرِّفُهُ النَّفْسَ وصفاتِها، ومُفسداتِ الأعمال ومُصَحِّحاتِها، وتُعَرِّفُهُ طريقَ أهلِ الجنَّة وأهلِ النَّارِ، وأعمالَهُم وأحوالَهُم وسيماهُم، ومراتبَ أهلِ السعادةِ وأهلِ الشَّقاوَةِ، وأقسامَ الخَلْقِ واجتماعَهُم فيما يجتمعونَ فيه، وافتراقَهُم فيما يفترقونَ فيه.

---

(١) أقول: أثر الإمام الحسن البصري هذا جاء معناه عنه مطوَّلًا عند الإمام سعيد بن منصور في «سننه» (٤٢٢/٢) رقم (١٣٥) بإسناد حسن.

(٢) أي: تضع في يده. انظر: «تاج العروس» مادة (تلل) (٧٧/١٤).

وبالجملة: تُعَرِّفُهُ الـرَّبَّ المدعُوَّ إليه، وطريقَ الوصـولِ إليه، وما له من الكرامةِ إذا قَدِمَ عليه». انتهى كلام ابن القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ.

وقال المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ في «مقدِّمة» الطبعة الأولى: «ليس الغرضُ من التدبُّر مجرَّدَ التَّرَف العِلْمي والافتخارِ بتحصيل المعرفة والتوصُّلِ إلى كشف المعاني للتعالي بمعرفتها واكتشافها، إنما وراء الفَهْم غَرَضُ التذكُّر والعِظَة، والعملُ بموجب هذا العِلْم، وهذا التذكر المقصود لا يَحْظَى به إلَّا أولو الألباب، وهم أهل العقول الحصيفة، والأذهان النظيفة، والقلوب الشريفة».

وقد عَرَّفَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ (التدبُّر) في مقدِّمة كتابه فقال:

«التدبُّر هـو التفكُّر الشـامل الواصل إلى أواخـر دلالات الكَلِمِ ومَرَامِيه البعيدة».

ثم قال: «إنَّ تدبُّرَ آيات كتـاب الله ذات المعاني المباركة التي لا يَنْضَبُ مَعِيْنُهَا يحتاجُ إلى بصيرةٍ مُنيرةٍ وفَهْمٍ ثاقبٍ».

وأَحْسِـبُ أنَّ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ قد رُزِقَ تلك البصيرة المنيـرةَ وذلك الفَهْمَ الثاقبَ، فوفَّقه المولى تعالى إلى (القواعد التدبُّرية) التي اعتمد في استخراجها على الاستقراء الشامل للقرآن الكريم، مع سَبْر المعاني والدلالات وتذوُّقِها.

وهو يؤكِّد على ضرورة أَنْ يتعدَّى المرءُ (التفسيرَ) المرتبطَ ببيان المعنى وإيضاحه حَسْبُ إلى الغَوْص في دلالات الألفاظ وسَبْر المعاني، وبيانِ ارتباط الجملة القرآنية بموضوع السورة، وارتباطِها الموضوعي بما تفرَّق في القرآن الكريم، ولأهمية هذا الارتباط ورُكْنِيَّتِهِ جَعَلَهُ القاعدةَ التدبُّريةَ الأولى.

وممَّا امْتَازَ به هـذا العَمَلُ التأصيليُّ المُبْتَكَرُ وَفْـرَةُ الأمثلة التطبيقية من القرآن الكريم لتلك (القواعد التدبُّرية)، وكان التمثيلُ الواسعُ المُسْتَقْرَى هذا من المؤلِّف ـ رَحِمَهُ اللهُ وأجزل مثوبته ـ دالًّا على أنَّ المَرْءَ كلَّما كان أبطنَ بالكتاب

الكريم خبرةً، وأطولَ له صُحْبَةً، وأشدَّ تبحُّراً وتقليباً، وأكثرَ ممارسةً ومُزاولةً، وأدومَ مماسَّةً ومُلابَسَةً ـ جاء تمثيلُه وتذوُّقُه وتنزيلُه أَوقَعَ وأَسَدَّ وأحْكَمَ.

وقد اشتمل الكتاب على (أربعين) قاعدة تدبُّرية، هي:

القاعدة الأولى: حول ارتباط الجملة القرآنية بموضوع السورة، وارتباطها الموضوعي بما تفرَّق في القرآن المجيد.

القاعدة الثانية: حول وحدة موضوع السورة القرآنية.

القاعدة الثالثة: حول أوجه النصِّ التي يهدف إليها.

القاعدة الرابعة: حول بيئة نزول النصِّ البشرية والزمانية والمكانية والنفسية والفكرية الفردية والاجتماعية.

القاعدة الخامسة: حول التفسيرات الجزئية والمعنى الكلِّي.

القاعدة السادسة: حول تكامل النصوص القرآنية في الموضوعات التي اشتمل عليها القرآن، واستبعاد التكرار لمجرد التأكيد ما أمكن.

القاعدة السابعة: حول تتبُّع التفسير المأثور لمعنى النصِّ.

القاعدة الثامنة: حول تكافؤ النصوص القرآنية ووجوب الجمع بينها في نَسَقٍ فكريٍّ متكامل وعدمِ اللجوء إلى الحُكْمِ بالنسخ إلَّا فيما ثبت نسخُه بدليلٍ صحيح صريح.

القاعدة التاسعة: حول تتبُّع مراحل التنزيل.

القاعدة العاشرة: حول الحِكْمَةِ من وضع آيات مدنيَّة التنزيل في سورة مكيَّة، ووضع آيات مكيَّة في سور مدنيَّة.

القاعدة الحادية عشرة: حول النظر فيما ورد من أسباب النزول.

القاعدة الثانية عشرة: حول لزوم فهم الآية وفق ترتيب نَظْمِها.

القاعدة الثالثة عشرة: حول أنَّ القرآن لا اختلاف فيه ولا تناقض، وأنَّه لا تناقض بينه وبين الحقائق العلمية الثابتة بالوسائل الإنسانية.

القاعدة الرابعة عشرة: حول اقتضاءات النصِّ ولوازمه وروابطه الفكرية، ومحاذيفه التي حُذفت للإيجاز، والتضمينات التي يتضمَّنُها.

القاعدة الخامسة عشرة: حول التكرير وأغراضه.

القاعدة السادسة عشرة: حول ضرورة البحث في معاني الكلمات القرآنية بحثاً علميّاً لغويّاً.

القاعدة السابعة عشرة: حول الربط بين الآيات وخواتيمها.

القاعدة الثامنة عشرة: حول النظر في الألفاظ المتقاربة المعنى أو المترادفة.

القاعدة التاسعة عشرة: حول تردد النصِّ بين دلالتين أو أكثر.

القاعدة العشرون: حول القَسَمِ في القرآن.

القاعدة الحادية والعشرون: حول النظر في ملاءمة الأسلوب البياني للهدف منه.

القاعدة الثانية والعشرون: حول البحث عن الوجوه البلاغية والغرض الفكري من الصور البلاغية في القرآن المجيد.

القاعدة الثالثة والعشرون: حول الاستغناء في الأداء البياني بتعبيرات مختلفات موزَّعات على الأشباه والنظائر للدلالة على التكامل البياني فيما بينها وطرد استعمالها في سائرها.

القاعدة الرابعة والعشرون: حول التنويع في أساليب الأداء البياني.

القاعدة الخامسة والعشرون: حول البحث عن أغراض الاختلاف في التعبير في مختلف النصوص.

القاعدة السادسة والعشرون: حول ضرورة ملاحظة قواعد اللغة العربية ومفاهيم الصيغ الصرفية، ولزوم البحث عن سِرِّ مخالفة الإعراب لمقتضى الظاهر.

القاعدة السابعة والعشرون: حول رعاية فواصل الآيات اهتماماً بالنَّسَق اللفظي.

القاعدة الثامنة والعشرون: حول استعمال الكلام في أكثر من معنى.

القاعدة التاسعة والعشرون: حول التعليل بأنْ المصدرية وما بعدها في الآيات القرآنية، وفي لزوم تقدير المحذوفات قبلها.

القاعدة الثلاثون: حول استعمال الفعل الماضي:

١ ـ فيما له الكينونة الدائمة.

٢ ـ وفيما حصل فعلاً.

٣ ـ وفيما هو مَقْضِيٌّ مقدَّر.

٤ ـ وفيما هو معلومٌ لله وقوعُهُ في المستقبل ولو لم يكن له إرادة جبريَّةٌ في وقوعِه، إنما له به علم تمكين وتسخير.

القاعدة الحادية والثلاثون: حول النظر في توجيه الخطاب الرباني، وفيه ثلاث مقولات:

المقولة الأولى: حول خطاب الناس بصفة عامَّة، وخطاب الذين آمنوا على وجه الخصوص.

المقولة الثانية: الأصل في الخطاب الرباني ـ ولو بعد نزول القرآن ـ أنَّه فوق الزمن، فهو خارجٌ عن حدوده، وهو قائمٌ بلا تجدُّد.

المقولة الثالثة: ١ ـ خطاب الله للرسول شامل للمؤمنين ما لم تثبت الخصوصية.

٢ ـ خطاب المفرد في القرآن خطاب لكلِّ فرد يصلح للخطاب.

القاعدة الثانية والثلاثون: حول كلمة «لعلّ» الواردة في القرآن في مثل ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

القاعدة الثالثة والثلاثون: حول كلمة «بلى» في القرآن.

القاعدة الرابعة والثلاثون: حول صيغة «وما أدراك ما...؟» في القرآن.

القاعدة الخامسة والثلاثون: حول تعدية فعل [أراد ـ يريد] في القرآن.

القاعدة السادسة والثلاثون: حول تعبيرات [مِنْ بين يَدَيْهِ ومِنْ خَلْفِهِ ونحوهما ـ الأمام ـ الوراء].

القاعدة السابعة والثلاثون: حول إسناد الفعل أو ما في معناه إلى فاعله أو من قام به أو مُسبِّبِه أو الآمر به والداعي له، أو المتَّهَمِ به، أو الحاكم أو القاضي به، أو واجده والعاثر عليه والواصل إلى العلم به، أو غير ذلك، أو الراغب في حصوله.

القاعدة الثامنة والثلاثون: حول ما يُسمَّى بالاستثْناء المنقطع.

القاعدة التاسعة والثلاثون: حول لفظ [كذلك] في القرآن.

القاعدة الأربعون: حول القراءات العشر.

ويليها مُلْحَقٌ في القُرَّاء، ونماذج من القراءات العَشْر من سور الفاتحة والبقرة وآل عمران.

الآيات التي قال عنها المُفَسِّرونَ: هي أصلٌ في الباب
ـ جمعاً ودراسةً ـ

المؤلِّف: سلطان بن فهد الصُّطامي.

الناشـر: كرسـي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م)، (٦٣٥) صفحة.

يقـول الإمـام جـلال الديـن السـيوطي ـ عبد الرحمٰن بـن أبي بكر (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) رحمه الله ـ في كتابه «الإكليل في استنباط التنزيل» (٢٥٣/١): «اشتمل كتاب الله العزيز على كُلِّ شـيءٍ، أمَّا أنواع العلوم فليس منها بابٌ **ولا مسألةٌ هي أصْلٌ** إلَّا وفي القرآن ما يَدُلُّ عليها».

ويَرِدُ لفظ «الأصل» في كتب المفسِّـرين، وهو لا يخرج في الجملة عن ثلاثة استعمالات: إمَّا أن تكون كلمة «الأصل» مرتبطة باللفظ، أو بالمعنى، أو بتقرير حكم مأخوذ منه ـ وهو المراد ـ.

وقد حـدَّد المؤلِّـف وَفَّقه المولى تعالـى في «مقدِّمتـه» مقصوده بـ «الأصل» في دراسـته الماتعة هذه فقال: «هو بيان كُلِّ أصلٍ أطلقه المفسِّر تحت آية من القرآن لتقرير حُكْمٍ من أحكام الشريعة العَقَدِيَّة أو العملية، أو تقرير إثبات أدبٍ أخلاقـي، أو تأصيل إثبات عِلْمٍ مـن العلوم العامَّة، أو الفنون والمِهَن المختلفة».

ولاكتمال الصورة وإيضاحها أُمَثِّلُ بالشواهد التالية ـ ممَّا جاء في الكتاب ـ:

ـ يقول الإمام ابن الفَرَس الأندلسي ـ عبد المنعم بن محمد (ت ٥٩٧هـ) ـ في كتابه «أحكام القرآن» (٢/٢١٤) عند قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]:

«هذه الآيةُ أصلٌ في الوعد والوعيد».

ـ ويقول الإمام القُرْطُبي ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ) ـ في «تفسيره» (١/٢٦٤) عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]:

«هـذه الآية أصل في نَصْب إمامٍ وخَلِيفةٍ يُسـمع له ويُطـاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة».

ـ ويقـول الإمام ابـن كثير الدِّمَشْـقي ـ عماد الدين إسـماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ) ـ في «تفسيره» (٦/٣٥٠) عند قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]:

«هذه الآية الكريمة أصل كبير في التأسِّي برسول الله ﷺ في أقواله وأفعاله وأحواله».

ـ ويقول الإمام السيوطي ـ عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) في كتابه «الإكليل في اسـتنباط التنزيل» (٢/٩٠٤)، عند قولـه تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٦٩]:

«أصل في الطِّبِّ».

ـ ويقول العلَّامة الشيخ محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) في «تفسير المنار» (٥/٢٢٠) عند قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٧٩]:

«هذه الآية أصل من أصول علم الاجتماع وعلم النفس، فيها شفاء للناس من أوهام الوثنية، وتثبيت في مقام الإنسانية».

ـ ومن أئمة التفسير المتقدِّمين الذين أطلقوا مصطلح «الأصل» في «تفاسيرهم»: ابن عَطِيَّة (ت ٥٤٢هـ)، وابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، والقُرْطُبي (ت ٦٧١هـ).

ومن المتأخرين: السيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو أكثر مُفَسِّرٍ جاء بإطلاق هذا المصطلح في كتابه «الإكليل في استنباط التنزيل».

ومن المعاصرين: جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، ومحمد بن الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، ووهبة الزُّحَيْلي (ت ١٤٣٦هـ).

ـ وإلى جانب المقصد الأساسي لهذا العمل والمتمثل: بوقوف المُتَفَقِّه ـ بالمفهوم القرآني والاصطلاحي ـ على أصلٍ يَعتمد عليه في تأصيل الأحكام المختلفة وتقعيد مسائلها الكُلِّية، فإنَّ معرفة «الأصل» له أثره في الترجيح بين دلالات الآيات، وكذا في النَّسْخ وعدمه ـ ممَّا يصح وقوعه فيه ـ.

أمَّا ضوابط كون الآية «أصلاً» فقد ذكر المؤلِّف سبعة ضوابط ـ مع التمثيل لها ـ وهي:

أوَّلاً: كون الآية مُحْكَمَةً.

ثانياً: تأريخية الحُكْم أو الحَدَث في الآية.

ثالثاً: تفرُّد الآية بلفظ لم يأت في غيرها من الآيات.

رابعاً: تفرُّد الآية بالحُكْم الشرعي دون سائر الآيات القرآنية.

خامساً: شمولية الآية أثناء بيان الحُكْم.

سادساً: أسبقية النزول للآية.

سابعاً: امتياز الآية بأسلوب بلاغي معيَّن عن غيرها.

وكانت دراسة المؤلِّف للآيات التي هي «أصل» ضمن محاور أساسية هي:

١ ـ ذكر الآية مع قول المُفَسِّرِ الذي نَصَّ على أنَّ الآية أصل.

٢ ـ المعنى الإجمالي للآية.

٣ ـ الآيات المشابهة للأصل في المعنى.

٤ ـ أوجه كون الآية أصلاً.

والكتاب اشتمل على تمهيد بُحث فيه إطلاقات «الأصل» في كتب المفسرين، وأشهر من أطلق هذا المصطلح من المفسرين، وبيان الإحصائيات العددية في ذلك، كما اشتمل على بابين رئيسين:

الأول: الدراسة التأصيلية، وتحته فصلان:

الفصل الأول: التعريفات والإطلاقات للمفسرين حول الآية القرآنية.

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: تعريف المُفَسِّرِ والآية والأصل والباب لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الكلمات التي أطلقها المفسرون حول الآية.

الفصل الثاني: ملامح حول الأصل عند المفسرين، **وفيه أربعة مباحث:**

المبحث الأول: الأصل وأثره في الترجيح، وفي النَّسْخ وعدمه بين الآيات.

المبحث الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأصل في القرآن والأصل في السُّنَّة.

المبحث الثالث: ضوابط كون الآية أصلاً.

المبحث الرابع: الأصل بين الاتفاق والاختلاف عند المفسرين.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية، وتحته سبعة مباحث:

المبحث الأول: الآيات التي هي أصل في باب العقائد عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها هي:

أصل في الوعد والوعيد، أصل في تكفير من استهزأ بالشريعة، أصل في تكفير من صَدَرَ منه تَنَقُّصٌ في جناب الباري ﷻ، أصل من أصول الدين (عِلْمُه سبحانه بالغيب)، أصل في بيان أولياء الله تعالى، أصل في عذاب القبر، أصل تنزيه الله ﷻ عمّا لا يليق به سبحانه، أصل في التوحيد.

المبحث الثاني: الآيات التي هي أصل في الاتباع للنبي ﷺ عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في براءة النبي ﷺ ممّا نُسِبَ إليه، أصل التسليم والاختيار لأوامره ﷺ، أصل في الاتباع للنبي ﷺ والتأسِّي به، أصل في بشرية الأنبياء، أصل في نفي أهل البِدَع.

المبحث الثالث: الآيات التي هي أصل في باب العبادات عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في الطهارة، أصل في وجوب سَتْر العَوْرة، أصل في مواقيت الصلاة، أصل في الأذان والإقامة، أصل في رُخْصَة القَصْر وصلاة الخوف،

أصل في دفن المَيِّت، أصل مشـــروعية الإهداء إلى البيت الحرام، أصل في مشروعية العِتْق.

المبحـث الرابع: الآيات التي هي أصل في باب المعاملات عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في وجوب نَصْب الإمام وفي طلب الولاية ولزوم الجماعة، أصل في الإعداد للجهاد، أصل في قبول الجِزْية، أصل في صلاح المعاملات، أصل في البيوع الفاســدة، أصل في الضَّمان والكفالة، أصل في الوكالة، أصل في الشَّــراكة بين المخلوقِين، أصل في اســتعمال القُرعة عند التنازع، أصل في أحكام اللقيط، أصل في هِبَة الزوجة حَقَّها، أصل في الميراث وفي الفرائض، أصل في أحكام الكُفَّار إذا أسلموا، أصل في الخُلْع، أصل في اللِّعان، أصل النفقة، أصــل في الحضانة، أصل يتعلق بأحــكام الجنايات، أصل يتعلق في نقصان حُكْم العَبْد عن حُكْم الحُرِّ، أصل فــي الدِّيَات، أصل رَجْم اللوطي، أصل في حَدِّ القذف، أصل في تحريم الخمر والقمار، أصل في الحَبْس، أصل في حرمة الأموال، أصل في قطع الســارق، أصل في قتال المسلمين للبُغاة، أصل في حِــلِّ الأطعمة، أصل فــي التغليظ في الأيمان، أصل في الشـــهادة والرواية وفي تعامل الناس بعضهم مع بعض، أصل في التحكيم في ســائر الحقوق، أصل في الإقرار.

المبحـث الخامس: الآيات التي هي أصل في باب القواعد الشــرعية عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في قاعدة المشقة تجلب التيسير، أصل في قاعدة المضارة لا تكون مشروعة، أصل في سد الذرائع، أصل في القول بالعموم، أصل في المصالح

الشرعية، أصل في اختلاف الاجتهاد، أصل في عدم العقوبة على المُحْسن، أصل في سقوط التكليف عن العاجز، أصل في أَنْ لا يُؤخذ أحد بفعل غيره، أصل في أنَّ الناسي والمخطئ غير مُكلَّفَيْنِ.

المبحث السادس: الآيات التي هي أصل في باب تهذيب الأخلاق عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في التواضع، أصل من أصول الأخلاق (التقوى)، أصل في الوعظ، أصل في المحاسبة، أصل في أنَّ العَيْن حَقٌّ، أصل في ترك التَّنَطُّع والتشدد، أصل في الهجرة والعُزْلة، أصل في آداب المناظرة، أصل في حُسْن الظن بالآخرين، أصل في مَدْح الإنسان نفسَه للمصلحة، أصل في الحث على الاستقامة، أصل في إخراج أهل الفِسْق، أصل في التحذير من اتباع الهوى، أصل في تفاضل أهل الفضل، أصل في أداء الأمانات، أصل في أنَّ السِّلْم أصل في الإسلام، أصل في ابتغاء ما فيه الصلاح للأيتام، أصل في قبول توبة المرتد.

المبحث السابع: الآيات التي هي أصل في باب الفنون والعلوم عند المفسرين.

والأصول التي تضمنها:

أصل في طلب العلم، أصل في علم النفس والاجتماع، أصل في الطب، أصل في علم المواقيت والحساب، أصل في الرؤيا، أصل في الصَّوغ والصناعة، أصل في مشروعية التجارة، أصل في الفِرَاسة، أصل في إحالة الحكم من آية لأخرى.

الأحاديث المُشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآن الكريم
ـ عَرْضٌ ودراسة ـ

المؤلِّف: الدكتور أحمد بن عبد العزيز القُصَيِّر.

الناشر: دار ابن الجوزي، الدَّمَّام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ = ٢٠١٠م)، (٧٩١) صفحة.

أنزل المولى تعالى كتابَه الكريم: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، ووكَّلَ سبحانه بيانَ كتابِهِ لنبيِّه ﷺ، فجاءت السُّنَّةُ شارحةً للقرآن الكريم ومبيِّنةً له، تُفَسِّرُ مُبْهَمَهُ، وتُفَصِّلُ مُجْمَلَهُ، وتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وهي مُحْكَمَةٌ في ذلك كُلِّه، إلَّا أنَّه ربما وقع فيها ما يَدْخُلُ في حُكْمِ المتشابِهِ، فربما رُوي عنه ﷺ حديثٌ يُوهِم معارضةَ آيةٍ قرآنيةٍ، وربما رُوي عنه تفسيرُ آيةٍ ما وفي هذا التفسير ما يُوهمُ معنىً مُشْكِلاً.

ولمَّا كانت نصوصُ الوَحْيَيْن الشريفين فيها مُحْكَمٌ ومتشابه فقد نَفَذَ من تلك النصوص المتشابهةِ أعداءُ الإسلام ليثيروا الشبهات حول القرآن الكريم والسُّنَّةِ النبوية المطهَّرة، تارةً بالطعن فيهما، وتارةً بالتشكيك وإثارة الشُّبَهِ حولهما؛ يريدون بذلك تضليلَ الأُمَّة، وصَدَّها عن دِيْنِها القويم، كما أخبر سبحانه عنهم بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧].

إلَّا أنَّ الله تعالى رَدَّ كيدهم في نحورهم، فهيَّأَ لكتابه الكريم وسُـنَّة نبيِّه ﷺ رجالاً أفذاذاً من علماء المسلمين وأئمتهم، ينفون عنهما انتحالَ المُبْطِلِين، وتأويلَ الجاهلين، وتحريفَ الغالين، فكشفوا زَيْفَ تلك الشُّبَهِ والأكاذيب، وأزاحوا الستار عن خطرها وكيدِها، ثم نظروا بعد ذلك في الصحيح من سُنَّة النبيِّ ﷺ، فيما يقع فيها مـن وهْمٍ وغفلـةٍ مـن رواةٍ ثقاتٍ عـدولٍ، وكمـا قال القاضـي عياض (ت ٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول مقدمته لكتابه «مشارق الأنوار على صِحاح الآثار» ـ:

«أبانـوا عِلَلَها، وقيَّـدوا مُهْمَلَها، وأقامـوا مُحَرَّفَها، وعانَوا سـقيمها، وصحَّحوا مُصَحَّفَها».

وبيَّنوا أنَّ نصوص الوَحْيَيْن الشريفين حَقٌّ وصِدْقٌ، لا تتعارض ولا تتناقض[١].

وقد أُلِّفَ في (مُشْكِل القرآن) مؤلَّفاتٌ قيِّمة مشهورة، بَيْدَ أنَّ أغلبَها يتناول الآياتِ التي يوهم ظاهرُها التعارضَ فيما بينها.

وكذا أُلِّفَ في (مُشْـكِل الحديث) مؤلَّفاتٌ جامعة ذائعـة، بَيْدَ أنَّ أغلبَها يتناول الأحاديث التي يوهِم ظاهرُها التعارضَ فيما بينها، أو هي مُشْكِلَةٌ في ذاتها.

لكن لم يُفْرَد بالتصنيف الأحاديثُ التي تَرِدُ في التفسير وتُعَدُّ مُشْكِلَةً في ذاتها، أو يُوهم ظاهرُها التعارضَ فيما بينها[٢].

وهو ما نَهَضَ إليه المؤلِّف ـ وفَّقه المولى تعالـى ـ بعِلْمٍ واقتدارٍ، فجاء كتابُه جامعاً في موضوعه، مُحْكَمَاً في بنائه، سَنِيّاً في عَرْضِه.

---

(١) من مقدمة المؤلف بتصرف.

(٢) مع بيان أنَّ عدداً من علماء التفسـير والحديث قد اهتموا بهـذا الموضوع وبرزوا فيه، من أمثال الأئمة: ابن عطية والقرطبي وابن كثير والآلوسـي من المفسِّـرين، والقاضي عياض والنووي وابن حَجَر من المحدِّثين ـ وقد أشار إلى ذلك المؤلف في خاتمة دراسته ـ.

وقد بلغ مجموعُ الأحاديث المُشْكِلَةِ الواردةِ في تفسير القرآن ـ التي دَرَسَها المؤلِّف ـ (ستة وسبعين) حديثاً ـ منها في «الصحيحين»: (سبعة وأربعون) حديثاً ـ.

وهذه الأحاديث تتناول جميع الأحاديث المُشْكِلَة الواردة في تفسير جميع سور القرآن الكريم ممّا جاء في الكتب التسعة، وهي: موطأ مالكٍ، وصحيحا البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والتِّرْمِذِيِّ، والنَّسَائي، وابن ماجه، والدَّارِمي، ومسند الإمام أحمد[1].

وقد اقتصر المؤلف على دراسة الصحيح أو المختلَف في تصحيحه من الأحاديث المُشْكِلَة في التفسير دون المتفق على تضعيفه ـ إلَّا أن يَرِدَ في المسألة الواحدة أكثر من حديث فإنه يذكرها جميعاً وإن كان بعضها مُتَّفَقاً على ضعفه، بشرط أن لا يخرج عن الكتب التسعة ـ باستثناء قصة الغرانيق، حيث عَمَدَ إلى دراستها ـ وإنْ لم تكن على شرطه ـ نظراً لأهميتها، واتِّكاءِ عدد من المستشرقين عليها، واتخاذِها أداةً للطعن في نبينا الكريم صلوات الله وسلامه عليه.

وكان ضابطَه في الأحاديث المُشْكِلَة التي دَرَسَها: ما نَصَّ عالِمٌ أو أكثر على وجود الإشكال أو نَفْيِهِ، مع مراعاة اصطلاح المحدِّثين دون الأصوليين في ضابط المُشْكِل[2].

---

(١) أقول: من المقرَّر عند أهل العلم بالحديث أنّ الكتب التسعة هذه قد اشتملت على جُلِّ الحديث المقبول صحيحاً كان أم حسناً، وأنَّ جُلَّ الحديث المقبول في غيرها يوجد أصلُه فيها؛ ولهذا المعنى ـ والله تعالى أعلم ـ اقتصر المؤلف عليها دون غيرها.

(٢) (المُشْكِلُ) عند الأصوليين: هو اللفظ الذي استغلق وخفي معناه على السامع، ولم يتبين إلا بعد طلبٍ وتأمُّلٍ، فقد يظهر معناه من قرينة في النص، أو من دليل آخر منفصل عن النص، أو بتأمل ونظر، وقد لا يظهر.

بينما هو عند المحدِّثين: الحديث المروي عن رسول الله ﷺ بسندٍ مقبولٍ، ويُوهِمُ ظاهرُه =

كما أنَّه لم يُدْخِل (أحاديث الصفات)، والتي يعدُّها بعضُ أهل العلم ـ من أمثال ابن فُوْرَك والسيوطي ـ من المُشْكِل.

وكان منهج المؤلف في دراسة تلك الأحاديث المُشْكِلَة يتناول:

أولاً: بيانَ وجه الإشكال فيها.

ثانياً: ذِكْرَ مسالك العلماء في توجيه الإشكال، مع بيان أدلتهم إن وُجدت.

ثالثاً: بيانَ القول الراجح في كُلِّ مسألة، مع ذكر حُجَّة الترجيح.

وقد توسع في تخريج الأحاديث المُشْكِلَة الواردة في كُلِّ مسألة ببيان طُرُقِها ومخارجها وما فيها من عِلَلٍ إنْ وُجِدَت، وذلك لما في التوسع من فائدةٍ لمعرفة منشأ الإشكال، والذي غالباً ما يكون بسبب وهم أو اضطراب من بعض الرواة.

أمَّا الحديث الذي لا يكون في أصل المسألة، فيختصر في تخريجه وبيان مرتبته، إلّا أن يكون معلولاً ـ وهو محلُّ استدلالٍ ـ فيتوسع في تخريجه لبيان عِلَلِهِ حيناً.

وقد تبيَّن للمؤلف أنَّ واحداً من الأسباب الرئيسة التي توهم الإشكال في الأحاديث هو وقوعُ الخطأ من الرواة في نقل لفظ الحديث، فتجد أحدَهم ينقل الحديث بغير لفظه الذي قاله النبيُّ ﷺ، وفي هذا الحديث من الغرابة والإشكال ما يستحيل معه أن يكون من كلامه، وعند التحقيق يتبين خطأ رَفْعِهِ، وأنَّ أصل الحديث يعود لرواية إسرائيلية، أو غير ذلك.

كما نبَّه المؤلف على أهمية معرفة سبب النزول وسبب ورود الحديث في دفع التعارض بين النصوص الشرعية، ومن ثَمَّ التوفيقِ بينها.

= معارضةَ آيةٍ قرآنيةٍ، أو حديثٍ آخر مثله، أو يُوهِمُ ظاهرُه معارضةَ مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماع، أو قياس، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كلِّيَّةٍ ثابتةٍ، أو أصل لغوي، أو حقيقة علمية، أو حِسٍّ، أو معقول.

وكان موفَّقــاً عندما قرَّر: «أن إنــكارَ المَجاز، والقــولَ بوجوب حَمْلِ النصوص الشرعية على الحقيقة في كُلِّ الأحوال، وإنْ كان هناك قرينة على إرادة المجاز ـ رأيٌ ينبغي إعادةُ النظر فيه؛ إذ القولُ بهذا الرأي ينشــأ عنه تناقضٌ بين النصوص الشرعية لا يمكن التخلص منه إلَّا بتكلُّف، والواجب هو التعاملُ مع النصوص الشرعية حسب الأســاليب المتعارَف عليها عند العرب؛ حيث كان القــرآن ينزل بلغتهم، ويخاطبهم وفق الأســاليب التي تعارفوا عليها».

كما أكَّد ـ وفَّقه المولــى تعالى ـ على أهمية معرفــة دلالات النصوص الشــرعية، وأهمية التفريق بينها، فقد يتجاذب النصَّين دلالتان، وفي كلٍّ من الدلالتين ما يُوهم معارضةَ الدلالة الأخرى، فيظن الناظرُ أنَّ هذا تعارضٌ بين النصوص الشرعية، لكنْ عند التحقيق يتبين ضعفُ أَحَدِ الدلالتين.

ومن جملة الأمور المهمة التي نبَّه عليهــا كذلك: ضرورةُ معرفة مقاصد الشــريعة، وأنه هو الفقه الحقيقي، وأنَّ النظر المجرَّدَ في النصوص الشرعية ـ دون إلمامٍ بمقاصدها ـ فيه قصــورٌ يوقع الفقيه في حيرة وتناقضات، وربما قاده فَهْمُهُ الخاطئ إلى انحرافٍ في السلوك أو الاعتقاد.

وقد أدار المؤلِّف دراسته على قسمين رئيسين:

القسم الأول: دراسة نظرية في الأحاديث المُشْــكِلَة الواردة في تفسير القرآن الكريم.

وتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف المُشْكِلِ في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني: أسباب التعارض، وشروطه، ومسالك العلماء في دفعه.

الفصل الثالـــث: المراد بالأحاديث المُشْــكِلَة الواردة في تفســير القرآن الكريم، وبيان الفرق بينها وبين مُشْكِل القرآن ومُشْكِل الحديث.

الفصل الرابع: عناية العلماء بالأحاديث المُشْــكِلة الواردة في تفســير القرآن الكريم.

القسم الثاني: دراسة تطبيقية للأحاديث المُشْكِلَة الواردة في تفسير القرآن الكريم.

وهو أُسُّ الكتاب وقاعدته.

وقد تضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث التي يُوهم ظاهرُها التعارضَ مع القرآن الكريم.

وتناول فيه (تسعاً وعشرين) مسألة هي:

١ ـ في حكم المفاضلة بين الأنبياء عليهم السلام.

٢ ـ في تأخير الأجل بالبر والصلة.

٣ ـ في حَدِّ الإماء إذا أَتَيْنَ بفاحشةٍ.

٤ ـ هل يُنشئُ الله تعالى للنار خَلْقاً فيعذبهم فيها؟

٥ ـ في الحدود، هل هي كفَّارة لأهلها أم لا؟

٦ ـ في عصمة الله تعالى لنبيِّه ﷺ من الناس.

٧ ـ في تعذيب الميت ببكاء الحي.

٨ ـ في تحميل اليهود والنصارى ذنوبَ المسلمين يوم القيامة.

٩ ـ في إيجاب الدِّيَة في قتل الخطأ وشبه العَمْد على عاقلة الجاني.

١٠ ـ في ولد الزنا، وهل عليه من وِزْرِ أبويه شيءٌ؟

١١ ـ في رؤية الإنس للجن.

١٢ ـ في مُسْتَقَرِّ أرواح الكفار.

١٣ ـ في المُوجِبِ لدخول الجنَّة.

١٤ ـ في مدة خلق السماوات والأرض.

١٥ ـ فيمن أساء في الإسلام، هل يُؤاخذ بما عمل في الجاهلية؟

١٦ ـ في الوقت الذي يتبرَّأ فيه إبراهيم الخليل عليه السلام من أبيه آزر.

١٧ ـ في حكم تَمَنِّي الموت والدعاء به.

١٨ ـ في مصير أهل الفَتْرَةِ، ومَن في حكمهم.

١٩ ـ هل يُورَثُ الأنبياءُ عليهم السلام؟

٢٠ ـ في سماع الأموات لكلام الأحياء.

٢١ ـ في إضافة تحريم مكَّة إلى الله تعالى، وإلى إبراهيم الخليل عليه السلام.

٢٢ ـ في خراب ذي السويقتين للكعبة.

٢٣ ـ هل كَتَبَ النبيُّ ﷺ بيده الشريفة شيئاً أم لا؟

٢٤ ـ في حكم تسمية المدينة النبوية بـ (يثرب).

٢٥ ـ في حكم الجمع بين اسم الله تعالى واسم غيره في ضمير واحد.

٢٦ ـ في نَظْم النبيِّ ﷺ للشِّعْر.

٢٧ ـ في أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة.

٢٨ ـ في إخباره ﷺ بعدم جَدْوَى تأبِيرِ النَّخْلِ.

٢٩ ـ في انتفاع الأموات بسعي الأحياء.

الفصل الثاني: الأحاديث التي ترد في تفسير آيةٍ ما، ويُوهِمُ ظاهرُها التعارضَ فيما بينها.

وفيه (أربع) مسائل هي:

١ - في أخذ الغنيمة، وهل يُنقِص من أجر المجاهد.

٢ - في المراد بالمسجد الذي أُسِّسَ على التقوى.

٣ - في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ** ﴾ [النجم: ٨].

٤ - في مكان سِدْرَة المنتهى.

الفصل الثالث: الأحاديث التي ترد في تفسير آيةٍ ما، ويُوهِمُ ظاهرُها معنىً مُشْكِلاً.

وفيه (إحدى عشرة) مسألة هي:

١ - في قصة هاروت وماروت.

٢ - في نسبة الشكِّ لإبراهيم الخليل عليه السلام.

٣ - في بيان الزمن الذي لا ينفع فيه الإيمان.

٤ - هل وقع الشرك من آدم وحواء عليهما السلام.

٥ - في استغفار النبيِّ ﷺ لعبد الله بن أُبَيِّ بن سلول، وصلاتِه عليه.

٦ - في دَسِّ جبريل في فم فرعون من حال البحر.

٧ - في تفسير الآيات التسع التي أُعطيت لموسى عليه السلام.

٨ - في نسبة الكذب لإبراهيم الخليل عليه السلام.

٩ - في الوقت الذي تكون فيه زلزلة الساعة.

١٠ - في قصة الغرانيق.

١١ - في زواج النبيِّ ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها.

وكان المنهج الذي ارتسمه المؤلف في دراسة كُلِّ مسألة من مسائل الفصول الثلاثة هذه، يشتمل على:

أولاً: ذِكْرِ الآيات الواردة في المسألة.

ثانياً: ذِكْرِ الأحاديث التي يُوهم ظاهرُها التعارضَ مع الآيات.

ثالثاً: بيانِ وجه التعارض بين الآيات والأحاديث.

رابعاً: مسالكِ العلماء في دفع التعارض بين الآيات والأحاديث.

خامساً: الترجيح.

دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب

المؤلِّف: محمد الأمين بن محمد المختار الجَكَني الشِّنْقِيطي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٣٢٥ ـ ١٣٩٣هـ = ١٩٠٧ ـ ١٩٧٣م).

الناشر: صدرت الطبعة الأولى عن مطابع الرياض في المملكة العربية السعودية سنة (١٣٧٥هـ) في (٣٠١) صفحة، وطبع بعدئذ طبعات عِدَّة، آخرها وأجودها طبعة كرسي القرآن الكريم وعلومه في جامعة الملك سعود في الرياض، سنة (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م) بتحقيق: أحمد بن محمد بدوي، في (٥٥٢) صفحة.

نَهَضَ العلَّامة المتقن المحقِّق الشيخ محمد الأمين الشِّنْقِيطي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ وهو سِدَاد هذا الأمر ومِسَاكُه ـ في كتابه هذا لواحدٍ من مَهَامٍّ علوم القرآن الكريم، وهو (عِلْمُ معرفة موهِم الاختلاف والتناقض).

وهذا العِلْمُ «يبحث في النصوص القرآنية التي يُتَوهَّم مِنْ ظواهرها التعارضُ والاختلافُ، سواءٌ كان ذلك في اللفظ أو المعنى، ثم دفع ذلك التوهُّم ببيان المراد من النصوص، والجمعِ بين معانيها، وذِكْرِ سبب الإيهام الواقع»[1].

---

(١) «موهم الاختلاف والتناقض» للدكتور ياسر الشمالي ص٤٢.

حيث يُشْكِلُ على كثيرٍ من الناس نصوصٌ لا يفهمونها، فتكون مشكلةً بالنسبة إليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها ـ كما يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (٣٠٧/١٧) ـ.

والإيهام لا ينشأ إلّا في عَقْلٍ لم تكتمل فيه أدوات فَهْمِ الآيات والجَمْعِ بينها، وهي أدوات كثيرة، ولا جَرَمَ أنَّ (الجَهْلَ) هو السبب العامُّ الذي يبعث على توهُّم اختلافٍ أو اضطرابٍ بين آيات القرآن الكريم.

فمن قَصُرَ عِلْمُه وساء نظره ولم يتدبَّر ويَفْقَه ـ يقول بوجود تعارضٍ أو تناقضٍ.

وقد عَالَنَ بهذه الحقيقة وظاهَرَ بها أبو الطيِّب المتنبي ـ وهو سَبَّاقُ غاياتٍ ـ في قوله:

وكَمْ مِنْ عائِبٍ قولاً صحيحاً ... وآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقيمِ
ولكنْ تَأْخُذُ الأسماعُ منه ... على قَدْرِ القَرائِحِ والفُهُومِ

والتعارضُ والاختلاف صفة من صفات كُتُب البَشَر، وأمّا كتابه تعالى فلا اختلاف ولا تعارض فيه، ومُحَالٌ أن يكون فيه، يقول جَلَّ جلاله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وفي «البرهان في علوم القرآن» للإمام الزركشي (٤٦/٢) أنَّ الإمام الغزالي رحمه الله تعالى سُئِلَ عن معنى هذه الآية، فقال: «الاختلاف لفظ مُشْتَرَكٌ بين معانٍ، وليس المراد نفيَ اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن».

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (٤١١/١٧): «قد يكونُ في القرآن آياتٌ لا يَعْلَمُ معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آيةٍ معيَّنةٍ، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه هذا؛ وذلك تارةً يكونُ لغرابة اللفظ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، **وتارةً لشبهةٍ في**

نَفْسِ الإنسان تمنَعُه من معرفة الحقِّ، وتارةً لعدم التدبُّر التامِّ، وتارةً لغير ذلك من الأسباب».

ثم تَدَبَّرْ مَلِيّاً قوله رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٣٩٤/١٧): «مَنْ سأل عن معنى المُتَشَابِهِ ليعرِفَهُ ويُزيلَ ما عَرَضَ له من الشُّبَه، وهو عالِمٌ بالمُحْكَم، مُتَّبِعٌ له، مؤمنٌ بالمتشابه، لا يقصد فتنةً ـ فهذا لم يَذُمَّهُ الله».

وكذا قول الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (٢٧٢/٣): «لا تضادَّ بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدِهما مع الآخر، بل الجميعُ جارٍ على مَهْيَعٍ واحدٍ، ومنتظِمٌ إلى معنىً واحد، فإذا أدَّاه باديءَ الرأي إلى ظاهرِ اختلافٍ فواجبٌ عليه أن يعتقد انتفاءَ الاختلاف؛ لأنَّ الله تعالى قد شَهِدَ له أنْ لا اختلاف فيه، **فليقفْ وقوف المضطرِّ السائل عن وجه الجمع، أو المسلِّم مِنْ غير اعتراضٍ**».

وبذور هذا العلم (تبيين موهِم الاختلاف والتناقض) نجدها أولَ ما نجدها عند سيِّدنا ابن عبَّاس رضي الله عنهما في ردوده على أسئلة نافع بن الأزرق، وقد تتابع الاهتمام به على مدى القرون السالفة، وقد تتبع المحقق ذلك في مقدمته للكتاب، وبيَّن أنَّ جهود العلماء في بيان الجمع بين الآيات التي ظاهرها الاختلاف جاءت على صورة مسائل في كتبهم أو فصول منها كما في «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«البرهان» للزركشي (ت٧٩٤هـ) ـ حيث عقد فيه فصلاً بعنوان «النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهِم الاختلاف» ـ، و«الإتقان» للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ حيث عقد فيه فصلاً بعنوان: «النوع الثامن والأربعون: في مُشْكِلِه وموهِم الاختلاف والتناقض» ـ، و«الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عَقيلة (ت١١٥٠هـ) ـ حيث عقد فيه فصلاً بعنوان: «النوع الخامس بعد المئة: عِلْمُ ما أَوْهَمَ التناقضَ والتعارضَ، وليس

بمتناقِضٍ ولا متعارضٍ» ـ، أو في أثناء الحديث عن تفسـير الآيات كما في «تفسير الرازي»، و«تفسير الآلوسي».

وقد تتبع العلَّامة الشِّنْقِيطي رحمه الله في كتابه هذا سُورَ القرآن العظيم حسب ترتيب المصحف الشريف، فأورد ما حضره من مسائل في أغلب السور، وجاء ذلك في (٢٤٢) مسألة، في (١٠٢) سورة من سور القرآن الكريم.

وقد استدرك الشيخ عطية سالم (ت ١٤٢٠هـ) رحمه الله في «تتمة أضواء البيان» بعض المواضيع على شيخه العلَّامة الشنقيطي ـ وقد أشار إلى بعضها المحققُ في تقدمته للكتاب، وسـبق قول الإمام ابن تيمية رحمه الله: «قد يُشْكِلُ على هذا ما يعرفه هذا»، وهو ما يُلْمِحُ إلى تجـدد (باب موهِم الاختلاف والتناقض). وقد تتابع ـ والحمد لله تعالى ـ التأليف في هذا الباب بعد العلَّامة الشنقيطي الذي لفت أنظار الباحثين إلى هذا العِلْمِ، وقد ذكر المحقق في مقدمته ما وقف عليه من تلك الدراسات.

ولتبيُّن طريقة المؤلف رحمه الله في كتابه ومنهجه في تناول مسائله أُمَثِّلُ بما ذكره في المسألة (٣٣) من مسائل (سورة البقرة)، حيث يقول:

«قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١].

هذه الآيةُ تدلُّ بظَاهِرِها على تَحريم نِكاحِ كلِّ كافِرةٍ؛ ويدلُّ لذلك أيضًا قولُهُ تعالى:

﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقد جاءَتْ آيةٌ أُخرى تدلُّ على جوازِ نكاح بعضِ الكافراتِ ـ وهنَّ الحرائرُ الكِتابيَّات ـ وهي قولُهُ تعالى:

﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥].

• **والجوابُ:**

أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ تخصِّصُ قولَهُ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ﴾؛ أيْ: ما لَمْ يكُنَّ كتابيَّاتٍ؛ بدليل قولِهِ: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، وحكى ابنُ جريرٍ الإجماعَ على هذا.

وأمَّا ما رُوِيَ عن عُمَرَ مِنْ إنكارِه على طَلحةَ تزوُّجَ يهوديَّةٍ، وعلى حُذيفة تزوُّجَ نَصرانيَّةٍ ـ فإنَّه إنما كَرِهَ نكاحَ الكتابيَّاتِ؛ لئلَّا يَزْهَدَ النَّاسُ في المسلمات، أو لغير ذلك من المعاني، قاله ابن جرير». انتهى.

التفسير اللُّغويُّ للقرآن الكريم

المؤلِّف: الدكتور مساعد بن سليمان الطيَّار.

الناشر: دار ابن الجوزي، الدَّمَّام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، (٧٣٤) صفحة.

مِنَ المُتَّفَقِ عليه أنَّ لغة العرب من أهم المصادر وأوثقِها في معرفة كلام الله تعالى، وكان أهمَّ ما فيها ـ وهو من بدايات علم التفسير ـ معرفةُ دلالات الكلام، أي: معاني الألفاظ التي يدور عليها كثير من علم التفسير ليُعْرَفَ المراد بالخطاب، وهذا ممَّا لا يسع الجهلُ به لمن أراد علمَ التفسير وبيانَ معنى كلام الله الخبير؛ إذ لِزامٌ عليه أن يعرف مدلولاتِ الألفاظ، ويستشرح معانيها من مصادرها المعتمدة.

ومن رام معرفة مدلولاتها من غير لغته، أو اعتمد معاني مُحْدَثَةً أو مولَّدةً أو مصطلحاتٍ ليست من لغته ـ كان من أهل التحريف والزَّيْغِ.

واللغةُ سَدٌّ منيع لمن أراد أن يفسِّر كلام الله تعالى بما لا يَعْرِفُ معناه إلَّا خواصٌّ من الناس كما يزعم كثير من الغلاة من الروافض والباطنية والصوفية والفلاسفة وغيرهم، فمن أراد معنى لا تعرفه العربُ كان ذلك ممّا يدلُّ على بطلانه؛ إذ المعاني محدودةٌ محصورةٌ، ومدوَّنة مشهورة، لا يمكن أن يزاد فيها ما ليس منها.

ولقد نَزَلَ القرآن الكريم والعربيةُ في أوجها وذروتها قد اكتملت بياناً، وبلغ العربُ رُشْدَهم اللغوي، من دِقَّةٍ في التعبير واختيارٍ للألفاظ وتأثُّرٍ بالفصيح من القول.

وبَيِّنٌ أنَّ هذا متجه إلى تفسير المفردات والجُمَل والتراكيب، أمَّا الاستنباط فبابُه واسعٌ لأهله، وهو يأتي بعد التفسير وبيان المعنى.

ولا بُدَّ ـ في هذا المقام ـ من القول بأنَّ اللغة التي ثبتت حتى عصر الاحتجاج بنقل العدول من علماء التفسير واللغة وغيرهم ـ هي اللغة التي يُرجع إليها في تفسير كلام الله تعالى، وما عداها لا يُعتمد عليه ولا يُوثَق به.

وإذا تأمَّلت تفسيرَ القرآن الكريم في الآثار المنقولة عن الصحابة أو التابعين أو أتباعهم، ومَيَّزْتَ كلَّ نوع من هذه الآثار المنقولة ـ فإنَّك ستجد ما كان مرجِعَهُ اللغةُ له الحظُّ الأوفرُ، والنصيبُ الأكثرُ.

بل ستجد أنَّ تعدد مدلولات لفظٍ من ألفاظ القرآن في لغة العرب كان سبباً في اختلاف المفسرين، فمنهم من اجتهد رأيَه واعتمد معنىً، ومنهم من اجتهد رأيه واعتمد معنىً آخر، وكلاهما كان مُعْتَمَدَه الأول ورودُ هذا المعنى في لغة العرب، ثم صحَّةُ حَمْلِ هذا اللفظ على الآية[1].

وقاعدة هذه الدراسة الماتعة المتقنة: التفسير اللغوي عند السلف وعند اللغويين، ومكانة التفسير اللغوي، ومصادره، وآثار تعدد مدلولات اللفظ في اللغة في اختلاف المفسرين، واتخاذ المبتدعة هذا التعدد في دلالات الألفاظ أداةً لإثبات بعض تحريفاتهم وأخطائهم، ممَّا دعا المؤلِّف ـ أحسن المولى تعالى إليه ـ إلى تأصيل جملةٍ من القواعد الضرورية لا بد من التزامها في التفسير اللغوي.

---

(١) من مقدمة المؤلف لكتابه بزيادة وتصرف.

وكان مِنْ أَهَمِّ ما عَرَضَ له في ذلك تأصيلاً وتطبيقاً أنَّه مع ما للُّغة من الأهمية في فهم القرآن الكريم ـ والردِّ على انحرافات بعض التفاسير ـ فإنها لا تُعتبر المصدر الوحيدَ، بل هناك ما يُقَدَّمُ عليها عند الاختلاف في فهم معنى الآية، فسببُ النزول يبيِّن المعنى المُحْتَمَلَ من دلالات اللفظ اللغوي؛ ولذا لا يصحُّ أن يُحْمَلَ المعنى على غير ما يدلُّ عليه سبب النزول.

والمعنى الشرعي مقدَّم على المعنى اللُّغويِّ إذا تعارضا في مثالٍ ما؛ لأنَّ الشارع معنيٌّ ببيانه، لا ببيان المعنى اللُّغوي.

فاللغة وحدها لا تستقلُّ بفهم القرآن الكريم، والاعتمادُ عليها دونَ المصادر الأخرى يُوقِع في الغلط؛ لأنَّ التفسير الصحيح قد يكون من جهة هذه المصادر، أو تكونُ هذه المصادرُ محدِّدةً للمعنى اللغوي المحتمِل عند تعدد وجوه التفسير، ومن أهم هذه المصادر:

١ ـ القرآن الكريم نفسُه؛ لأنَّه قد يُفَسِّرُ بعضُه بعضاً.

٢ ـ ومعرفةُ السُّنَّة النَّبويَّة والتفسيرِ النبويِّ.

٣ ـ ومعرفةُ المصطلحات الشرعية.

٤ ـ وأقوالُ الصحابة والتابعينَ وأتباعهم.

٥ ـ وأسبابُ النزول، وقَصَصُ الآيِ، وغيرُها ممَّا قد يَحُفُّ بآيةٍ دون غيرها.

وفي هذا يقول الإمام المُفَسِّرُ أبو عبد الله القُرْطُبي ـ محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ) ـ رحمه المولى تعالى في مقدمة تفسيره الجامع كاسمه «الجامع لأحكام القرآن» (٣٤/١) ـ ط دار الكتب المصرية ـ:

«مَنْ لم يُحْكِمْ ظاهرَ التفسير، وبادرَ إلى استنباط المعاني بمجرد فَهْمِ العربية، كَثُرَ غَلَطُهُ، ودَخَلَ في زُمرة مَنْ فَسَّرَ القرآنَ بالرأي.

والنَّقْلُ والسماعُ لا بدَّ له منه في ظاهر التفسير أولاً؛ ليتَّقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهمُ والاستنتاج.

والغرائبُ التي لا تُفْهَمُ إلَّا بالسماع كثيرةٌ، ولا مَطْمَعَ في الوصول إلى الباطن قَبْلَ إحكام الظاهر؛ ألا ترى أنَّ قولَه تعالى ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩] معناه: آيةً مبصرةً، فظلموا أنفسهم بقتلِها؛ فالناظرُ إلى ظاهر العربية يظنُّ أنَّ المرادَ به: أنَّ الناقةَ كانت مبصرةً، ولا يدري بماذا ظَلموا، وأنَّهم ظَلموا غيرَهم وأنفسَهم، فهذا من الحذف والإضمار». انتهى.

ولهذا عَدَّ شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ) ـ رحمه المولى تعالى في كتابه «مقدمة في أصول التفسير» ص ٧٩ ـ ٨١ ـ ط الدكتور عدنان زرزور ـ الاعتمادَ على اللغة وحدَها أحدَ أسباب الخطأ.

والمؤلِّف وفقه المولى تعالى أدار دراسته على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: التفسير اللغوي، مكانتُه ونشأتُه. وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التفسير اللغوي ومكانته.

الفصل الثاني: نشأة التفسير اللغوي.

الفصل الثالث: مسائل في نشأة التفسير اللغوي.

وعرض فيه لستة مسائل، من أبرزها: (علم الوجوه والنظائر) الذي سبقَ المفسرونَ اللغويين فيه، وتجلَّى عند الإمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في كتابه «تأويل مُشْكِل القرآن» تحت عنوان: «اللفظ الواحد للمعاني المختلفة».

الباب الثاني: مصادر التفسير اللغوي.

وقد تناول فيه:

١ـ كتب التفسير.

٢ـ كتب معاني القرآن.

٣ـ كتب غريب القرآن.

٤ـ كتب معاجم اللغة.

٥ـ كتب أخرى لها علاقَة بالتفسير اللغوي.

مِـنْ مِثْلِ كتب غريب الحديث، وكتب الاحتجاج للقراءات، وشروح دواوين الشعر، وكتب الأدب.

الباب الثالث: آثار التفسير اللغوي وقواعده.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أثر التفسير اللغوي في اختلاف المفسرين.

الفصل الثاني: أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين.

الفصل الثالث: قواعد في التفسير اللغوي.

وأَصَّلَ في هذا الفصل لأربع قواعد رئيسة، هي:

القاعدة الأولى: كلُّ تفسير لغويٍّ ثابتٍ عن السلف يُحْكَمُ بعربيته، وهو مقدَّم على قول اللغويين.

القاعدة الثانية: إذا ورد أكثر من معنى لغويٍّ صحيح تحتمله الآية بلا تضاد جاز تفسير الآية بها.

القاعدة الثالثة: لا يَصِحُّ اعتماد اللغة وحدها دون غيرها من المصادر التفسيرية.

القاعدة الرابعة: لا تعارض بين التفسير اللغوي والتفسير على المعنى.

وذكــر فيها الأصول التــي يدور عليها التفســير: التفســير على القياس والإشارة، والتفســير على اللفظ، والتفســير على المعنى ـ وهو الذي يذكره السلف ـ، وذلك ببيان المراد بالآية ولو بألفاظٍ غير مطابقة لها، دون الاهتمام بتحرير مدلول اللفظ في لغة العرب.

مفردات القرآن

ـ نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية ـ

المؤلِّف: عبد الحميد الفَرَاهي رحمه الله تعالى **(١٢٨٠هـ ـ ١٣٤٩هـ = ١٨٦٣ ـ ١٩٣٠م).**

الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، (٤٧٦) صفحة، منها (٨٢) صفحة لدراسةٍ ضافية كتبها محقِّق الكتاب الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي عن الكتاب ومؤلِّفه.

هذا الكتاب الفَرْدُ الأصيل لم يـأتِ على كافَّة المفردات القرآنية، ولا شاءَ مؤلِّفُه هذا، ولكنَّه أَتَى على أصعبها وأدقِّها وأخطرها وأهمها دِيْنَاً ولغةً وفِكْرَاً وتاريخاً ممَّا حارَ في شرحها وتعيينِ مرادها الحقيقي العلماءُ الأفذاذُ أهل الرسوخ والتحقيق، فجاء حافلاً بنظرات جديدة، وتحقيقات بارعة، وأفهام عاليةٍ، ونِكَاتٍ نفيسة، وتقريرات متينة، واستدراكات قَيِّمَة على كُتُب اللغة والتفسير.

ولا غَرْوَ أَنْ يتحقَّق هذا لمؤلِّفـه العلَّامة الفَرَاهي الهندي رحمه الله تعالى وهو الذي أَفْنَى عمـره في تدبُّر كتاب الله تعالى ومدارسـته والتشـبُّع بروحه والتذوُّق المنسجم له؛ فَفَتَحَ اللهُ تعالى عليه من علومه ما شاء، وبَلَغَ في ذلك شَأْواً لم يبلغه إلَّا قليلٌ مِنْ أهل العِلْمِ، فلقَّبَهُ معاصروه بـ (تَرْجُمَان القرآن).

يقول العلَّامة السيد سليمان النَّدْوي رحمه الله تعالى (١٣٠٢ ـ ١٣٧٣هـ) في ترجمته للمؤلِّف[1]:

«ثم انقطع إلى تدبُّرِ القرآن ودَرْسِه، والنظرِ فيه مِنْ كُلِّ جهةٍ، وجَمْعِ علومه مِنْ كُلِّ مكانٍ، فَقَضَى فيه أكثرَ عُمُرِه، ومات وهو مُكِبٌّ على أخذ ما فات من العلماء، ولَفِّ ما نشروه ولَمِّ ما شتَّتوه، وتحقيق ما لم يحقِّقوه، فكان لسانُه يَنْبَعُ[2] عِلْمَاً بالقرآن، وصدرُه يتدفَّق بحثاً عن مُشكلاته، وقَلَمُه يجري كشفاً عن مُعْضلاته». انتهى.

هذا إلى جانب ما وُهِبَ ووفِّقَ إليه من «التعبير عن مكنونات الضمير في لغاتٍ مختلفةٍ، والاطلاع على تعبيرات الصُّحُف السماوية والأساليب الدينية البيانية، مع دراسةٍ مقارَنةٍ للديانات، واطلاعٍ واسع وتذوُّقٍ للكلام العربي والشِّعْرِ الجاهلي... والتشبُّع من دراسة بعض اللغات الأجنبية والصُّحُف السماوية القديمة، [مع] سلامة الفِكْر ورَجاحة العَقْل والتعمُّق» ـ على وَصْفِ مولانا العلَّامة الحكيم أبو الحسن النَّدْوي رحمه الله تعالى (١٣٣٣ ـ ١٤٢٠هـ)[3].

أقول: وممَّن عَرَفَ ـ مُبَكِّراً ـ منزلة العلَّامة الفَرَاهي وتقدُّمه من العلماء العرب الكِبار ـ العلَّامةُ المحقِّقُ عبد الرحمٰن المعلِّمي اليماني رحمه الله تعالى (١٣١٢ ـ ١٣٨٦هـ)، حيث يقول في أول كتابه «رسالة في التعقيب على تفسير سورة الفيل للمعلِّم عبد الحميد الفَرَاهي» ص٣: «كنت وقفت على بعض مؤلَّفات العلَّامة المحقِّق المعلِّم عبد الحميد الفَرَاهي ـ تغمده الله برحمته ـ

---

(١) والتي صُدِّرَ بها كتاب العلَّامة الفَرَاهي: «إمعان في أقسام القرآن» ـ ط دار القلم ١٤١٥هـ ـ ص١٧.

(٢) الباء مثلثة. انظر: «الصِّحاح» للجوهري، مادة (نبع) (١٢٨٧/٣).

(٣) في تقدمته التي كتبها لكتاب العلَّامة الفَرَاهي السابق «إمعان في أقسام القرآن» ص١٣.

كـ«الإمعان في أقسام القرآن»، و«الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح»، و«تفسير سورة الشمس»، وانتفعتُ بها، **وعَرَفْتُ عبقرية مؤلِّفها**».

وكتابُهُ «المفردات» هـــذا جعله رَحِمَهُ اللَّهُ جزءاً من مشـــروعه القرآني العظيم المشتمِل على اثني عشـــر كتاباً[١]، وهو أَوَّلُ الكُتُب الثلاثة التي أَلَّفَها لتمهيد الطريق إلى فَهْم القرآن على الوجه الصحيح، والآخران هما: «أساليب القرآن» و«التكميل في أصول التأويل».

وفي كتاب «المفردات» ـ كما جاء في افتتـــاح المؤلِّف له ـ «يُبحث عن الألفاظ المفردة، ويُكشف عن معانيها الخاصَّة، بحيث أن تتَّضح لها الحدود واللوازم، وما يتصل بها، وما يفترق عنها، وما يشابهها، وما يضادّها، فيحيط العِلْمُ بدلالة الألفاظ المفردة».

وقد خَصَّ المؤلِّف المقدِّمة الأولى ـ من «مقدماته الثلاث» لكتابه ـ لبيان المَقْصِدِ من تأليفه، وبيانِ الحاجة إليه، فقال في ص٩٥ ـ ٩٩ منه:

«ـ المعرفةُ بالألفاظ المُفْرَدَةِ هي الخطوةُ الأولى في فَهْم الكلام، وبعضُ الجَهْل بالجزء يُفضي إلى زيادة جَهْلٍ بالمجموع، وإنما يَسْلَمُ المَرْءُ عن الخطأ إذا سَـــدَّ جميع أبوابه؛ فمَن لم يتبين معنى الألفاظ المفردة من القرآن أُغْلِقَ عليه باب التدبُّر، وأَشْكَلَ عليه فَهْمُ الجُمْلَة، وخفِي عنه نَظْمُ الآيات والسورة.

ـ ولو كان الضَّرَرُ عدمَ الفَهْم لكان يسيراً، ولكنَّه أكثرُ وأفظعُ؛ وذلك بأنَّ المَرْءَ قلَّما يَقِفُ على جَهْلِهِ، بل يتجاوز موقفه، فيتوهَّم مِنَ اللفظ ضدَّ ما أُريد، فيذهب إلى خلاف الجهة المقصودة.

ـ ثم سوءُ فَهْمِ الكلمة ليس بأمرٍ هيِّن، فإنَّه يتجاوز إلى إساءة فَهْم الكلام

---

(١) انظر ما قاله العلَّامة الفَرَاهي بشأنها في أول مقدمته لكتابه «المفردات» ص٩١ ـ ٩٢.

وكُلِّ ما يدلُّ عليه من العلوم والحكم؛ فإنَّ أجزاء الكلام يبيِّن بعضُها بعضاً للزوم التوافق بينها...

ـ وربما تَرَى أنَّ الخطأ في معنى كلمةٍ واحدةٍ يَصْرِفُ عن تأويل السورة بأسرها، فيتوجه المَرْءُ إلى سَمْتٍ كُلَّما مَرَّ فيه بَعُدَ عن الفَهْمِ...

ـ وهكذا تَرَى الخطأ في [حَدِّ] كلمةٍ واحدةٍ أَنْشَأ مذهباً باطلاً، وأَضَلَّ به قوماً عظيماً، وجعل المِلَّةَ الواحدة بَدَداً.

ـ وكُتُبُ اللغة والغريب لا تعطيك حدودَ الكلماتِ حَدَّاً تامّاً، وكُتُبُ السِّيَر والتفسير لا تبيِّن لك بالتمام والصِّحَّة أموراً جاء ذكرُها في القرآن، وكُتُبُ العلوم الأُخَر من العقليات والأخلاق لا تعطيك ما تضمَّن عليه القرآن من الحِكَم والأسرار؛ فاحْتَجْنا إلى ثلاثة علوم:

١ ـ اللغة.

٢ ـ والتاريخ.

٣ ـ والحِكْمَة». انتهى.

وثمَّة مَقْصِدٌ آخر جليل تحقَّق في هذا الكتاب الفَذِّ قَبْلَ وقتٍ مِنْ تَمَنِّي الدكتور محمد حسين هيكل رحمه الله تعالى (١٣٠٥ ـ ١٣٧٦هـ) له.

حيث جاء في تصديره لكتاب «معجم غريب القرآن مستخرَجاً من صحيح البخاري» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى (١٢٩٩ ـ ١٣٨٨هـ) وهو يتحدَّث عن مُقْتَرَحِهِ الذي قدَّمه إلى (مجمع اللغة العربية) في مصر في إعداد (معجم ألفاظ القرآن الكريم) ـ قولُه:

«فالفكرة التي قصدتُ أنا إليها يوم اقترحتُ وَضْعَ هذا المعجم هي أن يقف من يدرُس القرآن على معاني ألفاظه عند العرب حين أوحاه الله إلى

رســوله ﷺ؛ فكثيراً ما تتغيَّر قِيَمُ الألفاظ وإنْ لم تتغيَّر معانيها تغيُّراً أساسياً، ونحن أحوجُ ما نكون إلى معرفة القِيَم التي كانت لكلِّ لفظٍ من ألفاظ القرآن حين نزوله.

صحيح أنَّ المفسِّرين شرحوا لنا مرامي هذه الألفاظ ومعانيها، لكنَّ هؤلاء المفسِّــرين جاؤوا بعد قرونٍ من نزول الكتاب الكريم، وبَعْــدَ أَنْ كانت قِيَمُ الألفاظ قد ازدادت قُوَّتها أو نقصت، فلا بُــدَّ للباحث في كتاب الله ـ ليكون بحثه علميّاً دقيقاً ـ مِنْ أَنْ يقف على القِيَم الدقيقة لهذه الألفاظ حين نزولها حتى يَبْلُغَ الغاية من الدِّقَّة المرجوَّة».

أقول: ولو وَقَفَ الدكتور هيكل رحمه الله على صَنِيْعِ العلَّامة المعلِّم الفَرَاهي هذا الذي اسْتَفْرَغَ فيه الوُسْع والطاقة، وأناخَ عليه، وعَقَدَ عليه اعتزامه، وتَقَصَّى فيه الغايــة، فكاد أَنْ يَبْلُغَ فيه النهايــة ـ لَقَرَّت به عَيْنُهُ، وشَــكَرَ فِعْلَهُ، ونَعَتَ فضائِلَه، وتناهَى في إطرائِه، وجَدَّ في تزكيته.

والكتاب اشتمل على ثلاث مقدِّمات:

الأولى: في مَقْصِدِ الكتاب وحاجتنا إليه.

الثانية: في الأصول اللسانية.

الثالثة: في كون القرآن خالياً عن الغريب.

وقد تقدَّم ما يتعلق بخصوص المقدِّمة الأولى.

أمَّا المقدِّمة الثانية: فإنَّ المؤلِّف رحمه الله قَسَّمَ فيها مواضع الوهم من الكلمة أو الكلام إلى أربعة أقسام:

١ ـ الكلمةُ المُشْكِلَةُ على غيرِ العرب أو غير العارف بِلُغَتِهِم.

٢ ـ الكلمةُ المُشْتَرَكَةُ بين معنيين أو أكثر.

٣ ـ الكلمةُ الجامعة المعاني.

٤ ـ الكلمةُ المرادِفة.

وكان اهتمامه بالقسمين الأخيرين أكبر؛ لأنَّ أكثر ما يقع الوهم فيهما.

أمَّا المقدِّمة الثالثة (في كون القرآن خالياً عن الغريب) فإنَّه عقدها لإثبات أنَّ القرآن الكريم «قد أَخْلَصَ عن الوَحْشِيِّ الغريب، كما أخلص عن التعقيد في التركيب، ثم يشهدُ بذلك صريحُ المعقول، فإنَّ الغَرَضَ منه التبليغُ والصَّدْعُ بالحقِّ والترغيب والترهيب، وهذا يقتضي كلاماً واضحاً».

وقد ذَكَرَ أربعة أسباب لظنِّ الناس بوجود الغريب في القرآن فقال:

«١ ـ لمَّا رأَوا العلماءَ صنَّفوا في غريب الحديث والقرآن.

٢ ـ وذكروا اختلافاً كثيراً في تأويل بعض الألفاظ.

٣ ـ وأوَّلوا بعضَها بلغةٍ مِنَ الحِبْشِ والحِمْيَرِ والأنباط، نحو كلمة «مِشْكاة» و«مَعَاذير».

٤ ـ ونقلوا بعض أخبارٍ تدلُّ على أنَّ مِنْ جِلَّةِ الصحابة مَنْ لم يَعْلَمْ بعضَ الكلمات منه مثل كلمة «أبّ» و«تخوُّف».

ثم شَرَعَ رحمه الله تعالى في مناقشة هذه الأسباب وإزالتها سبباً بعد آخر.

وأعقبه بذكر نقاطٍ وإضاءات جامعةٍ موجزةٍ تتعلق «في ألفاظ القرآن»، و«العامِّ والخاصِّ»، و«الحروف المُقَطَّعات».

ثم بدأ بدراسة «المفردات» التي شاءَ أَنْ تكونَ مَحَلَّ بحثه، وقد بلغت (١٢١) مفردةً هي:

الآل، الآلاء، الآية، الأبابيل، أَتَى يأتي، أَحْوَى، الإسلام، إلَّا، أَنْ، الإيمان، تنازع، الحُبُك، حَرْد، الحق، الحُكْم وَالحِكْمة، خاتم النبيين، درس، الرحمٰن، الزكاة، س وسوف، سارب، السعي، السُّنَّة، الشهيد، الشَّوَى، الصبر والشكر، الصدقة، الصَّفْح، الصلاة، الضَّريع، الطُّوفان، العَرْشُ، العَشِيّ، العصر، غُثَاءً، القُرْبان، الكتاب، كشف عن ساقه، لا، لعلّ، اللعنة، مَنْ، وريد، يَثْرِب، الأَبّ، الأبتر، ابن الله والربّ والأَبُ، الاتِّقاء، إنَّ اللهَ معنا، أهل البيت، البِرّ، التكذيب، التين، الجنَّة، الحُكْمُ والحِكْمَة والصالح، الذِّكْر، التفَّت الساقُ بالسَّاق، سَبَّح، سبحانك، سَفَرَة، الشـيطان، الصبر، الصُّحُف، صَرَّة، الصَّغْو، الظَّنُّ، الغَيْب، الفِتنة، الفِكْرُ والذِّكْرُ والآية، قَاتَلَ واقْتَتَلَ، كَفَرَ، الكوثر، متاع، مصدِّقاً لما بين يديه، مكَّة، المَنُّ، النصـارى، هادوا، هُدَى، آدم، إبليـس، أَحْصَنَتْ فَرْجَها، إسرائيل، أَغْنَى وأَقْنَى، أفلح، الإنجيل، الإنفاق، البارئ، بَدَّل، جَهْرَةً، الجِيْد، الحجـارة، خَتَمَ، الخَلْق، ذلك الكتـاب، الرِّجْز، الركـوع، الرَّيْب، الزيتون، السَّلْوَى، الصابئون، الصوم، ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ، طُورِ سِنين، الطير، الفُرْقان، الفِسْـق، الفُوم، القَضْبُ، القول، كِفات، الكيد، المرض، المَسَـد، المَسْكَنَة، مَكِيْن، الملائكة، المهيمن، موسى، النَّهْرُ، يُطيقون».

«ولكي تتضح القيمة العلمية لكتـاب «المفردات»، ويتبينَ ما يُضيفه إلى الدراسـات القرآنية والمعجـم العربي من نظراتٍ جديـدةٍ في تحقيق بعض الألفاظ» أُورد نموذجاً واحداً من الكتاب اختاره محقِّقُه الدكتور محمد أجمل الإصلاحي ـ مع مثالين آخرين ـ في دراسـته الضافية التي قَدَّم فيها للكتاب ومؤلِّفه، فقال ـ أجزل المولى تعالى مثوبته ـ:

«كلمة (الآلاء):

قد وردت هذه الكلمة في القـرآن الكريم (٣٤) مرة: مرتين في سـورة الأعراف (٦٩، ٧٤)، ومرة واحدة في سورة النجم (٥٥)، والمواضع الباقية في

سورة الرحمٰن، وأَجْمَعَ أهل اللغة وعامَّة المفسِّــرين على أنَّ معناها: النِّعَم، ولكن الإمام الفَرَاهي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إنَّ القــرآن وكلام العرب كلاهما يَأْبَى هذا المعنى، والظاهر عنده أنَّ معناه: «الفِعَــالُ العجيبة، ولمَّا كان غالب فِعَالِ الله تعالى الرحمة ظنُّوا أنَّ الآلاء هي النِّعَم، والرواية عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حملتهم على هذا، ولكنَّ السَّلَفَ إذا سُئلوا أجابوا حسب السؤال والمراد المخصوص في موضع مســؤول عنه»، وقال في موضع آخر: «... ولمَّا كانت الرحمة مِنْ أغلب شــؤون الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ غَلَبَ اســتعمال هذا اللفظ في معنى النِّعَمِ، ولكنَّ العربي القُحَّ هو الأوَّل، وبه نَزَلَ القرآن».

فكلمة (الآلاء) عند الفَرَاهي تشــمل في أصــل معناها عجائبَ لطفِ الله تعالى وبطشِه وقدرتِه، والنِّعْمَةُ ليست إلَّا وجهاً واحداً من وجوه معناها، وقد غَلَبَ هذا الوجه على الكلمة فيما بعد لأنَّ غالب أفعال الله تعالى مِنَ الرحمة والنِّعْمَة.

وقد استدلَّ المؤلِّف على ما ذَهَبَ إليه بالقرآن الكريم وكلامِ العرب، أمَّا القرآن فقد جاء قوله تعالى في سورة النجم: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ۝ هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ بعد ذِكْــرِ إهلاك الأقوام، وفي ســورة الرحمٰن جاءت الآية الكريمــة ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في خلال وصف يــوم القيامة وعذاب جهنم في الآيات (٣٣ ـ ٤٥) آخرها قولــه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وقد أَشْكَلَ هذا الموضع على المفسِّرين فتعسَّفوا في تأويله بأنَّ ذِكْرَ جهنم والإنذار مِنَ العذاب مِنَ النِّعَم؛ لكونه زاجراً عن الشِّرْك والمعاصي.

وقد فَطِنَ بعض أهل التفســير قديماً بأنَّ هذه الكلمة ليســت في الأصل بمعنــى النِّعْمَة، فَرَوَى الإمام الطبري عن ابن زيد أنَّه قــال: «الآلاءُ: القُدْرَةُ». ولكن الغريب أنَّ الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ أورد هذا القول ضمن الروايات التي احْتَجَّ بها

على معنى النِّعَم، ثم التزم تفسيرها بالنِّعَم في جميع المواضع إلَّا واحداً، وهو بَعْدَ قوله تعالى في سورة الرحمٰن: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾، فقال في تفسيرها: «يقول تعالى ذِكْرُهُ: فبأيِّ قدرة ربكما معشرَ الجن والإنس على ما أخبركم بأنَّه فاعلٌ بكم تكذبان؟» وواضحٌ هنا أنَّ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لاحظ أنَّ معنى النِّعَم لا يستقيمُ في هذه الآية، ففسَّرها بالقُدْرَة.

وقد تساءَل العلَّامةُ فخر الدين الرازي مرَّةً بعد أخرى في تفسير الآية حينما جاءت بعد ذِكْرِ عجائب خَلْق الله وقُدْرَتِه، ثم أجاب من وجوه منها: «أنَّ الآية مذكورة لبيان القُدْرَةِ لا لبيان النِّعْمَةِ». وقال في موضع آخر: «وفي الجواب قولان... الثاني أَنْ نقول: هذه بيان عجائب الله تعالى لا بيان النِّعَم».

أمَّا كلام العرب فاسْتَدَلَّ المؤلِّف بثمانية شواهد، منها قول طَرَفَة بن العَبْد يمدح الحارث بن همام بن مُرَّة رئيس بني بكر:

كاملٍ يَحْمِلُ آلاءَ الفَتَى نَبَهٍ سَيِّدِ ساداتٍ خِضَمّْ

ومنها قول الأَجْدَع الهَمْدَاني يصف فَرَسَهُ:

ورَضِيتُ آلاءَ الكُمَيْتِ فَمَنْ يُبِعْ فَرَساً فليسَ جَوادُنا بمُبَاعِ

وقد انتقدَ المؤلِّفُ الجوهريَّ بأنَّه فسَّر كلمة (الآلاء) في بيت الهَمْدَاني بمعنى الخصال الجميلة في مادة (بيع)، ولكنَّه لم يَثْبُتْ على هذا المعنى الذي هو أصله، وفسَّر الآلاء في مادة (ألا) بمعنى النِّعَم. قلتُ: وقد فَسَّرَ بذلك ـ قبل الجوهري ـ الأخفشُ الأصغر (ت ٣١٥هـ) في «الاختيارين» فقال: «آلاؤه: خصاله الصالحة التي فيه». وهكذا فسَّر شارح ديوان الخنساء قولها:

فَبَكِّي أخاكِ لآلائِه إذا المَجْدُ ضَيَّعَهُ السَّائِسُونا

فقال: «لآلائِه أي: لغنائه وبلائه ومجده».

ومن شواهد المؤلِّف قول فَضَالَةَ بن زيد العَدْواني وهو من المُعَمَّرين:

وفي الفَقْرِ ذُلٌّ للرقــابِ وقَلَّما   رأيتُ فقيراً غَيْرَ نِكْــسٍ مُذَمَّمِ
يُلامُ وإنْ كان الصــوابُ بكَفِّهِ   ويُحْمَدُ آلاءُ البخيــلِ المُدَرْهَمِ

يقول المؤلِّف: «أي يَحْمَدُونَ صفات البخيل وفِعَالَه. وهذا البيت أوضح دلالة ممَّا ذكرنا قبله على معنى الآلاء».

ومنها قول الحماسي [في المراثي، ولم يسمِّه أبو تَمَّام]:

إذا ما امْــرُؤٌ أَثْنَى بــآلاءِ مَيِّتٍ   فلا يُبْعِدِ اللهُ الوليــدَ بنَ أَدْهَما
فما كانَ مِفْرَاحاً إذا الخيرُ مَسَّهُ   ولا كانَ مَنَّانــاً إذا هُــوَ أَنْعَمَا

يقول الفَرَاهي: «ففسَّر ما أراد من الآلاء بذكر أنه لم يكن مِفْرِاحاً إذا مَسَّه الخير، ولا مَنَّاناً إذا أَنْعَمَ».

وقد أضفتُ إلى شــواهد المؤلِّف شــواهد أخرى من كلام العرب تؤيِّد ما ذهب إليه في تحقيق معنى الكلمة.

هذا التحقيق والتفســير الدقيق لكلمة (الآلاء) يُعَدُّ فتحاً علميّاً في دراسة لغة القرآن، وتاريخ المعجم العربي أيضاً. وبرهان ذلك أنَّ «المعجم الكبير» ـ الذي أَصْدَرَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزءَ الأول منه سنة ١٩٧٠ ـ «بعد جهود ربع قَرْنٍ» لم يَزد في تفســيرها على معنى النِّعْمَة، فلو لم يحو كتاب «مفردات القرآن» للفَرَاهي إلَّا تفسير كلمة (الآلاء) لكفاه شرفاً وتميُّزاً». انتهى.

المحرَّر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة

- دراسة الأسباب روايةً ودرايةً -

المؤلِّف: الدكتور خالد بن سليمان المزيني.

الناشر: دار ابن الجوزي، الدَّمَّام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)، (مجلدان)، (١٢٠٢) صفحة.

«القرآن [الكريم] من جهة النزول قسمان:

الأوَّل: ما لا يتوقَّفُ على سببٍ.

ويندرجُ تحته أكثرُ نصوص القرآنِ، فقد كانت تنزلُ ابتداءً بالعقائد والشرائع من غير توقُّفٍ على سببٍ يَتطلَّبُ جواباً كواقعةٍ أو سؤالٍ؛ ذلكَ أنَّ هذا القرآن إنما أنزلَه الذي يعلمُ الإنسانَ خَلْقاً وجِبِلَّةً، وَيَعْلَمُ ما يحقِّقُ نَفْعَهُ ومَصْلَحتَهُ بالعِلْم والشرائع على الصِّفَة التي يَعْلَمُ من حاجته.

الثاني: ما ينزِلُ لحادثةٍ مخصوصةٍ أو سؤالٍ.

وهذا القِسْمُ بمنزلة الفَتَاوَى في النَّوازِل، والنَّازِلةُ: قضيَّةٌ مُعيَّنةٌ تَنْزِلُ بالمسلمين أو بعضِهِم، فيوحي اللهُ تعالى جوابَها إلى نبيِّه للفَصْلِ فيها. وتحت هذا تندرجُ أسباب نزول القرآن»[1].

---

(١) «المقدِّمات الأساسية في علوم القرآن» للشيخ المحقِّق عبد الله الجُدَيْع ص٤٣.

وعليه فإنَّ (سبب النزول) ـ كما يقول المؤلِّف في مقدِّمات كتابه (١٠٥/١) ـ هو «كُلُّ قولٍ أو فِعْلٍ نَزَلَ بشأنه قرآنٌ عند وقوعِهِ».

«وبيانُ سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فَهْمِ معاني الكتاب العزيز» كما يقول الإمام الرباني المحقِّق ابن دقيق العيد ـ محمد بن علي القُشَيْري (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ في «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» ص ٦٦٣ ـ في شرح حديث: «**من حلف على يمينٍ صَبْرٍ..**» ـ.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحَرَّاني (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ في «مجموع الفتاوى» (٣٣٩/١٣):

«ومعرفة سبب النزول يُعِيْنُ على فَهْم الآية؛ فإنَّ العِلْمَ بالسَّبَبِ يُوْرِثُ العِلْمَ بالمُسَبَّبِ».

ومِنْ بَحْثِ وتقريراتِ الأئمةِ في (فوائد معرفة أسباب النزول) حَصَرَ المؤلِّف في «مقدِّمات كتابه» (٢٦/١ ـ ٣٧) تلك الفوائد في (إحدى عشرة) فائدة ـ مع البيان والتمثيل ـ وهي:

١ ـ أنَّ معرفة سبب النزول يُعِيْنُ على فَهْمِ الآية.

٢ ـ أنَّ العِلْمَ بسبب النزول يَرْفَعُ الإشكالَ، ويَحْسِمُ النِّزَاعَ.

٣ ـ أنَّ معرفة سبب النزول تُبَيِّنُ الحِكْمَةَ الداعية إلى تشريع الحُكْم.

٤ ـ أَنْ يُخَصَّصَ الحُكْمُ بالسَّبَب الذي نَزَلَ مِنْ أَجْلِه.

٥ ـ دَفْعُ تَوَهُّمِ الحَصْر.

٦ ـ بيانُ أَخَصِّيَّةِ السَّبَب بالحُكْم.

٧ ـ معرفة التاريخ.

٨ ـ قال الطُّوفي: «ومنها توسعة عِلْم الشريعة بمعرفة الأحكام بأسبابها، فَيَكْثُرُ ثَوَابُ المصنِّفينَ ـ كالذين صنَّفوا أسباب نزول القرآن ـ والمجتهدين بسَعَة مَحَلِّ اجتهادِهم».

٩ ـ التأسِّي والاقتداء بما وَقَعَ للسَّلَف مِنْ حوادثَ في الصَّبْر على المَكارِه واحتمالِ الأقدار المؤلمة.

١٠ ـ تعيين المُبْهَمِ.

١١ ـ تيسير الفَهْم والحِفْظِ.

و(علم أسباب النزول): «حُفَّ بكثيرٍ من الشبهات والشوائب التي حاول كثيرٌ من خصوم الإسلام قديماً وحديثاً أن يُصَوِّبُوا منها إلى نَحْرِ الشريعة سُمُومَ سهامهم، وأهمُّ الثغرات التي حاول المستغلُّون الدخول منها:

أوَّلاً: عدم توثيق الأسانيد، أي: عدم تمحيص الروايات المتعددة.

ثانياً: انعدام الدراسة النقدية لهذه الرويات غالباً، فدراسة أسباب النزول بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى التحقيق روايةً ودرايةً.

ثالثاً: إهمال السياق، سياقِ الآيات عند ذكر سبب النزول.

رابعاً: المبالغة في البحث عن أسباب نزول آياتٍ لا تحتاجُ إلى سببٍ لأنَّها من الأمور العامَّة، وهذه القضية يجدها القارئ في كثيرٍ من كتب التفسير أو كتب أسباب النزول عند الحديث عن المؤمنين أو الكافرين أو اليوم الآخر»[١].

وأَحْسِبُ أنَّ هذا الكتاب ـ المحرَّر كاسمه ـ قد قام بالنصيب الأوفر من ذلك كُلِّه، فجاء متميزاً بين سائر الدراسات التي تناولت (عِلْمَ أسباب النزول).

---

(١) «إتقان البرهان في علوم القرآن» للأستاذ الدكتور فضل حسن عباس رحمه الله (٣٠١/١).

وقد أَحْسَنَ المؤلِّف وَوُفِّقَ عندما جَعَلَ عَمَلَهُ متجهاً إلى جَمْع أسباب النزول من مصادرها الأصلية المتمثلة بـ (الكتب التسعة) ـ وهي: موطأ مالك، وصحيحا البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والتِّرْمذي، والنَّسَائي، وابن ماجه، والدَّارِمي، ومسند الإمام أحمد ـ؛ فإنَّها أصول كتب الرواية، وما فاتها ممّا في سواها من كُتُب السُّنَّة كان يسيراً، وهذا اليسيرُ أقلُّه ما كان منه مقبولاً ـ صحيحاً كان أم حَسَناً ـ، ويندُر أنْ لا يُوقف على أصلٍ له في مرويات الكتب التسعة هذه أو بعضها.

وقد رَتَّبَ الآيات التي وَرَدَ فيها سبب نزول ـ ممَّا رُوي في (الكتب التسعة) ـ حسب ورودها في المصحف الشريف، متناولاً آيات كل سُورة على حِدَة، وكان عدد ما استخرجه من أحاديث (الكتب التسعة): (مئتين وخمسين) حديثاً، قَسَّمَها على مواضيع آيات القرآن الكريم، فخرج منها (مئتا) موضع، منها (ثمانية وستون) موضعاً تَرَجَّحَ عند المؤلف أنها ليست أسباب نزول لأسباب مختلفة، فبقي للنزول (مئة واثنان وثلاثون) حديثاً، منها (ثمانية وعشرون) حديثاً ضعيفاً: (ثلاثة عشر) حديثاً مُرْسَلاً، و(خمسة عشر) حديثاً موصولاً لكن في بعض رواتها كلام، وقد وضع أرقام هذه الأحاديث مفصَّلةً في جدول مستقل في نهاية الكتاب قائلاً: «إنَّ مواضع الأسباب المعتمدة (مئة واثنان وثلاثون) موضعاً، منها (مئة وأربعة) أسباب صحيحة الإسناد، و(ثمانية وعشرون) ليست كذلك».

والكتاب اشتمل على مقدِّمة وتمهيد وقسمين.

أمَّا التمهيد فقد تضمن خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: مكانة أسباب النزول وأهميتها.

المبحث الثاني: فوائد معرفة أسباب النزول.

المبحث الثالث: نشأة علم أسباب النزول.

المبحث الرابع: مصادر أسباب النزول.

المبحث الخامس: بواعث الخطأ في أسباب النزول.

وكان عنوان القسم الأول: **قواعد في أسباب النزول، وضوابط الترجيح فيها، وفيه فصلان:**

الفصل الأول: قواعد في أسباب النزول، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف أسباب النزول ومفهومه لدى العلماء.

المبحث الثاني: أسباب النزول من حيث صيغتها.

المبحث الثالث: تعدد النازل والسبب واحد.

المبحث الرابع: تعدد السبب والنازل واحد.

المبحث الخامس: عموم اللفظ وخصوص السبب.

المبحث السادس: تكرر النزول.

الفصل الثاني: **ضوابط الترجيح في أسباب النزول، وفيه ستة مباحث:**

المبحث الأول: الترجيح بتقديم الصحيح على الضعيف.

المبحث الثاني: الترجيح بتقديم السبب الموافق للفظ الآية على غيره.

المبحث الثالث: الترجيح بتقديم قول صاحب القصة على غيره.

المبحث الرابع: الترجيح بتقديم قول الشاهد للسبب على الغائب عنه.

المبحث الخامس: الترجيح بدلالة السياق القرآني.

المبحث السادس: الترجيح بدلالة الوقائع التاريخية.

وكان عنوان **القسم الأول**: **دراسة أسباب النزول دراسةً تفسيريةً وحديثيةً**:

حيث رَتَّبَ فيه الدراسة على النحو التالي:

- ذكر الآية أو الآيات النازلة.
- ذكر السبب أو الأسباب التي نزلت بشأنها الآيات.
- دراسة السبب أو الأسباب دراسة تفسيرية وحديثية.
- النتيجة، وفيها خلاصة الدراسة.

وسـأذكر نموذجاً من القسـم الثاني لتتَّضِح صورة عَمَلِ المؤلِّف ـ أثابه المولى تعالى ـ في كتابه ومنهج بحثه فيه.

«٥٥ ـ قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

- **سبب النزول:**

أخرج الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والتِّرْمِذِي والنَّسَائي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّه قـال: نزلت ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ فـي عبد الله بن حُذَافة بـن قيس بن عديٍّ السَّـهْمِي[1]، إذ بعثه رسول الله ﷺ في السَّرِيَّة[2].

---

(١) هو عبد الله بن حذافة بن قيس بن عديٍّ بن سـعيد بن سعد بن سهم القرشي السهمي، كنيته أبو حذافة، له صحبة، أسلم قديماً وكان من المهاجرين الأولين، وكانت فيه دعابة، وهو رسول رسول الله ﷺ إلى كسرى يدعوه إلى الإسلام، مات في خلافة عثمان في مصر. انظر: الطبقات لابن سعد (٤: ١٨٩)، تهذيب الكمال (١٤: ٤١١ ـ ٤١٣)، سير أعلام النبلاء (٢: ١١ ـ ١٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥: ٢٢٩، ٢٣٠) رقم (٣١٢٤)، والبخاري، كتاب التفسير، باب قوله =

• **دراسة السبب:**

هكذا جاء في سبب نزول هذه الآية، وقد أورد المفسرون هذا الحديث وجعلوه سبب نزولها، منهم: الطَّبَري والبَغَوي وابن العَرَبي والقُرْطبي وابن كثير والطاهر بن عاشور[١]. وقد وَرَدَ بَسْطُ هذه القِصَّة في موضع آخر عن عليٍّ رضي الله عنه فقد قال: بعث النبيُّ ﷺ سَرِيَّةً فاسْتَعْمَل عليها رجلاً من الأنصار[٢]، وأمرَهم أن يطيعوه، فغضِبَ، فقال: أليس أمرَكم النبيُّ ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: فاجمعوا لي حطباً، فجمعوا، فقال: أوقدوا ناراً، فأَوْقَدُوها، فقال: ادخُلوها، فَهَمُّوا، وجعل بعضهم يُمْسِكُ بعضاً، ويقولون: فَرَرْنا إلى النبيِّ ﷺ مِنَ النَّارِ، فما زالوا حتى خَمَدَتِ النار، فسكن غضبُهُ، فَبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فقال: «لو دَخَلوها ما خَرجوا منها إلى يوم القيامة، الطاعةُ في المعروف»[٣].

قال أبو عمر ابن عبد البرِّ: «وكان في عبد الله بن حُذَافَة دعابة معروفة، ومن دعابته أنَّ رسول الله ﷺ أمَّره على سَرِيَّة، فأمرهم أن يجمعوا حطباً

= تعالى ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ (٤: ١٦٧٤) رقم (٤٣٠٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٣: ١٤٦٥) رقم (١٨٣٤)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الطاعة (٣: ٩٢) رقم (٢٦٢٤)، والترمذي، أبواب الجهاد، باب ما جاء في الرجل يبعث وحده سرية (٣: ٣٠٠) رقم (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى، كتاب التفسير، قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ (٦: ٣٢٤) رقم (١١١٠٩)، وأخرجه في المجتبى، كتاب البيعة، قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (٧: ١٧٤) رقم (٤٢٠٥).

(١) جامع البيان (٥: ٤٧، ١٤٨)، معالم التنزيل (١: ٤٤٥)، أحكام القرآن (١: ٤٥١)، الجامع لأحكام القرآن (٥: ٢٦٠)، تفسير القرآن العظيم (١: ٥١٦، ٥١٧)، التحرير والتنوير (٥: ١٠١، ١٠٢).

(٢) قال ابن حجر: قال ابن الجوزي: قوله من الأنصار وَهَمٌ من بعض الرواة، وإنما هو سَهْمِيٌّ، ويؤيده حديث ابن عباس. فتح الباري (٧: ٦٥٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي (٤: ١٥٧٧، ١٥٧٨) رقم (٤٠٨٥)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٣: ١٤٦٩) رقم (١٨٤٠).

ويوقدوا ناراً، فلما أوقدوها أمرهم بالتقحُّم فيها فأبَوا، فقال لهم: ألم يأمركم رسول الله ﷺ بطاعتي وقال: **من أطاع أميري فقد أطاعني**، فقالوا: ما آمنا بالله واتبعنا رسوله إلَّا لننجو من النار، فصوَّب رسول الله ﷺ فِعْلَهُم وقال: **لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ وهو حديث صحيح الإسناد مشهور»[1] اهـ.

وهذا الكلام من ابن عبد البرِّ يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ أمير السَّرِيَّة المذكور في حديث علي رضي الله عنه هو عبد الله بن حُذَافَة المذكور في حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنَّ سياق الحديث الذي ذكره يوافق حديث علي رضي الله عنه تماماً.

وقد تَبِـعَ ابنُ القَيِّمِ ابنَ عبد البَرِّ على هذا فقال بعد سياقه لحديثَيْ ابن عبَّاس وعليٍّ رضي الله عنهما: «وهذا هو عبد الله بن حُذَافَة السَّهْمِي»[2].

ففسَّـر الأميرَ المُبْهَمَ في حديث عليٍّ، بالرجل المذكور في حديث ابن عبَّاس، وهو عبد الله بن حُذَافَة.

- **النتيجة:**

أنَّ الحديث المذكور سبب نزول الآية الكريمة لصحَّة سنده، وصراحة لفظه، واحتجاج المفسرين به، وموافقته للفظ الآية. والله أعلم». انتهى.

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢: ٢٨٥).

(٢) زاد المعاد (٣: ٣٦٨، ٣٦٩).

المُعِيْن على تَدَبُّر الكتاب المُبِيْن

المؤلِّف: مجد بن أحمد مَكِّي.

الناشـــر: دار نور المكتبات، جُدَّة، المملكة العربية الســعودية، ومؤسسة الرَّيَّان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)، في مجلد واحدٍ من القطع الكبير، على حاشية المصحف الشريف، وعددُ صفحاتِهِ هو عدد صفحات المصحف المطبوع في مجمع الملك فهد في المدينة المنورة (٦٠٤) صفحة.

تعدَّدت التفاســير المُوجزة المختصَرَة للقرآن الكريم في عصرنا الحاضر وتنوَّعت وتفاوتت، وهي في جملتها لا تخرج عن غاية تقريب وتسهيل معاني آيات الكتاب الكريم وفَهْمِها لعامَّة الناس بأيسر طريقٍ وأدقِّ عبارة وأَجْمَعِها؛ لتتحَقَّقَ هدايتُه والعملُ به.

والحاجةُ إلى (التفاسير المُوجَزَة) تَتجدَّدُ بتجَدُّدِ حياة الناس، ومتغيِّرَات واحتياجات الزَّمان والمَكان، وتنوُّع الثقافات والمعارف والاهتمامات، والبُعْدِ عن لُغَة القرآن الكريم وتَذَوُّقِها.

و«اختصــار الــكلام» ـ كما يقــول العلَّامة ابــن مَنْظُــور الأنصاري الإفريقي[1] ـ محمد بن مُكْرَم (٦٣٠ ـ ٧١١هـ) ـ: «إيجازُه، والاختصار في

(١) في «لسان العرب» مادة «خصر» (٢٤٣/٤).

الكلام: أَنْ تَـدَعَ الفُضُولَ وتَسْـتَوْجِز الذي يأتي علـى المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق».

و«الاختصار» ـ كما يقول العلَّامة أبو البَقَاء الكَفَوي[1]، أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ) ـ: «أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، يُعتبر تارةً إضافتُهُ إلى متعارَف الأوساط، وتارةً إلى كَوْنِ المَقام خَليقاً بعبارةٍ أبسط من العبارة التي ذُكرت».

وجِمَاعُ القول: فإنَّ «الاختصار» يعني: الإيجازَ والتقليلَ، والاقتصارَ على المَهَامِّ، وحَذْفَ الفضول، فتأتي المعارف في «المُخْتَصَرِ» منخولةً مُصَفَّاةً.

ولا يَعْزُبُ عن عالِمٍ بصيرٍ وَقَّافٍ أنَّ الصَّميم[2] واللُّباب ـ لتكون العُمَدَ ـ يحتاج إلى اطِّلاعٍ واسـعٍ، وعِلْمٍ مَكِيْـنٍ، ونظرٍ رَجِيحٍ، وعَقْـلٍ وازنٍ، وأداءٍ مُحْكَمٍ، مع حُسْنِ اصْطِفاءٍ، ودِقَّةِ انتخابٍ، وصوابِ اختيارٍ.

ولا جَرَمَ أنَّ (التفاسير الوجيزة المعاصرة) تفاوتت في تحقيق ذلك تفاوتاً يَضِيقُ حيناً ويَتَّسِعُ أحياناً، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها، والكَمالُ عَزيزٌ.

ومِنْ تلك (التفاسير الوجيزة المعاصرة) ـ التي اجْتَهَدَ مصنِّفوها في تحقيق جملة ما سَـبَقَ ـ هذا التفسـير الذي نَعْرِضُ له، حيث قام به مؤلِّفه خَيْرَ قِيامٍ مُظْهِراً الغَنَاء والكفاية والإتقان.

وإذا كان المستفيدُ من تلك (التفاسير الوجيزة المعاصرة) هُمْ عامَّة الناس، فإنَّ المستفيدَ من هذا «التفسير» هُمْ عموم المثقفين، ولا سيّما الذين نالوا حظّاً مناسباً ـ بل متقدِّماً ـ من التعليم، فإنَّه يحقِّق لهم: فَهْمَاً عميقاً، وتدبُّراً دقيقاً، وتذوُّقاً متجانساً للكتاب الكريم من خلال نظرةٍ كليَّةٍ جامعةٍ مُحْكَمَةٍ إلى قضايا المُعْتَقَدِ والتشريع والتربية والكون والإنسان والحياة.

---

(١) في «كُلِّيَّاتِه» ص٦٠.

(٢) (الصَّميم): هو المَحْضُ الخالص من كُلِّ شيء. انظر «لسان العرب» مادة (صمم) (٣٤٧/١٢).

والقارئُ لهذا «التفسير» يجدُ أنَّ مؤلِّفه أقامه على أساس «التدبُّر» لآيات الكتاب العزيز «بما يَعْنِيْه مِنْ تفكُّرٍ شاملٍ يَصِلُ إلى أواخر دلالات الألفاظ والكلمات والآيات والسُّوَرِ القرآنية ومراميها البعيدة»، مستفيداً ـ كما فَصَّلَ في «مقدمته» ـ ممّا كَتَبَهُ العلّامة المفسِّر الشيخ عبد الرحمٰن حَبَنَّكَة المَيْداني (١٣٤٥ ـ ١٤٢٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيره» البديع النَّاضِر: «معارج التفكُّر ودقائق التدبُّر» ـ وهو تفسير تدبُّريٌّ للقرآن الكريم بحسب ترتيب النزول، أنجز منه ما يتعلق بالسُّوَر المَكِّيَّة في (١٥) مجلداً، طُبِعَ منها (١٢) مجلداً ـ، مُتَلَمِّساً خُطاه فيما كَتَبَهُ في تدبُّر السُّوَر المَدَنِيَّة.

وقد بيَّن المؤلِّف ـ وفَّقه المولى تعالى ـ في «مقدِّمته» أهم القواعد التي التزمها فيه، فقال:

«وقد اجتهدتُ خلال كتابتي لهذا التفسير التدبُّري الموجَز على الاهتداء بجملة قواعد هادية تُعِيْنُ على تدبُّر كلام الله سبحانه بطريقة مُثلى، وصورة فُضلى، ومن تلك القواعد التي اجتهدت في الالتزام بها، وإيرادها في هذا التفسير التدبُّري:

١ ـ الاستفادة ممَّا صَحَّ من التفسير المأثور، والنظر فيما وَرَدَ من أقوال المفسرين المعتمدين، واعتماد ما هو راجح.

٢ ـ النظر فيما وَرَدَ من أسباب النُّزول ممَّا صَحَّ سَنَدُهُ، مع مراعاة قاعدة: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، ومراعاة دلالة السِّياق والقرائن التي تدلُّ على تخصيص العامِّ.

٣ ـ اخترتُ من معاني الكلمات القرآنية المعنى المراد الذي يُلائم دلالة النصِّ القرآني بوجْهٍ عامٍّ، وكما هي في كلام العرب في عصر نزول القرآن، وابتعدتُ عن المعاني الاصطلاحية المتأخِّرة عن عصر التنزيل، مع النظر

فيما قاله أهل التفسير في معنى الكلمة، للاهتداء إلى فهم المعنى المراد بتوفيق الله تعالى.

٤ ـ حَمْل النَّصِّ على كُلِّ المعاني إذا كانت الكلمات أو الجُمَل القرآنية تدل على أكثر من معنى، وعدم قَصْر النصِّ على واحدٍ منها دون غيره، تَمَشِّياً مع عطاء القرآن الثَّرِيِّ، الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تَنْضَب معانيه.

٥ ـ اسْتِبْعَاد احتمال التكرير لمجرَّد التأكيد ما أمكن؛ لتكامل النصوص القرآنيَّة، ولأنَّ التأسيس في كُلِّ نصٍّ منها مُقدَّم على التأكيد.

٦ ـ ملاحظة قواعد اللغة العربية، وتوجيه الآيات التي يُخالِف إعرابُها مقتضى الظاهر من خلال التفسير...

٧ ـ استجلاء الغرض الفكري من الوجوه البلاغيَّة التي اشتملت عليها نصوص القرآن، مع الإيجاز الشديد والاقتصاد في العبارة، والتنبيه على أغراض الاختلاف في أسلوب التعبير في النصوص القرآنية.

٨ ـ محاولة فهم الآية القرآنية وَفْقَ ترتيب نَظْمِها.

٩ ـ بيان بعض ما يشتمل عليه النَّصُّ القرآني مِنْ أوجهٍ، وما يَهْدِف إليه من أغراض تربويَّة وتعليمية.

١٠ ـ عُنيت بخواتم الآيات ومَرَامِيْها، وما تشتمل عليه من قضايا كليَّة ترتبط بما جاء قَبْلَها بمضمون الآية.

١١ ـ اعتنيتُ بما جاء في الآيات القرآنية مِنْ قَسَم، بذكر المناسبة بين المُقْسَمِ به والمُقْسَمِ عليه، وبيان الغرض من القَسَم، والتنبيه على ما فيه من دلائل وعِبَر، وأوضحت الحكمة من القَسَم المسبوق بحرف النفي (لا) الوارد في القرآن في سبع سور بصيغة: (لا أُقْسِمُ)....

١٢ ـ ملاحظة العُمْقِ القرآني، والتنبيه إلى كثيرٍ من المعاني العميقة والدلالات الدقيقة التي لم يرد في النَّصِّ ألفاظ صريحة تدل عليها دلالة واضحة، كالمحاذيف التي تُحذف للإيجاز، ويقتضيها معنى النَّصِّ، واللوازم الفكرية والكنايات البعيدة، وقد أمعنتُ النظر في استنباط المضامين الفكرية التي تُستفاد من النَّصِّ عن طريق اللزوم الفكري، أو الإشارات الضمنيَّة للكلام، بما فيها من تلويح، أو تلميح، أو تعريض، أو كناية، أو غير ذلك؛ إذ إنَّ الكثير من المعاني تُستفاد من النَّصِّ لزوماً أو يقتضيها النَّصُّ اقتضاءً، كسؤالٍ ذُكر جوابه بدون أن يُذكر، وجوابٍ ذكر سؤاله دون أن يذكر، واعتراضٍ رَدَّ النَّصُّ عليه دون أن يُذكر في اللفظ، لكنه مُلاحظٌ ذهناً، وتتمَّات يستدعيها اللزوم العقلي وقد سكت النَّصُّ عنها، كما راعيتُ ظاهرة التَّضمين، وهو أن تُذكر كلمة ذات معنى، وتُضمَّن مع معناها كلمة أخرى، ثم يُبنى عليها كلامٌ على أساس معنى الكلمة الأخرى.

١٣ ـ النظر في توجيه الخطاب الرباني، فالنصوص المصدَّرة بخطاب الناس (**يا أيها الناس**) تشتمل على معنى يضم الناس جميعاً، وقد تكررت نداءات الله تعالى للناس سبع مرات في كتاب الله تعالى، والنصوص القرآنية المصدَّرة بخطاب المؤمنين (**يا أيها الذين آمنوا**) تشتمل على معانٍ تخصُّ الذين آمنوا، وما يُؤْمرون به، وما يُنهون عنه، وما يُحذَّرون منه، وما يُوجَّهون له، وقد تكرَّرت نداءات الله للذين آمنوا (٨٩) مرة في كتاب الله، وخطاب الله ﷻ للرسول ﷺ في القرآن شامل المؤمنين ما لم يكن فيه دلالة صريحة على الخصوصيَّة، وكذلك كلُّ تربيةٍ موجَّهةٍ للرسول ﷺ هي موجَّهة تبعاً لأمته. وخطاب المفرد هو خطاب لكلِّ فرد يصلح له الخطاب، وخطاب الذكور خطاب للإناث ما لم تأت قرينة صارفة، وهو أسلوب من أساليب التعميم الذي هو بمثابة النَّصِّ على العموم وتأكيده.

١٤ ـ التدبُّر في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما يُسند إليه؛ إذ لا يُشترط لصحة الإسناد أن يكون المُسْنَدُ إليه فاعلاً للشيء الذي تضمَّنه الفعل أو ما في معناه، أو موصوفاً به، ويقع كثيرٌ من مفسِّري الآيات القرآنية بأغاليط ناشئةٍ عن عدم ملاحظة العلاقات الإسنادية المختلفة، وعدم تدبُّر النصوص استهداءً بقرائنها السابقة واللاحقة...». انتهى.

ولتتجلَّى صورة ما سبق بيانه تماماً فإن الأمر يحتاج إلى ذِكْرِ عدَّة نماذج من هذا التفسير الموجز القيِّم ـ وهو ما لا يتسع له هذا «المُنْتَقى» ـ، فأكتفي بذكر نموذجٍ واحدٍ دالٍّ على جملة ذلك.

يقول الحقُّ جَلَّ وعلا في سورة آل عمران: الآيات ١١٠ ـ ١١٥: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ۞ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ۞ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ۞ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ۞ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ۞ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾.

قال المؤلِّف ـ وفَّقه المولى تعالى ـ في تفسيرها:

«١١٠[١] ـ أنتم ـ يا أُمَّة محمد ﷺ ـ خير أُمَّة أُظهرت للنَّاس، حُمِّلت وظيفة الخروج لتبليغ الناس دينَ الله لهم، وهذه الخيريَّة قد علِمها الله فيكم قبل أن

---

(١) هذا الرقم ـ وما يليه ـ هو رقم الآية.

يُخرجكم؛ لأنَّ علمه يشمل ما كان وما هو كائن وما سيكون، وسببُ بقاء هذه الخيريَّة فيكم إلى أن تقوم الساعة أنكم ستظلُّون تأمرونَ داخل مجتمعكم الإسلامي بما عُرف في الشرع والعقل حُسْنُهُ، وتنهون عن كلِّ ما عُرف بالشرع والعقل قُبْحُهُ، فتحمُون مجتمعكم بهذا من الانحراف الخطير والانهيار إلى الحضيض الذي بَلَغَتْهُ الأمم قبلكم، وأنكم ستظلُّون تُصَدِّقون بالله وتخلصون له التوحيد والعبادة مهما اشتدَّت عليكم النكبات من الأمم الأخرى بُغْيَةَ إخراجكم من الإيمان إلى الكفر، ولو آمنَ اليهود والنَّصارى بمحمد ﷺ وبالدين الذي جاء به لكان خيراً لهم ممَّا هم عليه من اليهودية والنصرانية، لكن القليل من أهل الكتاب استجابوا لدعوة هذا الدين فآمنوا، وأكثرهم لم يؤمنوا؛ إذ منعهم فِسْقُهم من الإيمان حتى لا يلتزموا بشرائع الإسلام وأحكامه، فيمتنعوا عمَّا هم فيه من فسق وعصيان وكبائر فاجرة.

١١١ ـ لن يَضُرَّكم ـ أيُّها المؤمنون ـ هؤلاء الفاسقون من أهل الكتاب ضرراً يُبقي أثراً في جماعتكم، ويُؤثِّر في قوتكم، إلا ضرراً يسيراً باللسان بطعنهم في دينكم أو إلقاء الشُّبَهِ والشكوك في القلوب، وإن يقاتلوكم يهربوا مُوَلِّين الأدبارَ منهزمين مخذولين، ثمَّ لا يكون لهم النصر عليكم، بل تُنصرون عليهم.

١١٢ ـ جُعِلَت الذِّلَّةُ مُلصقةً باليهود أينما ذهبوا وحيثما وُجدوا، فالذلَّة المضروبة عليهم تُلاحقهم؛ لأنهم لا يستطيعون بحسب مواريثهم وتكوينهم الاجتماعي إلا أن يعملوا أعمالاً أنانية شائنة غائظة، تُثير الأمم عليهم بالغضب والحقد فتذلهم، ولا تُرفع الذلة المضروبة عليهم إلا بحبل من الله يمدُّهم فيه إمداداً ضعيفاً، وحبل من الناس يُقوِّيهم ويُعزُّهم، ويجعلهم غالبين لفترة مؤقَّتة، ويكون ذلك لحكمة، كأنْ يعاقب الله بهم أمةً خرجت عن منهج الحق، ثمَّ يعيدهم إلى موقع الذِّلة المضروبة عليهم المحيطة بهم، ورَجَعوا بغضب من

الله واسْتَوْجَبُوه، وأُثبت عليهم المَسْكَنة بشدَّة وإلزام ـ وهي شعورهم النفسي بالفقر وإنْ كانوا مُوسرين، وتظاهرهم بالفقر والحاجة ليستدِرُّوا عطف الناس عليهم ـ، ذلك الذُّلُّ الذي نزل بهم، والمَسْكَنة التي أحاطت بهم، والغضب الذي حلُّوا فيه؛ بسبب أنهم كانوا يكفرون بآيات الله البيانيَّة والإعجازيَّة والجزائيَّة، ويقتلون الأنبياء ظلماً وعدواناً بدون شبهة حق، وما جرَّأهم على هذا إلا ارتكابهم المعاصي وتجاوُزُهم حدودَ الله واعتداؤهم على حقوق الناس.

١١٣ ـ ليس كلُّ أهل الكتاب مُتساوين في الاتّصاف بما ذُكر من القبائح، بل منهم جماعة سَلِمَتْ منها، واتّصفت بالخير، فَمِنْ أهل الكتاب جماعة مستقيمة ثابتة على طاعة الله، كانوا قبل بعثة محمد ﷺ يقرؤون بخشوعٍ آيات الله من التوراة في ساعات من الليل، وهم يُصَلُّون ويخضعون ويخشعون لربهم.

١١٤ ـ يؤمنون بالله واليوم الآخر إيماناً صادقاً، ويعملون بمقْتضى إيمانهم، ويأمرون بتوحيد الله والإيمان بمحمد ﷺ والخير كلِّه، وينَهوْن عن الشِّرك والشرِّ كلِّه، ويبادرون إلى فعل الخيرات الجديدة التي تُعرض عليهم، فيؤمنون برسالة محمد؛ استجابةً لأمر الله، ويطرحون عصبيَّاتهم وأنانيَّاتهم، وأولئك الموصوفون بتلك الأوصاف الثمانية من جملة الصَّالحين الذين صَلَحَت أحوالهم عند الله ﷻ، ورضيَ عنهم، واستحقّوا ثناءه عليهم.

١١٥ ـ وما يفعلوه من أعمال الخير ـ قلَّ أو كَثُر ـ فَلَنْ يعدموا ثوابه، بل يشكره الله لهم، ويُجَازيهم عليه بفضله، وَمَنْ كان صادقاً في تقواه فإنَّ الله عليمٌ به؛ لأنه سبحانه عليمٌ بما في الصدور». انتهى.

تصنيف آيات القرآن الكريم

المؤلِّف: محمد محمود إسماعيل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (٠٠٠ ـ ١٤٢٥هـ = ٠٠٠ ـ ٢٠٠٤م).

الناشـــر: دار اللواء، الرياض، المملكة العربية الســـعودية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)، (ستة مجلدات) في (٢٥٢٣) صفحة.

في الأثـــر الصحيح الذي يرويه الإمـــام البيهقي فـــي «المَدْخَل إلى عِلْم السُّـــنَن» (٦١/١) رقم (١٣٠) ـ ط الشـــيخ المحقِّق محمد عَوَّامة (التامَّة) ـ عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أنَّه قال:

«إذا أردتم العِلْمَ فأثيروا القـــرآنَ[1]؛ فإنَّ فيه عِلْمَ الأوَّلينَ والآخِرِينَ». قال الإمام أحمد: يريدُ أصولَ العِلْمِ.

وهذه الكلمةُ ـ التي خَرَجَتْ مِنْ مِشكاة النُّبُوَّة ـ أجدُ تمام بيانِها وجلائِها مع النَّفَاذ إلى أسرارها في قول الإمام المُفَسِّر الحكيم ـ بحر العِلْمِ ـ الراغب

(١) وفي رواية عند الطبرانـــي في «الكبير» برقم (٨٦٦٦): «من أراد العلـــم فَلْيُثَوِّرِ القرآن». قال الإمام اللغوي الأديب شَمِر الهَرَوي (ت ٢٥٥هـ): «تثويرُ القرآن: قراءتُه ومُفَاتَشَةُ العلماءُ به في تفسيره ومعانيه». «لسان العرب» مادة «ثور» (١١٠/٤). وفسَّره الإمام ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٢٢٩/١) بقوله: «ليُنَقِّرْ عنه ويُفَكِّرْ في معانيه وتفسيره وقراءته».

الأصفهاني ـ الحسين بن محمد (ت نحو ٤٢٥هـ على الراجح) رحمه الله ـ في مُفْتَتَح مقدمته لكتابه «مفردات ألفاظ القرآن»[1]:

«كنتُ قد ذكرتُ في «الرسالة المنبِّهة على فوائد القرآن» أنَّ الله تعالى كما جَعَلَ النبوَّةَ بنبوَّة نبيِّنا مُخْتَتَمَةً، وجعل شرائعهم بشريعته مِنْ وجهٍ مُنْتَسَخَةً، ومِنْ وجهٍ مُكَمَّلَةً مُتَمَّمَةً كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، جَعَلَ كتابَهُ المنزَّلَ عليه متضمِّناً لثمرة كُتُبِه[2] التي أَوْلاها أوائلَ الأُمم، كما نبَّه عليه بقوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البيِّنة: ٢، ٣]، وجعل من معجزة هذا الكتاب أنَّه ـ مع قلَّة الحجم ـ متضمِّنٌ للمعنى الجَمِّ، وبحيثُ تَقْصُرُ الألبابُ البشرية عن إحصائه، والآلاتُ الدنيوية عن استيفائه، كما نبَّه عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]».

وجاءَ مِنْ بَعْدِهِ الإمامُ المفسِّرُ البارعُ الورعُ ابن أبي الفضل المُرْسِي ـ محمد بن عبد الله (٥٧٠ ـ ٦٥٥هـ) ـ فَفَصَّلَ غاية التفصيل وأحسنَه فيما تضمَّنه القرآن الكريم من علوم ومعارف ـ والذي نريده منه في مقامنا هذا ما جاء في أَوَّلِه ـ حيث يقول رحمه الله في «تفسيره»[3]:

---

(١) الذي وصفه الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧هـ) ـ صاحب «القاموس المحيط» ـ في كتابه «البُلْغَة في تراجم أئمة النحو واللغة» ص٩١ بقوله: «لا نظير له في معناه».

(٢) يروي الإمام البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٥/٣٠٨ ـ ٣٠٩) رقم (٢١٥٥) ـ ط الدار السلفية ـ بإسناد لا بأس به عن الإمام الرباني الحسن البصري (ت ١١٠هـ) رحمه الله أنَّه قال: «أنزل الله عز وجل مئةً وأربعةَ كُتُبٍ من السماء، أودعَ علومَها أربعةً منها: التوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والقرآنَ، ثم أودعَ علوم التوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ: القرآنَ...».

(٣) المسمَّى: «رِيّ الظمآن في تفسير القرآن» ـ وهو مخطوط ـ، والنصُّ بطوله نقله عنه =

«جَمَعَ القرآنُ علوم الأوَّلين والآخِرين بحيث لم يُحِطْ بها عِلْمَاً حقيقةً إلَّا المتكلِّمُ بها، ثم رسولُ الله ﷺ، خلا ما استأْثَرَ به ﷻ، ثم وَرِثَ عنه مُعْظَمَ ذلك ساداتُ الصحابة وأعلامُهم، مثلَ الخلفاءِ الأربعةِ وابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ حتى قال: «لو ضاع لي عِقَالُ بعيرٍ لوجَدْتُهُ في كتاب الله تعالى».

ثم وَرِثَ عنهم التابعونَ بإحسانٍ، ثم تقاصَرَتِ الهِمَمُ، وفَتَرَتِ العزائم، وتضاءَل أهل العِلْمِ، وضَعُفُوا عن حَمْلِ ما حَمَلَهُ الصحابةُ والتابعونَ من علومِه وسائرِ فنونهِ، فنوَّعوا علومَه، وقامت كُلُّ طائفةٍ بفنٍّ مِنْ فنونه...». انتهى.

وقد تَفَانَى أهل العِلْم بخدمة القرآن العظيم ـ منذ نزوله وإلى وقتنا المعاصر ـ مِنْ كُلِّ وجهٍ، حتى كاد حَصْرُ ذلك يستعصي على مُبتغيه.

ومن أوجه تلك الخدمة والعناية التي التفت إليها بعضُ المعاصرين: (تبويب آي القرآن الكريم من الناحية الموضوعية)[1]، حيث إنَّ آيات الكتاب الكريم والبالغة (٦٢٣٦) آية ـ وهو عدد ليس بالكثير ـ قد اشتملت على أصول عِلْم الأوَّلين والآخِرين في مَعَاشِهِم ومَعَادِهم بحيث «تَقْصُرُ الألباب البشرية عن إحصائه، والآلاتُ الدنيوية عن استيفائه» حَسْبَ تعبير الإمام الراغب الأصفهاني السابق.

= ـ بتلخيص ـ الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» (٤/٣٠ ـ ٣٦) ـ ط محمد أبو الفضل إبراهيم ـ، وفي «الإكليل في استنباط التنزيل» (١/٢٤٣ ـ ٢٥٣) ـ ط د. عامر العربي ـ وقال في نهايته: «انتهى كلام المُرْسِي ملخصاً مع زيادات». والنصُّ منقول من «الإتقان».

(١) من المفيد هنا الإشارة إلى لونٍ مهم آخر من التأليف المعاصر في (تصنيف آيات القرآن الكريم)، وهو تصنيفها معجميّاً وليس موضوعيّاً. ومن الأعمال المتميزة في ذلك: كتاب «مُفَصَّلُ آيات القرآن ـ ترتيب معجمي ـ» للأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين رحمه الله (١٣٤٧ ـ ١٤٣١هـ)، والذي صدر في عشرة مجلدات في (٦٧٧٦) صفحة، عن مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

وممَّا هو معلومٌ ـ لكلِّ أحدٍ من المسلمين ـ أنَّ نَظْمَ القرآن العظيم وترتيبَ سُوَرِهِ وآياتِهِ جَعَلَ من السورة الواحدة تتناول موضوعاتٍ كثيرةً متنوعة، بعضُها يأتي ذِكْرُهُ مرَّات ـ لمقاصد جليلة ـ في العديد من السُّوَر، ممَّا يجعل الباحث بحاجةٍ إلى جَهْدٍ ـ ليس بالهَيِّن ـ في المراجعة والتأمُّل حتى يقف على مقصوده.

ومن تلك المصنَّفات التي قامت بهذا العمل الجليل ـ على قِلَّتِها ـ مُصَنَّفُنَا المتميِّز المستوعِب هذا؛ حيث قام المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة ـ بتصنيف الآيات الكريمة تصنيفاً موضوعيّاً دقيقاً يقوم على ذكر الآيات القرآنية في الموضوع الواحد بتمامها، معزوَّةً إلى سُورها مع أرقام الآيات فيها، بحيث يرشد الباحث ويهديه إلى مُراده في أقصر وقتٍ وبأقل جَهْدٍ، فيستوفي معالَجةَ فِكْرَتِهِ في ضوء منظومٍ وفِقْهٍ قرآني، يجده بين يديه مجموعاً مصنَّفاً ـ والقرآن الكريم يفسِّر بعضُه بعضاً ـ.

والكتابُ يتميَّزُ بدقَّة التنظيم في تقسيم أبوابه، وفي ذِكْرِ الفروع الملحَقَة بها، وفي وضع الآيات الكريمة تحت العناوين المناسبة لها، مع الاستيعاب لموضوعات القرآن العظيم وآياته، والتفصيلِ في بيان مدلول آياته، والحرصِ على الالتزام بترتيب آياته في الموضوع الواحد حسب ترتيب المصحف، وحسب نزولها أيضاً.

وقد جَعَلَ المؤلِّفُ الموضوعات التي عالجَتْها آياتُ القرآن العظيم كلَّها في أحد عشر قسماً رئيساً تشتمل على (١٢٦٠) موضوعاً، والأقسام هي:

١ ـ أركان الإسلام، وفيه (٢٢٥) موضوعاً.

٢ ـ الإلٰهيّات، وفيه (١٠٢) موضوعاً.

٣ ـ الغيبيات، وفيه (٦٦) موضوعاً.

٤ ـ نعيم الله على عباده، وفيه (٥٨) موضوعاً.

٥ ـ الأنبياء عليهم السلام، وفيه (٣٢٥) موضوعاً.

٦ ـ التشريعات، وتحتها ثلاثة أقسام هي:

أ ـ شؤون الحُكْم، وفيه (٣٢) موضوعاً.

ب ـ المعاملات المالية، وفيه (١٨) موضوعاً.

ج ـ المعاملات الاجتماعية، وفيه (٧٨) موضوعاً.

٧ ـ الاجتماعيات، وفيه (١٣٤) موضوعاً.

٨ ـ السياسة والحروب، وفيه (٦٧) موضوعاً.

٩ ـ المحاورات المختلفة، وفيه (٢٠) موضوعاً.

١٠ ـ الأمثال والتشبيهات، وفيه (٣٠) موضوعاً.

١١ ـ المقارنة بين الأضداد، وفيه (٧٧) موضوعاً.

وخَتَمَ هذه الأقسام بذكر صفات الله تعالى التي وردت في القرآن الكريم، والدلالة على مواضعها.

وقد قام المؤلِّف ابتداءً بعَقْد مقارناتٍ بين كتابه هذا وبين أربعةٍ من الكتب التي اتَّبَعَت نَفْسَ المنهج في التأليف، وأبان بالتفصيل عن الفروق بين عملِه وعملِهم في (٧٧) صفحة.

والكتب الأربعة هي:

١ ـ «تفصيل آيات القرآن الكريم».

للمستشرق الفرنسي جون لابوم.

٢ ـ «تبويب آي القرآن الكريم من الناحية الموضوعية».

للأستاذ أحمد إبراهيم مهنا.

٣ ـ «الموسوعة القرآنية».

للأستاذ إبراهيم الأَبياري.

٤ ـ «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم».

للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد رَتَّبَ المؤلفُ الآياتِ الكريمة المتعلِّقة بكلِّ فرعٍ ترتيبين:

الأول: حسب ترتيب المصحف، ورمز له بـ (مص).

فيأتي في الموضوع الواحد على ذِكْرِ نَصِّ الآيات التي وردت فيه في سورة البقرة مع بيان أرقام الآيات فيها، ثم في سورة آل عمران، ثم في سورة النساء، وهكذا إلى آخر سور القرآن الكريم.

الثاني: حسب نزول الآيات ـ للوقوف على تدرُّج التشريع ـ ورمز له بـ (نز).

ووَضَعَ في ملحقات الكتاب بياناً بالسُّوَر المدنيَّة والسُّوَر المكيَّة، وأعقبه ببيان الآيات المكيَّة التي وردت في السُّوَر المدنيَّة، والآيات المدنيَّة التي وردت في السُّوَر المكيَّة.

وإذا كانت الآية قد اشتملت على عدَّة موضوعات وضَعَها في كُلِّ موضوعٍ اشتملت عليه حتى تكتمل آيات الموضوع الواحد مع بعضها.

وكانت عناوين الموضوعات مرتبطة ـ قَدْر الإمكان ـ ارتباطاً لفظيّاً بالآيات التي اشتملت عليها حتى يسهل الرجوع إلى مكانها في الكتاب.

وســأكتفي بذكر نموذجين لعناوين الموضوعات التــي أدرجها في الأقسام السابقة.

النموذج الأول: عناوين الموضوعات التي تناولها في (شؤون الحُكْم) من القسم السادس (التشريعات)، حيث ذَكَرَ العناوين التالية:

١ - وجوب الرجوع إلى حُكْم الله تعالى.

٢ - وجوب الحُكْم بما أنزل الله تعالى.

٣ - قبول الله تعالى حَكَمَاً.

٤ - النهي عن الإفتاء قبل حُكْم الله ورسوله وبعده.

٥ - النهي عن السؤال عن أشياء لم يبيَّن حكمُها.

٦ - وجوب المحافظة على أوامر الله تعالى.

٧ - الحث على تعظيم شعائر الله تعالى.

٨ - الأمر بالشورى.

٩ - الحث على الشورى.

١٠ - الأمر بالحكم بالعدل.

١١ - الحث على الحكم بالعدل.

١٢ - النهي عن اتباع الهوى في الحكم.

١٣ - وجوب الشهادة بالحق.

١٤ - التواصي بالحق.

١٥ - الأمر باجتناب شهادة الزُّور.

١٦ - الحث على اجتناب شهادة الزُّور.

١٧ ـ النهي عن كتمان الشهادة، وصفةُ من يكتمها.

١٨ ـ الحث على عدم كتمان الشهادة.

١٩ ـ صفات المُقْسِطِين وجزاؤهم.

٢٠ ـ وجوب طاعة أولي الأمر.

٢١ ـ الأمر بأخذ العفو.

٢٢ ـ جزاء الخارجين على الحاكم الذي يحكم بكتاب الله تعالى.

٢٣ ـ النهي عن تعدي حدود الله تعالى، وجزاء من يفعل ذلك.

٢٤ ـ الحث على عدم تعدي حدود الله تعالى، وجزاء من يفعل ذلك.

٢٥ ـ النهي عن القتل، وجزاء القاتلين.

٢٦ ـ حكم القتل العَمْد.

٢٧ ـ حكم القتل الخطأ.

٢٨ ـ القَصَاص.

٢٩ ـ حكم قاطعي الطريق.

٣٠ ـ جزاء مروِّجي الشائعات.

٣١ ـ جزاء السارقين.

٣٢ ـ طريقة العقاب.

النموذج الثاني: عناوين الموضوعات التي تناولها في القسم التاسع: آيات (المحاورات المختلفة)، حيث ذَكَرَ العناوين التالية:

١ ـ بين الله تعالى وملائكته.

٢ ـ بين هابيل وقابيل ابنَي آدم.

٣ ـ بين إخوة يوسف وأبيهم.

٤ ـ بين يوسف وإخوته وأبيهم.

٥ ـ بين سيدنا موسى وفتاه يُوشَع.

٦ ـ بين سيدنا موسى والخَضِر.

٧ ـ بين قارون وقومه، وبين مريدي الدنيا وأصحاب العِلْم.

٨ ـ بين أصحاب الكهف.

٩ ـ بين أصحاب قرية أنطاكيا.

١٠ ـ بين صاحب الجنتين وصاحبه.

١١ ـ بين السيدة مريم والملائكة.

١٢ ـ بين السيدة مريم وسيدنا جبريل، وبينها وبين قومها.

١٣ ـ بين النبي عليه السلام وزوجاته.

١٤ ـ بين المنافقين والمؤمنين يوم القيامة.

١٥ ـ بين أصحاب الجنة وأصحاب النار.

١٦ ـ بين أصحاب النار وربهم.

١٧ ـ بين أصحاب النار وخَزَنَة جهنم.

١٨ ـ بين أصحاب النار مع بعضهم.

١٩ ـ بين الضعفاء والمستكبِرين من أصحاب النار والشيطان.

٢٠ ـ بين المستضعَفِين والمستكبِرين من أصحاب النار.

الفهـرس